
سَوَاءٌ الظِّلُّ وَالنَّعِيمُ الْبَرُّ وَالْعَمَلُ

فَأَصُولُ الْقِفِّهِ

للقاضي علاء الدين الكنتاني العسقلاني الحنبلي

4VVV - 4VC.

تحقيق ودراسة

« رسالہ وکتورہ »

اعداد

حمزہ بن حسیں بن حمزہ لفعر

بیاضوف

اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ الْبُكُورَ مُحَمَّدًا مُحَمَّدًا مُحَمَّدًا

قسم الدراسة

١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

"شكر وتقدير"
XXXXXXXXXXXXXX

أتقدم بخالص الشكر، وعظيم الامتنان الى
استاذى المشرف على الرسالة فضيلة الاستاذ
الدكتور محمد الخضراوى الذى افدت من علمه
وتوجيهاته الشىء الكثير، كما اشكر كل من
ساهم بجهده فى هذه الرسالة.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ، ونستغفره ونستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له . وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله . . .

وحد ، فقد يسر الله لي الالتحاق بقسم الدكتوراه ، فرع الفقه وأصوله بالدراسات العليا بكلية الشريعة ، والدراسات الاسلامية بمكة المكرمة - ولما كان لابد لكل طالب بهذا القسم من اختيار موضوع معين ، يقدم فيه رسالة علمية ، للحصول على درجة الدكتوراه ، فقد اخترت أن يكون موضوع هذه الرسالة ، تحقيقا لكتاب مخطوط من كتب أصول الفقه .

ودأت أبحث في فهارس المكتبات عما يصلح لهذا الغرض ، وبعد مدة وجدت للقاضي علاء الدين الكتاني العسقلاني شرحا على مختصر الطوفي في أصول الفقه ، وهو بالكتبة الأزهرية ، ويوجد فيلم مصور عنه بالمكتبة المركزية بشطر جامعة الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة ، وبعد الاطلاع عليه ، رغبت في أن يكون موضوعا لرسالتى فى الدكتوراه ، فاستخرت الله تعالى وتقدمت إلى مجلس قسم الدراسات العليا بطلب تسجيله ، فتمت الموافقة على أن أبحث عن نسخ أخرى للشرح نفسه .

قد دفعتنى أمور عدة لاختيار هذا الكتاب ، منها :

١ - أن مختصر الطوفي على جودته ، وحريره ، لم يظهر له شرح حتى الآن ، فأحببت

أن أساهم في إثراء المكتبة الأصولية بإخراج هذا الشرح .

- ٢ - المساهمة في نشر أصول فقه الحنابلة ، حتى تتغير الصورة القائمة في أذهان كثير من الناس عنهم ، من بضاعتهم في الأصول قليلة .
- ٣ - وأهم من ذلك كله ، الرغبة في الاستزادة العلمية ، بتحقيق كتاب يحوى كل مسائل فن أصول الفقه .

وقد بدأت في البحث عن نسخ أخرى منذ أن سجلت الموضوع وسافرت من أجل هذا الغرض إلى العراق ، والشام ، ولندن ، ولكني لم أشر على بنيتي فعدت وقد عقدت العزم على تحقيق النسخة الوحيدة الموجودة بالأزهرية مستعيناً بالله - بما صورته من مخطوطات أصول فقه الحنابلة ، ومن أهمها شرح الطوفي على مختصره ، وأصول ابن مفلح ، والعدة للقاضي أبي يعلى ، والواضح لابن عقيل ، والتمهيد لأبي الخطاب . وما يوجد من كتب الأصول المطبوعة .

وقد لاقيت عناء كبيراً في تحقيق نص الكتاب ، وذلك لعدم وضوح بعض الألفاظ ، والمبارات ، ولوجود بياض ، وسقط في بعض الأحيان - والسبب في ذلك يعود إلى أن مؤلف الكتاب توفي قبل أن يتمكن من تمييزه بصورة نهائية ، ولم يبيض إلا بعد وفاته على يد حفيده .

ومعد مضي ما يقارب ثلاث سنوات من تسجيل الموضوع ، رأيت أن أتمم تحقيق الكتاب على النحو الذي التزمت به ، غير ممكن في المدة المقررة لتقديم الرسالة ، فتقدمت إلى القسم بطلب اختصار الموضوع إلى باب الإجماع ، فوافق القسم المقرر على الطلب بعد زيادة باب الإجماع إلى الحد الذي طلبت الاختصار إليه .

ولى أمل وطيد إن شاء الله في إكمال بقية الكتاب .

وقد قسمت العمل في هذه الرسالة إلى قسمين :

القسم الأول : دراسة عن حياة المؤلف ، ودراسة عن الكتاب .

والقسم الثاني : تحقيق نص الكتاب .

ولما كان مختصر الطوفى جزءاً من شرح الكنانى ، إذ هو مادته الأولى ، كان لابد من التعريف بالطوفى ، ومن تقديم دراسة عن مختصره ، وإعطاء نبذة عن شرح الطوفى على مختصره . ولذلك فقد رتب القسم الأول على تمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة .

١ - فالتمهيد : للحديث عن العصر الذى عاش فيه الطوفى والكنانى . وقد كان الكلام فيه واحداً ، نظرًا لتقارب زمن الطوفى والكنانى . ويشتمل التمهيد على ثلاثة فصول :

الأول : لبيان الحالة السياسية السائدة آنذاك .

الثانى : لبيان الحالة الاجتماعية

الثالث : لبيان الحالة العلمية .

والباب الأول : مخصص للحديث عن الطوفى صاحب المختصر

ويشتمل على خمسة فصول :

الأول : مولد الطوفى ، ونشأته ، وطلبه للعلم .

الثانى : شيوخه الذين أخذ عنهم .

الثالث : الاتهام الذى وجه إليه .

الرابع : رأيه فى المصلحة

الخامس : ثقافته وآثاره العلمية .

والباب الثاني : للحديث عن علاء الدين الكناني ، مؤلف الشرح

ويشتمل على أربعة فصول :

الأول : نسبه ، ومولده ، ونشأته

الثاني : طلبه للعلم وشيوخه •

الثالث : صفاته وثناء الناس عليه

الرابع : آثاره العلمية •

أما الباب الثالث : فدراسة مختصر الطوفى ، وشرحه للكنانى

ويشتمل على فصلين وخاتمة :

الفصل الأول : دراسة مختصر الطوفى وفيه ثلاثة مباحث :

الأول : منهج الطوفى فى مختصره ومدى التزامه به •

الثاني : أصوله التى اعتمد عليها •

الثالث : مزايا المختصر والمآخذ التى تؤخذ عليه •

والفصل الثاني : دراسة شرح الكنانى وفيه ثلاثة مباحث :

الأول / منهج الكنانى فى شرحه •

الثاني : أصوله التى اعتمد عليها •

الثالث : مزايا الشرح والمآخذ التى تؤخذ عليه •

أما الخاتمة فهى تتضمن إعطاء نبذة عن أهم ملامح شرح الطوفى

على مختصره مع عقد موازنة بينه وبين شرح الكنانى فى أهم الخصائص التى يتميز

بها كل منهما •

أما القسم الثاني ، فهو قسم التحقيق ، وسيأتى الكلام على منهجى
فيه ، فى مقدمة التحقيق إن شاء الله •

وأسأل الله التوفيق والإعانة • صلى الله على سيد الأولين والآخرين وسلم
وعلى آله وصحبه أجمعين •

تمهيد

إن البيئة التي يعيش فيها الإنسان تترك بصماتها واضحة في شخصيته بحيث يلاحظ ذلك في فكرة وعطائه وتختلف البيئات في قوة التأثير ونوعيته ، فالذي يعيش في بيئة جاهلة يختلف عن الذي يعيش في بيئة متعلمة ، والذي يعيش في بيئة تكثر فيها الفوضى وتحكمها شريعة الغاب يختلف عن الذي يعيش في بيئة هادئة منظمة . والبيئة التي يوجد فيها أكثر من مؤثر واحد تختلف في قوة تأثيرها عن البيئة التي هي أقل من ذلك ، كما أن البيئة التي تجتمع فيها كل المؤثرات ينشأ فيها نماذج من نوع خاص واستجابة للمؤثرات المختلفة .

ولما كانت أهمية معرفة البيئة بهذه الصورة كان لابد لدراسة جوانب شخصية ما من التعرف على بيئتها والمؤثرات التي تسودها حتى يتسنى للمباحث الحكم عليها بصورة أدق .

ولدى النظر في تاريخ حياة كل من الطوقى والكنانى نجد أنهما عاشا في فترة متقاربة تبدأ من سنة ٦٥٢ هـ وهو العام الذي ولد فيه الطوقى وتنتهى بعام ٧٧٢ هـ وهو العام الذي توفي فيه الكنانى . ولذلك سيكون الكلام عن بيئتهما واحداً ينظرنا لتقارب زمنهما .

ويحسن أن نقسم الكلام هنا على فصول ثلاثة :

الاول : لبيان الحالة السياسية السائدة في ذلك العصر .

الثاني : لبيان الحالة العلمية .

الثالث : لبيان الحالة الاجتماعية السائدة آنذاك .

الفصل الاولالحالة السياسية السائدة في ذلك العصر

ولد الطوفي بقرية من قرى بغداد سنة ستمائة وسبعة وخمسين للهجرة، وعندما ترجع بالذاكرة سنة واحدة قبل هذه الفترة التي نحن بصدد بيانها ، أى سنة ٦٥٦ هـ نجد أن تلك السنة من أحلك السنوات التي مرت بالاسلام وأهله في دار الخلافة التي لبثت أكثر من خمسمائة سنة منارة إشعاع للعلم والمعرفة ، ومركزا للمدنية والحضارة ، لقد دهيت بغداد في تلك السنة بالرزء القادح الذي غير كل شيء فيها وسخ جمالها وسهاءها ، وألبسها ثوب الذلة والهوان .

كان ذلك بدخول التتار الهمج إليها بمساعدة وتدبير الوزير ابن العلقمى وزير المستنصر بالله آخر خلفاء بنى العباس ، والذي كان شيعيا متعصبا لطائفته متحاملا على أهل السنة ، فجاء بالتتار ظنا منه أنه سيكسب بذلك التأييد لطائفه وستصبح لها السيادة والزعامة ، ولكن الله أخزاه ولم يظفر من خيانتة بطائل ، بل لقد ندم أشد الندم ؛ لقد ه الصولة والعزة التي كان يتمتع بها أيام الخليفة العباسى ولاهانة التتار إياه حتى مات مغموما .

دخل التتار بغداد وقتلوا الخليفة وقتلوا معه عليه القوم من علماء ووزراء وقواد وعباد وصلاحاء ، وهاثوا في الأرض فسادا حتى سالت الدماء كالأنهر في الشوارع حتى صارت الخيل تدوس فوق الجثث ورموا بأثمن تراث وأعزّه — وهو ماتحويه المكتبات — إلى النهر حتى اسود مائه من تلك الكتب فترة ، وقوا على تلك الحال قرابة أربعين يوما ، ثم رحل هولاء بعد أن ترك من ينوب عنه في حكم البلاد .

قد قيل : إن القتلى بلغوا ألفاً ومائتة ألف - أي ما يقارب
المليونين ، حتى فسد الهواء من رائحة الجثث وانتشر الوباء بسبب ذلك حتى
قيل إنه وصل إلى بلاد الشام (١) .

وجاءت سنة ست مائة وسبعة وخمسين ، وهي السنة التي ولد فيها الطوفى
وجيد الخلافة عاطل ، والتتار هم حكام العراق . وفى الحال كذلك إلى عام ٦٥٩ حيث
قام السلطان الظاهر بيبرس بتنصيب المستنصر بالله أبي القاسم خليفة ، ثم بعد ذلك
طلب الذهاب إلى العراق فجهزه السلطان بالرجال والمال فلقبته جماعة من
التتار فاقتتلوا ، فقتل الخليفة وكثير من معه . (٢)

وقيت العراق بعد ذلك تحت حكم التتار طوال تلك المدة التي عاش فيها
الطوفى والكنانى .

ولم تكن الأمور مستقرة إبان فترة حكمهم فقد كانوا متناحرين فيما بينهم
على السلطة كل يتوهم إليها ، فلا تكاد تلج فرصة للاستيلاء على الحكم إلا وجد
من يسارع إليها ، ويقتل وينكل بمن كان قبله (٣) .

هذا ما يتعلق بالعراق .

أما الشام ومصر ، فإن الشام كان يحكمها فى تلك الفترة آخر سلاطين الأيوبيين
السلطان الناصر الملك الناصر بن العزيز بن الظاهر . وقد كان التتار عزموا على أخذ
بلاد الشام بعد أخذهم بغداد ، وقضائهم على الخلافة العباسية فمبروا نهر الفرات

(١) أنظر البداية والنهاية لابن كثير ١٤ : ٢٠٠ - ٢٠٤

(٢) أنظر تاريخ الخلفاء للسيوطى ص ٤٧٧ - ٤٧٨

(٣) أنظر تاريخ ابن خلدون ٥ : ٥٢٩ - ٥٦١ .

على جسور أعدوها، ووصلوا إلى حلب في عام ٦٥٨ هـ فحاصروها أياماً ثم سلمت لهم البلد بشرط الأمان لأهلها ، ولكنهم لم يرعوا عهدهم، ولم يرقبوا في أهل البلاد إلاّ ولأذمة وفكوا بهم، وفعلوا قريبا من فعلتهم ببغداد ، وقتلوا حاكمها الملك المعظم توران شاه بن صلاح الدين وأخذوا رأسه إلى دمشق وقد دخلوا دمشق بيسر وسهولة ودون مقاومة تذكر وفر الملك الناصر ولكن التتار لاحقوه حتى قتلوه (١) .

ومصر كانت قد انتقلت قبل تلك الفترة بقليل - أي في عام ٦٤٨ هـ من سلطان الأيوبيين إلى سلطان المماليك بعد خلع شجرة الدر نفسها وزواجها من المعز أيمنك التركماني ، وهي التي دبرت قتله بعد فترة ، لما بلغها أنه يريد الزواج عليها ثم سلطان ولده وهو صغير فوثب الأيوبي سيف الدين قطز على العرش ، وقد وردت الأخبار في تلك الأيام بقصد التتار مصر فجهز قطز جيشا عظيما وفي مقدمة من معه الظاهر بيبرس ، فالتقى الجمعان عند عين جالوت في منتصف رمضان من عام ٦٥٨ هـ فانتصر المسلمون نصرا محققا وانهزم التتار هزيمة منكرة ، ولاحق بيبرس التتار حتى أخرجهم من حلب .

ولما دخل قطز دمشق فرح أهلها وأصبح أول ملوك المماليك في الشام .
ثم إن بيبرس قتل قطز واستولى على السلطة في أواخر ذي القعدة من السنة المذكورة .

وقد امتدت فترة حكمه حوالي سبعة عشر عاما .

وفي سنة ٦٥٩ هـ - كما تقدم - قام السلطان بيبرس بتنصيب خليفة من بني المماليك في مصر وهو المستنصر بالله أبو القاسم أحمد ، وقد بايعه بمحضر من القضاة والعلماء

(١) انظر الهداية والنهاية لابن كثير ٢١٨/١٣ - ٢٢٠

والأعيان ، وخطب له على المنابر، وضرب اسمه على النقود. ثم توجه إلى بغداد بعد أن جهزه السلطان بيبرس ولكن التتار اعتزضوه وقتلوه وأكثر من معه .

بعد ذلك قام السلطان بيبرس بتنصيب خليفة آخر من بني المباس وهو الحاكم بأمر الله احمد بن أبي على القبي .

واستمرت دولة المماليك، ووجود الخلفاء العباسيين في مصر إلى ما بعد وفاة الطوفي والكناني ، وإن كانت تتخلل الخلافة فترات انقطاع نظرا لرغبات السلاطين المماليك . (١)

ولم يكن للخلفاء العباسيين في مصر أى سلطة تذكر وإنما كان وجودهم مظهرا دعائيا حرص سلطان المماليك على وجوده تسكينا لنفوس الناس وصرفا لهم عن التفكير في شرعية حكم المماليك ، وذلك يستطيعون القضاء على المعارضة التى قد توجد من الخارج ممن يفكر بالاستيلاء على ملك مصر ، لانهم تقلدوا الملك من الخليفة الشرعى للمسلمين . (٢)

وليس أدل على هذا من المهانة والاستخفاف اللذين كان يلقى بهما الخلفاء في مصر حجب بعضهم عن ملاقاته الناس لان اصحابه عندما يخرجون الى البلد يتكلمون في أمر الدولة !

وبعضهم اعتقل ونفى إلى أقاصى صعيد مصر . وقد كان بعض السلاطين يخلع خليفة ويولى آخر حسب هواه (٣)

(١) انظر تاريخ الخلفاء للسيوطى ص ٤٧٩ - ٥٠٥

(٢) دراسات في تاريخ المماليك البحرية - د . على ابراهيم حسن ص ٢٠٦

(٣) انظر البداية والنهاية لابن كثير ١٤ : ١٧٦ - ١٨٠ تاريخ الخلفاء للسيوطى ص ٤٨٠ .

ومما زاد الطين بلة كثرة حوادث اغتصاب العرش من كبار الامراء على الرغم من حصول السلطان المخلوع على تفويض الخليفة بالحكم ، فنقصت هيبة الخلفاء واستخف بحقهم (١) .

وكانت الشام وحلب تحكم من قبيل نواب السلاطان المملوكي .
هذه المأمة يسيرة بالوضع السياسي السائد آنذاك .

ويمكن أن تستنتج مما تقدم أن دولة المماليك قد برزت كقوة جديدة أعادت للإسلام هيئته وحثت الأمل في نفوس المسلمين الذين حل بهم الوهن وامتلأت قلوبهم بالذعر بعد انتصارات التتار المتلاحقة ، واستيلائهم على بغداد ، والشام فكانت مقبلة عين جالوت بداية لمرحلة جديدة في تاريخ الإسلام . وقد اشترك السلطان المملوكي قطز بنفسه في المعركة ، وأبلى فيها أحسن البلاء وكان له ثقافته بنصرة الإسلام أثر كبير في زيادة حماس المقاتلين الذي أعقبه النصر بإذن الله .

ثم كان في تنصيب السلطان الناصر بيبرس خليفة من العباسيين أثره الكبير في نفوس المسلمين ، لأن الخلافة كانت رمزا لوحدة them واجتماع كلمتهم وهزيمة الظاهر بيبرس أيضا للتار مرة أخرى في موقع مرج الصفر التي خرج اليها بصحبة الخليفة العباسي اشعرت الناس بأهمية الجهاد ، وان المسألة مسألة دين يشترك في الدفاع عنها أكبر رجال الدولة مع غيره سواء بسواء .

إذا ضممنا هذا إلى ما قبله من وجود الصراع على السلطة تجد أن هذا الجو المشحون بالحدب على الاسلام ، والأمل القوي في نصرته ، مع عدم الرضا بأوضاع الظلم

(١) دراسات في تاريخ المماليك البحرية ص ٢٠٨ .

والاستبداد والتؤبب المستمر للسلطة ، قد أحدث أثرا بارزا في الرأي العام للأمم
والأخص العلماء ؛ لأنهم هم الممثلون الحقيقيون لها فتميز ذلك العصر بوجود أفئدة
من العلماء العاملين وقفوا في وجه الظلم والاستبداد ، ولم يعاونوا الظالمين على ظلمهم
بل كانوا يعلنون آراءهم بكل صراحة وجراءة .

فهذا الحزب بن عبد السلام - سلطان العلماء - يعترض على الظاهر ببيرس عندما
طلب البيعة لنفسه ، ويعلل لذلك بأنه يعرف عنه أنه مملوك للبندقدار ، فلم يجرد
السلطان مناصا من أن يستحضر شهودا يشهدون بحريته ، وخروجه من ملك البندقدار
ومن ثم تمكن من أخذ البيعة لنفسه .

وموقف آخر له رحمه الله - عندما أعلن أن نائب السلطنة رقيق ، وأن تصرفاته
باطلة إلا إذا بيع ووضع ثمنه في بيت المال ، ولم يكن يد حينئذ من الاستجابة لهذه
الإرادة القوية فبيع نائب السلطنة وغيره من الأمراء في مزاد علني أشرف عليه الشيخ
وضع الثمن في بيت مال المسلمين . (١)

وكذلك الإمام محيى الدين النورى وموقفه من الظاهر ببيرس عندما امتنع من التوقيع
على الفتوى بجواز الأخذ من مال الرعية لإعداد للقتال استنادا إلى أن رقيق القصر السلطاني
وحاشيته لديهم من الحلى والملابس الفاخرة ما لا يقدر بثمن ، وأنهم هم أولى بالأخذ منهم
من عامة الناس وقد أدى هذا الموقف المتصلب إلى أن طلب السلطان من
مفادرة الهلد ففادر دمشق إلى نوى (٢)

(١) انظر طبقات الشافعية الكبرى ٨٤ / ٥ - ٨٥ .

(٢) انظر حسن المحاضرة للسيوطي ٧١ / ٢ .

ثم في مواقف الامام ابن تيمية ، وخروجه مع بعض العلماء إلى غازان يفاوضونه
 في شأن أهل دمشق (١) ، ثم في تحريضه الناس على قتل التتر، وخروجه بنفسه
 من المجاهدين، ثم في افتائه للناس بجواز قتال التتار عندما تكلم بعض الناس في قتال التتر،
 وهل يجوز ذلك أولا ؟ لأنهم يظهرون الإسلام وليسوا بخاة على الإمام لعدم دخولهم
 في طاعته في وقت ، فحين الشيخ أن هؤلاء من جنس الخوارج الذين خرجوا على
 على معاوية ورأوا أنهم أحق بالامر منهما ، ولم يزل يوضح للناس حتى زالت الشبهة
 عنهم وصح عزمهم على قتال التتار. (٢)

ولعل من الهدى بعد ذلك أن من ينشأ في مثل ذلك العصر الذي تسوده

هذه الروح لا بد وأن يتأثر بها وتنطبع حياته بعد ذلك بما تأثر به .

(١) انظر البداية والنهاية ٧/١٤

(٢) انظر البداية والنهاية ١٤ / ٢٣ - ٢٤ .

قد حدثت في مصر والشام مجاعة عظيمة عام ٦٩٥ هـ هلك بسببها خلق كثير
في مصر حتى كانوا يحفرون الحفيرة الواحدة فيدفنون فيها الفئام من الناس (١) .

يضاف إلى ذلك الفتن والقلقل التي كانت تحدث بين أصحاب المذاهب المختلفة
كما حدث بين السنة والشيعة ببغداد قبيل دخول التتار ما حدا بابن العلقمي
الشيبي إلى مالاة التتار من أجل القضاء على السنة (٢) . وما حدث للقاضي
السبكي مع غيره من العلماء حتى اضطر السلطان للصلح بينهم (٣) ، وكذلك لما حدث
للإمام ابن تيمية مع خصومه من العلماء حتى كان آخر الأمر أن سجن هو وتلميذه
ابن القيم في قلعة دمشق ولم يخرج منها إلا بعد أن توفي (٤) .

(١) انظر الهداية والنهاية ٣٤٣/١٣

(٢) " " ١٩٦/١٣

(٣) " " ٣١٢/١٤

(٤) " " ٣٦/١٤ - ٣٧ - ٣٨ - ٤٠ - ٤٤ - ٤٥ - ١٣٥ .

الفصل الثالث الحالة العلمية

على الرغم مما أصاب المسلمين في ذلك العصر من فتن ، ومن القضاء على الخلافة ،
وربما أكثر الكذب في بغداد في النهر إلا أن الناحية العلمية لم تهين ولم تضعف
بل يكاد يكون النبوغ العلمي في كافة التخصصات السمة المميزة لذلك العصر عن غيره
وذلك يرجع إلى أن هذه الناحية كانت قوية متينة في العصور السابقة لهذا العصر
وظلت تنتقل بهذه الصفة جيلا بعد جيل حتى اكتمل نضجها ، ولذلك لم يكن
من السهل القضاء عليها . (١)

ولذلك لم تلث دور العلم ببغداد بعد غزو التتار لها إلا فترة وجيزة حتى
عادت لطبيعتها (٢) .

كما أن تشجيع السلاطين للعلم وإنشاءهم لدوره وإنفاقهم ببسخاء عليه ،
كان عاملا قويا أيضا من عوامل اتساعها وزيادة الاقبال عليها .

ويروى أن دور العلم التي أنشأها السلاطين والأعيان كانت تجرى بهيكل
الأرزاق على الأساتذة والطلاب ، وبعضها يوزع عليهم طعاما يوميا من الخبز واللحم
بل إن بعضها كانت توزع لهم الحلوى والصابون والزيت في كل شهر . (٣)

(١) انظر جزء الدراسة من تحقيق كتاب المدة في أصول الفقه للدكتور أحمد سير
مباركي ١ : ٢٥

(٢) انظر تاريخ علماء المستنصرية ١/٤٥

(٣) انظر الخطط التوفيقية ٤/٢٩٣ .

هذه العناية **وهذا الاهتمام** دفعا للطلاب إلى الإقبال على العلم والتسابق في مضماره ، كما دفعا بالعلماء إلى التأليف والكشف عن عويف المسائل ، فحظي ذلك العصر بنخبة من أئمة العلماء ومعدد وغير من المؤلفات القيمة في كافة فروع العلم كما سيأتي .

ومن دور العلم التي اشتهرت في ذلك العصر ، وأسهمت إسهاما ملحوظا في إرساء النهضة العلمية في بغداد ما يلي :

١- المدرسة المستنصرية ببغداد ، وهذه المدرسة بناها الخليفة

المستنصر بالله العباسي وقد ابتدئ بناؤها في عام ٦٢٥ هـ ، وكمل في عام ٦٣١ هـ ، وهو العام الذي افتتحت فيه (١) ، وقد تميزت هذه المدرسة بموقعها الممتاز ونائها العجيب ، وانها لم تلتزم مذهبا فقها معينا - كما هو الحال في النظامية - بل كانت الدراسة الفقهية فيها على المذاهب الأربعة كما أنها تميزت بوجود التخصصات العلمية المتعددة فيها فهي أشبه ما تكون بالجامعة في المفهوم الحديث (٢) ، يقول ابن كثير في شأنها / : (ولم ين مدرس مدرسة قبلها مثلها ، ووقفت على المذاهب الأربعة ، من كل طائفة إثنان وستون فقيها وأربعة معيدين ، ومدرس لكل مذهب ، وشيخ حديث ، وقارئان ، وعشرة مستمعين وشيخ طب وعشرة من المسلمين يشتغلون بعلم الطب ، ومكتب للأيتام وقدر للجميع من الخبز واللحم والحلوى والنفقة ، ما فيه كفاية وافر لكل أحد) (٣) .

(١) انظر البداية والنهاية لابن كثير ١٣ / ١٣٩ .

(٢) انظر تاريخ علماء المستنصرية ١ / ٤٢ .

(٣) انظر البداية والنهاية ١٣ / ١٣٩ .

ومما زاد في أهميتها أيضا كثرة وجود الكتب التي وقفت عليها وجعلت تابعة لها ، كما ذكر ذلك ابن كثير .

ولاشك أن وجود مدرسة تتمتع بكل هذه المزايا ، مع نمط الدراسة القهري المقارن ، لا بد وأن يبدو أثره واضحا في تفتح العقول وسعة الإدراك العلمي .

٢ - المدرسة النظامية ، وهي التي أسسها الوزير نظام الملك ^(١) في عام ٤٥٠ هـ ، وهي من مدارس الشافعية ، وكانت لها فروع في أنحاء متعددة ، ويبدو أن الهدف من إقامتها مقاومة بعض النحل الضارة التي وجدت في ذلك العصر ، وقد كان لها ماضٍ مجيد ، وحظيت بعلماء أجلة تولوا التدريس بها ، فكان ممن تولى التدريس بها بعد تأسيسها أبو إسحاق الشيرازي الشافعي صاحب كتاب المذهب في الفقه الشافعي وصاحب كتاب اللمع في أصول الفقه وكذلك درس بها الإمام الغزالي ^(٢) ، ولم تزل قائمة حتى جاء التتار فتوقفت عن العمل شأنها كغيرها ثم لما دبت الحياة مرة أخرى في بغداد عادت للتدريس ^(٣) .

-
- (١) هو الحسن بن علي بن إسحاق صاحب علم وفضل ودين ولد بطوس عام ٤٠٨ هـ وأشغله أبوه بالعلم حتى حصل منه طرقا صالحا ، وقد وزر للملك أكب أرسلان السلجوقي ولولده ملكشاه تسعا وعشرين سنة وكان مجلسه عامرا بالعلماء والفقهاء وهو الذي بنى المدارس النظامية ببغداد ونيسابور وغيرهما توفي ٤٨٥ هـ مقتولا . انظر ترجمته في البداية والنهاية ١٢/١٤١ .
- (٢) هو محمد بن محمد بن محمد الطوسي الإمام أبو حامد ولد سنة ٤٥٠ هـ وتقه على إمام الحرمين وسع في علوم كثيرة ومرت به فترات ترك فيها التدريس وأثر العزلة والعبادة وقد درس بنظامية بغداد ونيسابور وتوفي عام ٥٠٥ هـ البداية والنهاية ١٢/١٧٣ .
- (٣) انظر تاريخ علماء المستعصرية ١٧٦١

أما في الشام فلحل أشهر وأكبر مؤسسة تعليمية في ذلك الوقت
الجامع الاموي ، فقد كان به عدد وفير من الحلقات التي
تشتغل بالحلم أهمها :

- ١ - حلقة تاج الدين عبدالرحمن بن ابراهيم بن سباع الشافعي (١) .
- ٢ - حلقة رشيد الدين الفارقي (٢) .
- ٣ - حلقة الشيخ شرف الدين احمد بن القدسي (٣) .
- ٤ - حلقة الشيخ برهان الدين بن المراغي (٤) .

(١) هو المعروف بالفركاج من كبار فقهاء الشافعية بالشام تفقه على
العز بن عبد السلام وسمع الحديث عن ابن الزبيدي وابن الصلاح وغيرهم
وله عدة مؤلفات توفي عام ٦٩٠ هـ . انظر طبقات الشافعية
١٦٣/٨ والبداية والنهاية ٣٢٥/١٣ .

(٢) هو : عمر بن اسماعيل بن سمود النحوي الفقيه ، الأديب ، الكاتب
له يد طويلة في التفسير ، والبيان ، واللغة . اشتغل عليه
خلق من القضاء . توفي سنة ٦٨٩ هـ مخنوقا من بعض اللصوص . انظر
بنية الحياة ٢١٦/٢ .

(٣) هو أحمد بن أحمد بن نعمة بن أحمد المقدس الشافعي خطيب دمشق
ومفتيها وشيخ الشافعية بها ولد عام ٦٢٢ هـ وسمع من ابن الصلاح
وابن عبد السلام وورع في الاصول والحريية وكان ذا دين وتواضع توفي
عام ٦٩٤ هـ . انظر شذرات الذهب ٤٢٤/٥ .

(٤) هو : أبو الحسن محمود بن عبيد الله بن عبد الرحمن الشافعي . ولد عام
٦٠٥ هـ وطلب العلم ورع في فنون كثيرة وكان صالحا متعبدا لطيف
الاخلاق كريم الشئائل . عرض عليه القضاء فامتنع . توفي عام ٦٨١ هـ انظر
شذرات الذهب ٣٧٤/٦ .

- ٥ - حلقة القاضي زين الدين بن المرجل (١) .
- ٦ - حلقة زين الدين بن المنجا الحنبلي (٢) .
- ٧ - حلقة الشيخ نجم الدين بن الشماغ الحنفي (٣) .
- ٨ - حلقة الشيخ مجد الدين المارداني (٤) .

- (١) هو : محمد بن عبد الله بن زين الدين عمر بن مكي عالم فاضل برع في فنون متعددة منها الاصول والفقه امتى ودرس بالشامية البرانية والعذراوية وتوفي عام ٧٣٨ . أنظر البداية والنهاية ١٨١/١٤ .
- (٢) هو : أبو البركات بن المنجا بن الصدر عزالدین أبي عمرو التنوخي، شيخ الحنابلة والمهم . ولد عام ٦٣١ هـ ورحل في فنون من العلم كثيرة وانتبهت اليه رئاسة المذهب . توفي سنة ٦٩٥ هـ . أنظر المدارس في تاريخ المدارس ٧٣/٢ .
- (٣) هو : محمد بن عبد الكريم بن عثمان الإمام المفتي ، ولد عام ٦٢٩ هـ تفقه على القاضي شمس الدين بن عطاء وغيره ، ورحل في مذهب الحنفية ، ودرس في مدارس متعددة . توفي سنة ٦٧٦ هـ . أنظر الجواهر المضية في طبقات الحنفية ٨٥/٢ .
- (٤) لم أعثر له على ترجمة . ولزيادة الاطلاع على الحلقات الموجودة بالجامع الاموي في ذلك الوقت . أنظر الدارس في تاريخ المدارس ٤١٢/٢ .

وفيه خلق كثيرة لتدريس القرآن الكريم والحديث الشريف • كما أن به
عددا من المدارس وهي :

- ١ - المدرسة الغزالية
- ٢ - المدرسة الاسدية للملك المظفر أسد الدين شيركوه وهي شافعية •
- ٣ - المدرسة المنجائية ، لابن منجا ، حنبلية ،
- ٤ - المدرسة القوصية ، حنفية •
- ٥ - المدرسة السفينية ، حنفية •
- ٦ - مدرسة المقصورة الكبيرة ، حنفية •
- ٧ - مدرسة الزاوية المالكية (١) •

ولاشك أن هذا العدد الوفير من المدارس التي تدرس المذاهب
المختلفة وحلقات الأجلء من الائمة تخلق جوا علميا ممتازا لا يشحـر
الطلاب فيه بملل ولا فتور ، بل هو دافع قوى للاستزادة العلمية ،
والبحث والموازنة بين الاراء المتعددة • كما أنه توجد الى جانب
الجامع الاموى مدارس كثيرة منها مايلى :

- ١ - المدرسة الحادلية الكبرى بدمشق (٢) ، وهذه المدرسة

(١) انظر الدارس فى تاريخ المدارس ٤١٢/٢ ، وخطط الشام

٦٥ / ٦ -

(٢) انظر خطط الشام ٨١/٦ ، ٨٢ •

بدأ انشاءها نور الدين محمود زنكى (١) ، ولم تتم ، ثم عمل فيها
الملك العادل سيف الدين (٢) ، ولم تتم ، ثم ولده الملك (٣) المصظم
ونسبها لوالده . وقد خربت هذه المدرسة عند غزوة غازان (٤) ولكنها
عادت للتدريس عام ٧٠٤ هـ ، وهى من أكبر المدارس الشافعية بدمشق ،

(١) هو الملك العادل نور الدين أبو القاسم صاحب بلاد الشام وغيرها
من البلدان ، كان أمرا بالمعروف ناهيا عن المنكر ، مجاهدا للفرنج
حسن السيرة ، مرضى الطريقة ، استنقذ كثيرا من بلاد المسلمين من
أيدي الفرنج . توفي سنة ٥٦٩ هـ . أنظر الهداية والنهاية
٢٨٦/١٢

(٢) هو أبو بكر بن أيوب بن شاذى من خيار الطوك ، وأجودهم سيرة
مع دين وهقل وتقير لحرمت الله ، تولى الملك بعد أخيه صلاح
الدين واتسعت مملكته حتى شملت بلدانا كثيرة وأبلى بلاء حسنا
فى قتال الفرنج وصدّهم عن ديار الإسلام توفي عام ٦١٥ هـ . أنظر
الهداية والنهاية ١٣ / ٧٩ .

(٣) هو عيسى بن العادل أبى بكر بن أيوب . استقل بملك دمشق
الشام بعد وفاة أبيه سنة ٦١٥ هـ . كان شجاعا باسلا
عالما فاضلا كثير التواضع وقد أبلى بلاء حسنا فى قتال الفرنجة
وخاصة فى تفرد فى حياة والده . توفي سنة ٦٢٤ هـ . الهداية
والنهاية ١٣ / ١٢١ .

(٤) هو ابن أرغوت بن أبغا بن هلاكو ملك التتار . أسلم وتوفى فى
شبابه مسموما عام ٧٠٤ هـ .
انظر شذرات الذهب ٩ / ٦ .

قد سكنها ودرس بها جلة من العلماء منهم ابن خلكان (١) ، والجلال
القرظيني (٢) ، والعلاء القزويني (٣) ، وأبناء السبكي (٤) وابن مالك
النحوي (٥) ، وغيرهم .

- (١) شمس الدين أبو العباس ، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر
ابن خلكان الأربلي ، الشافعي ، قاضي القضاة ، أحد الأئمة
الأعلام والسادة الأفاضل ، درس في مدارس كثيرة وله المصنفات
النافعة منها كتابه وفيات الأفيان . توفي سنة ٦٨١ هـ . البدايعة
والنهاية ٣٠١/١٣
- (٢) هو : قاضي القضاة جلال الدين محمد بن عبد الرحمن . كان من
أفاضل العلماء ، وكانت له اليد الطولى في المعاني والبيان ، ولى
القضاء بدمشق وخطابتها وتوفي سنة ٧٣٩ هـ . البدايعة
والنهاية ١٨٥/١٤
- (٣) هو علي بن اسماعيل بن يوسف القزويني التبريزي ، الشافعي ، سمع
عن شيخ كبار واشتغل بالحلم كثيرا وتصدر للإفتاء والتدريس ، ولى
قضاء دمشق في عام ٧٢٧ . وتوفي عام ٧٢٩ . البدايعة والنهاية
١٤٧/١٤
- (٤) هو عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف الشافعي . له أبناء
وأبناء أبناء كلهم من العلماء الفضلاء منهم : تقي الدين ، وعلي
وتاج الدين/تقي الدين وغيرهم .
- (٥) الشيخ جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي ، الحياضي
النحوي ، صاحب التصانيف المشهورة ، منها الكافية الشافعية ،
والألفية توفي سنة ٦٧٢ هـ .
— البدايعة والنهاية ٢٦٧/١٣ .

٢ - المدرسة الأتابكية ، وقد أنشأتها أخت نور الدين بن أرسلان
بن أتابك صاحب الموصل ، ودرس بها زمرة من مشاهير علماء
الشافعية (١) .

٣ - المدرسة الشبلية البرانية ، وهي من مدارس الحنفية أنشأها
شبل الدولة كافور الحسامي (٢) سنة ٦٢٦ هـ . وقد درس وأعاد بها عدد
من كبار الفقهاء ، ولها أوقاف كثيرة (٣) .

٤ - المدرسة الصادية ، وهي من مدارس الحنفية أيضا ،
بناها شجاع الدين والدولة صادر بن عبدالله (٤) في عام ٤٩١ هـ ودرس
بها عدد من أجلة العلماء (٥) .

(١) انظر خطط الشام ٢٥/٦

(٢) كان خادما لبعض ملوك بني أيوب ، دينا وافر الحشمة ، محبا
لأعمال الخير ، وقد بنى مدارس عديدة وفتح طريقا من الجبل إلى
دمشق توفي عام ٦٢٣ هـ . انظر شذرات الذهب ١٠٩/٥

(٣) انظر خطط الشام ٩٢/٦ اطلعت عليه

(٤) لم أشر له على ترجمة في أول عمل واحد وزراء السلاجقة اوقوادهم

فان الشام كانت تحت سلطانهم في تلك الفترة .

(٥) انظر خطط الشام ٩٣/٦

٥ - المدرسة العمرية الشيخية ، وهى من مدارس الحنابلة —
بدمشق أنشأها أبو عمر الكبير الحنبلى الزاهد المعروف بابن قدامة (١)
فى عام ٥٥٠ هـ وهى على ما قيل أكبر مدارس دمشق ، يوجد بها ثلاثمائة
مستون خلوة وكانت بها خزانة كتب مهمة ، ودرس بها من أعلام الحنابلة
عدد كبير (٢) .

٦ - المدرسة الجوزية (٣) ، أنشأها محبى الدين بن أبى الفرج
عبد الرحمن بن الجوزى (٤) فى أيام الملك الصالح نجم الدين ، وهى
من أحسن مدارس الحنابلة بدمشق ، وقد درس بها أكابر علماء الحنابلة

(١) هو محمد بن أحمد بن أحمد بن محمد بن قدامة ، أخو العلامة
موفق الدين ، ولد بجماعيل عام ٥٢٨ هـ ثم هاجر إلى دمشق
بعد استيلاء الفرنج على القدس ، وكتب بخطه الكثير وكان
إماماً عابداً فاضلاً قانتاً لله . توفى عام ٦٠٧ هـ . انظر الدارس فى
تاريخ المدارس ١٠٠/٢ .

(٢) انظر خطط الشام ٩٢/٦ .

(٣) انظر الدارس فى تاريخ المدارس ٢٩/٢ - ٦٣ .

(٤) هو : يوسف بن الشيخ أبى الفرج عبد الرحمن بن على التميمى الحنبلى
سفير الخلافة ، أخذ عن أبيه وعن غيره وكان كبير المحفوظ
قوى المشاركة . قتل هو وأولاده مع الخليفة أيام هولاكو سنة ٦٥٦ هـ .
انظر الدارس ٢٩/٢ .

منهم شرف الدين حسن المقدس الحنبلى (١) ، ودر الدين الحسن بن محمد بن سليمان المقدس (٢) ، ونجم الدين ابن قدامة (٣) وجمال الدين المرداوى (٤) ، وشمس الدين بن مفلح (٥) ، وغيرهم . وقد

- (١) هو : حسن بن الحافظ أبى موسى عبد الله بن عبد الفنى المقدس الحنبلى ولد عام ٦٠٥ هـ وطلب العلم وورع فى المذهب وأفتى ودرس بالجوزية توفى عام ٦٥٩ هـ . انظر الدارس فى تاريخ المدارس ٣٢/٢ .
- (٢) هو القاضى بدر الدين بن قاضى القضاة عز الدين . كان صاحب علم وفيل ناب فى الحكم عن ابن قاضى الجبل . توفى عام ٧٧٠ هـ انظر الدارس فى تاريخ المدارس ٣٢/٢ .
- (٣) هو أحمد بن الإمام أبى محمد شيخ الجبل ، الحنبلى ، ولد عام ٦٥١ م كان مليح الدرس ، حسن السيرة له مشاركة جيدة فى العلوم . ولى قضاء الحنابلة بعد والده . توفى عام ٦٨٩ هـ . انظر الدارس فى تاريخ المدارس ٣٢/٢ .
- (٤) هو : يوسف بن محمد بن التقي عبد الله بن محمد — جد بيت ابن مفلح — أخذ العلم عن طائفة من مشاهير زمانه . وورع فى معرفة المذهب وكان ذا دين ووقار ، وقد ولى قضاء الحنابلة بالشام سبع عشرة سنة هزل قبل موته بسنتين . توفى عام ٧٦٩ هـ . انظر الدارس فى تاريخ المدارس ٤٢/٢ .
- (٥) هو أبوهيد الله محمد بن مفلح المقدس صهر القاضى جمال الدين المرداوى ، ناب عن صهره فى الحكم فشكرت سيوته وأحكامه ، وأفتى ودرس وصنف وكان على جانب عظيم من العفة والزهد توفى عام ٧٦٣ . انظر الدارس فى تاريخ المدارس ٤٣/٢ .

اشتهرت قضاة الحنابلة بهذه المدرسة •

٧ - المدرسة الصلاحية (١) ، وهي من مدارس المالكية بدمشق
 بناها الملك الناصر صلاح الدين ، وقد كانت مدرسة عامرة حظيت
 بجهازة العلماء من أمثال جمال الدين ابن الحاجب (٢) ، والقاضي
 زين الدين الزواوي (٣) ، والقاضي فخر الدين ابن سلامة (٤) ، وغيرهم •

- (١) انظر الدارس في تاريخ المدارس ١٠/٢ - ٢٨ •
- (٢) هو : الامام أبو عمرو بن الحاجب المالكي عثمان بن عمر الرويتي ثم
 المصري وسكن له ترجمة مفصلة بحد قليل ، عند الكلام على أشهر
 المؤلفين الذين وجدوا في هذا العصر • أما مدرسته بالمدرسة
 الصلاحية فقد كان خلال إقامته بدمشق ، حيث انه وفد إليها
 وأقام بها برهة ثم عاد إلى مصر مرة أخرى •
- (٣) هو شيخ القراء أبو محمد عبد السلام بن علي بن عمر الزواوي
 المالكي كان ذا حظ كبير من العلم والزهد والورع • ولي قضاء
 المالكية بدمشق ، ثم عزل نفسه تورعا • توفي عام ٦٨١ هـ • انظر
 الدارس في تاريخ المدارس ١٢/٢
- (٤) هو : أبو المباس أحمد بن سلامة بن أحمد الإسكندري المالكي
 ولد عام ٦٦١ وورع في علوم كثيرة ، وتولى نيابة الحكم في
 الاسكندرية ، ثم ولي قضاء المالكية بدمشق إلى أن توفي ، وكان ديناً
 بصيراً بالعلم ، محتشماً • توفي سنة ٧١٨ هـ •
- انظر الدارس ١٤/٢ •

هذه نبذة عن أهم مدارس دمشق في ذلك الوقت .

وقد كانت هناك مدارس عديدة في حلب أيضا من أشهرها :

- ١ - المدرسة الحلاوية ، وقد كانت كنيسة ثم حولت إلى مدرسة ففى عام ٥٤٣ هـ . وهى من أعظم المدارس وأكثرها طلبه وأغزرها رواتب وجريبات ، وقد درس بها عدد من كبار العلماء (١) .

الحالة العلمية فى مصر :

أسهمت الجوامع الكبيرة فى مصر - كما فى غيرها من بلدان الإسلام -

بقسط وافر فى الحياة العلمية آنذاك ومن أهمها :

- ١ - جامع عمرو بن العاص أسس بمدينة الفسطاط بعد الفتح الإسلامى لمصر . وهو أول مسجد أسس بمصر ثم زاد فيه والى مصر أيام معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنهما ، ومع مرور الايام ساءت أحوال هذا الجامع حتى جاء الأمير سلار نائب السلطنة أيام الملك الناصر محمد بن قلاوون فحضره . وقد كانت به زوايا عديدة لتدريس الفقه وقد اتسعت الدراسة بهذا الجامع حتى بلغت على ما قيل ففى عام ٧٤٩ هـ بضمها وأربعين حلقة لإقراء العلم (٢) .
- ٢ - الجامع الازهر : وقد ابتدأ إنشاءه القائد جوهري الصقلي (٣)

(١) انظر خطط الشام ١٠٢ / ٦

(٢) انظر خطط المقرئى ٢٣٥ / ٢ - ٢٤٣

(٣) هو : ابوالحسن الرومى مولى المعز بالله الفاطمى ، ومقدم جيشه وموطد مملكته وكان عاقلا سائسا حسن السيرة فى الرعية ، على دين موالبيه توفى عام ٣٨١ . انظر شذرات الذهب ٩٨ / ٣ .

عام ٣٥٩ هـ وأكمله في عام ٣٦١ هـ . وقد أقام به بعض الأمراء في عصور مختلفة مقاصير لتدريس العلم، ورتبوا فيها من يقوم بذلك، ووقفوا عليها الأوقاف الكافية. وكان به من المنقطعين لتلقى العلم عدد كبير وكان أهل البسار يرسلون إلى هذا الجامع بمصدقات كثيرة توزع على من فيه (١) .

وجانب هذه الجوامع كانت توجد مدارس كثيرة من أهمها :

١ - المدرسة الفاضلية : بناها القاضي الفاضل عبد الرحيم بن علي البيسانى (٢) عام ٥٨٠ هـ .

وقد جعلها على المالكية والشافعية وكانت بها مكتبة عظيمة (٣) .

٢ - المدرسة السيوفية : وقفها السلطان الملك الناصر صلاح الدين (٤)

(١) انظر خطط المقرئى ٢٢٩/٢ - ٢٣٥ .

(٢) هو وزير الملك صلاح الدين وكتابه وصاحبه ، أحد أفراد الدنيا فسى البلاغة وصناعة الإنشاء . وكان ذا غنل وطم، وله أموال كثيرة جداً ولكنه كان كثير الصدقة والإنفاق في وجوه الخير مع مواظبة على الطاعات والذكر . توفي عام ٥٩٦ هـ . انظر البداية والنهاية ٢٤ / ١٣

(٣) انظر خطط المقرئى ١٩٧/٤ .

(٤) هو الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب صاحب الفتوحات العظيمة والقائم بنصرة الإسلام وأهله هو الذي أسر الله على يده استخلاص بيت المقدس من أيدي الصليبيين . قد كان على جانب عظيم من التدين والزهد وكثرة الإنفاق في سبيل الله حتى قيل إنه لم يوجد في خزائنه بمسده إلا دينار واحد وستة وثلاثين درهماً . توفي رحمه الله عام ٥٨٩ هـ . انظر البداية والنهاية ١٣ / ٢ - ٥٦ .

على الحنفية وهي أول مدرسة للحنفية ببصر ولها أوقاف كثيرة (١) .

٣ - مدرسة ابن رشيق : وهي من مدارس المالكية ببصر ، وقد أشرف على بنائها القاضي علم الدين ابن رشيق المالكي (٢) ، ودرس بها وصارت لها سمعة عظيمة (٣) .

٤ - المدرسة الفارقانية : أنشأها الأمير شمس الدين آق سنقر الفارقاني وافتتحها في عام ٦٢٦ هـ وجعلها للحنفية والشافعية (٤) .

٥ - المدرسة الصالحية : أنشأها الملك الصالح نجم الدين أيوب ، ورتب فيها دروساً أربعة على المذاهب الأربعة في عام ٦٤١ هـ ، وهو أول من عمل بديار مصر دروساً أربعة (٥) .

٦ - المدرسة المنصورية : أنشأها الملك المنصور قلاوون ورتب فيها دروساً أربعة على المذاهب ، ودرسا للطب ، ودرسا للحديث ، وآخر للتفسير ، ولم يكن يلي هذه الدروس إلا الأجلة من الفقهاء (٦) .

(١) انظر خطط المقرئ ٩٦/٤

(٢) هو : ابوعبد الله محمد بن أبي الحسين بن عتيق الرمي قاضي قضاة الاسكندرية وهو من بيت علم وفضل وقد انتفع به خلق كثير . توفي رحمه الله عام ٦٨٠ هـ . انظر شجرة النور الزكية ص ١٨٧ .

(٣) انظر خطط المقرئ ١٩٥/٤

(٤) " " " ٢٠١/٤

(٥) " " " ٢٠٩/٤

(٦) " " " ٢١٨/٤

هذه لمحة عن أهم معاهد التعليم في عصر الطوفي والكفانسي
 إضافة الى ما كان يوجد من الجوامع الكثيرة والخواشي والأرطية وسداسي
 الطب التي كانت منتشرة في ذلك العصر وكان كل منها يساهم بقدره في
 الحركة العلمية .

مؤلفون ومؤلفات :

وجد في ذلك العصر من القهاء والمحدثين والمفسرين والأطباء
 والمؤرخين ، نوابغ أثروا المكتبات بمؤلفاتهم ، وقاموا بنشر العلم في
 بلدان متعددة ، ولا أبالغ إذا قلت إن مؤلفاتهم أصبحت بعد ذلك
 العصر من أهم المراجع التي يرجع إليها العلماء وطلاب العلم .

فوجد من المحدثين في ذلك العصر :

- ١ - الإمام محيى الدين النورى الدمشقى الشافعى المولود بنوى عام
 ٦٣١ هـ ~~والمذكور~~ عنه من اعتنائه بالعلم والصبر عليه الشئ الكثير
 حتى قيل إنه في أيام طلبه للعلم كان يقرأ اثني عشر درسا كل يوم . وقد
 اشتهر بالزهد والورع ، والصدع بالحق . وإلى جانب ذلك
 كانت له المصنفات المشهورة في الحديث والفقه واللغة وغيرها
 وشرحه لصحيح الإمام مسلم بن الحجاج أشهر من أن يعرف .
 كما أن له في الفقه كتاب روضة الطالبين ، وكتاب المنهاج الذى
 تناوله العلماء من بعده بالشرح ، وله كتاب شرح المذهب الذى

سماء المجموع ولكنه لم يكمله ، وقد توفي رحمه الله بنـو
عام ٦٧٦ هـ . (١)

٢ - قاضى القضاة تقي الدين ابن دقيق العيد ، محمد بن على بن وهب
القشيري المصري المولود في بلدة ينبع من أرض الحجاز عام ٦٢٥ هـ
اشتهر بعلم الحديث وصنف فيه مصنفات عديدة فريدة منها
الإمام بأحاديث الأحكام ، والاقتراح في علوم الحديث . وقد
انتهت إليه رئاسة العلم في زمانه ، وفاق أقرانه ، وتوفي رحمه
الله في عام ٧٠٢ هـ بحصر . (٢)

٣ - الحافظ المزي ، يوسف بن عبد الرحمن أبو الحجاج ، الإمام المحدث
الذي بلغ شأواً بعيداً في علم الحديث رواية ودراية ، وقصده
الطلاب من أماكن متعددة . ومن أشهر كتبه : تهذيب الكمال
في أسماء الرجال ، الذي اختصره الإمام ابن حجر العسقلاني
في كتابه تهذيب التهذيب (٣) .
وكتابه تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف . توفي رحمه الله
عام ٧٤٢ هـ .

(١) أنظر ترجمته في البداية والنهاية ٢٧٨/١٣ وتذكرة الحفاظ

١٤٧٠/٤ .

(٢) أنظر البداية والنهاية ٢٧/١٤ وتذكرة الحفاظ ١٤٨١/٤ .

(٣) أنظر البداية والنهاية ١٩١/١٤ .

وهناك الحافظ الذهبي (١) صاحب ميزان الاعتدال، وتذكرة الحفاظ
والحافظ الدمياطي (٢) وغيرهم .

ومن الفقهاء والاصوليين نجد :

١ - الإمام سيف الدين علي بن أبي علي الآمدي ، وقد وجد قبل
هذه الحقبة بقليل . ولد في مدينة آمد سنة ٥٥١ هـ واجتهد
في طلب العلم، ورع في علم الخلاف، والاصول، والمنطق والجدل
حتى صار واحد زمانه . ومن أشهر مؤلفاته : الأحكام في أصول
الأحكام في أصول الفقه، وأبكار الأفكار في علم الكلام وغيرها . توفي
رحمة الله عليه في عام ٦٣١ هـ . (٣)

٢ - الإمام أبو عمر وابن الحاجب عثمان بن عمر شيخ المالكية في وقته، كان
متقدما في علم كبير منها: الأصول، والفرع، والعربية، والتصنيف
والتفسير والمروء . ومن أشهر كتبه مختصره في الفقه ومختصره
في الأصول الذي تناوله العلماء من بعده بالشرح والتعليق وانتفع

- (١) هو : أبوبه الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركمانسي
الذهبي الحافظ الكبير، شيخ المحدثين ومؤرخ الاسلام . انتفع
به خلائق لا يحصون . وتخرج به عدد من كبار الأئمة . توفي
رحمه الله سنة ٧٤٨ هـ . أنظر البداية والنهاية ٢٢٥/١٤ .
- (٢) ستأتى ترجمته عند الكلام على شيخ الطوفى .
- (٣) أنظر ترجمته في البداية والنهاية ١٤٠/١٣ .

به خلق كثير ، كما انه أصبح بعد ذلك من كتب هذا الفن
المعتمدة ، وله شرح المفصل في النحو ، والشافية في التصريف
وغيرها . توفي رحمة الله عليه في عام ٦٤٦ هـ (١) .

٣ - الإمام عز الدين بن عبد السلام السلي ، الشافعي - سلطان
العلماء المولود في دمشق سنة ٥٧٢ هـ ١٠ المذهب جمع علوما كثيرة
وأفاد الطلاب ، وأصبح إمام عصره بلا منازع . وكانت له المواقف
المشهوره في الامر بالمعروف ، والنهي عن المنكر والمجاهرة
بكلمة الحق . ومن مؤلفاته :

التفسير ، والقواعد الكبرى والصغرى في الفقه ، الإمام فـى
أدلة الأحكام في أصول الفقه وغيرها . توفي رحمه الله عام ٦٦٠ بمصر (٢) .

٤ - الإمام القرافي : أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنفهاجى
المصرى المالكي . ولد بمصر ، واتصل بالإمام عز الدين بن عبد السلام
وابن الحاجب ، وأخذ عنهما وعن غيرهما ، واشتهر بحلـوم
كثيرة وذاع صيته . ومن مؤلفاته :

تنقيح الفصول في اختصار المحصول في أصول الفقه ، وله شرح
عليه أيضا ، وشرح المحصول ، وكتاب أنوار البروق في أنوار الفروق

(١) أنظر ترجمته في البداية والنهاية ١٢٦/١٣ ، والدارس في تاريخ

المدارس ٣/٢

(٢) أنظر البداية والنهاية ٢٣٥/١٣ .

المعروف بكتاب الفروق ، وكتاب الذخيرة في الفقه ، وهو كتاب كبير جامع لأقاويل العلماء في المسائل الفقهية . توفي رحمه الله عام ٦٨٤ هـ بمصر (١) .

ونجد كذلك من أعلام الفقهاء والأصوليين : الشيخ الصفي الهندي (٢) ، والإمام ابن تيمية (٣) ، والإمام صلاح الدين خليل بن كيكليدي الملائكي (٤) ، وقاضي القضاة تاج الدين السبكي (٥) صاحب جميع الجوامع في أصول الفقه الذي صار عمدة أهل التحقيق في فن الأصول، وشرح شروحا كثيرة ، والإمام

(١) أنظر ترجمته في شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ص ١٨٨ .
 (٢) هو أبو بهد الله محمد بن عبد الرحيم الأرموي الشافعي ولد عام ٦٤٤ هـ واشتغل بالعلم ، ورحل إلى بلدان متعددة ، وقدم دمشق عام ٦٨٥ هـ فاستوطنها وكان ذا حظ موفور من علم الأصول والكلام والديانة . توفي سنة ٧١٥ هـ . أنظر الهداية والنهاية ٧٥/١٤ .

(٣) تقدمت شذرات عن حياته وسيأتي له ترجمة عند ذكر شيخ الطوفي .
 (٤) هو : الحافظ أبو سعيد ولد عام ٦٩٤ هـ وجد في طلب الحديث فحصل منه قدرا عظيما ، وكانت له مشاركة جيدة في الفقه والأصول والتفسير توفي عام ٧٦١ هـ . أنظر طبقات الشافعية ١٠٤/٦ ط دار المعرفة .

(٥) هو : أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي المفسر الحافظ الأصولي ذوالفنون . ولد عام ٦٨٣ هـ وطلب العلم وجد في الطلب ودرس وأفتى وولى القضاء وله المؤلفات المشهورة توفي سنة ٧٥٦ هـ بمصر أنظر شذرات الذهب ١٨٠/٦ .

شمس الدين بن قيم الجوزية (١) ، وغيرهم كثيرون .

قد وجد في ذلك العصر الإمام جمال الدين بن هشام المصري النحوى صاحب كتاب مننى اللبيب وشذور الذهب وشرحه (٢) . والإمام بدر الدين ابن مالك (٣) ، ابن الشيخ جمال الدين بن مالك صاحب الالفية فى النحو ، ولابنه هذا شح يعتبر من أحسن شروحها .

كما وجد فيه ابن منظور (٤) صاحب كتاب لسان العرب ، والفيوسى (٥) ، صاحب المصباح المنير .

ووجد فيه من المؤرخين من أمثال ابن خلكان صاحب كتاب وفيات الأعيان (٦)

(١) ستانى ترجمته فى شيخ الكنانى فى الفصل الثانى من الباب الثانى .

(٢) أنظر ترجمته فى شذرات الذهب ٦ / ١٩١ .

(٣) أنظر ترجمته فى البداية والنهاية ١٣ / ٣١٣ .

(٤) هو : جمال الدين أبو القاسم محمد بن مكرم الأنصارى الأفريقى المصرى ولد عام ٦٢٠ هـ وكان فاضلاً أدبياً عارفاً بالعلوم والتجويد والكتابة والتاريخ ولحقه قضاء طرابلس وتوفي عام ٧٢٨ هـ . أنظر نسخة المطبعة ١ / ٦٤٨ .

(٥) هو : أحمد بن محمد الفيوسى ثم الحموى نشأ بالفيوم ، وجد فى طلب العلم وكان فاضلاً عارفاً باللغة والفقه . توفي بعد عام ٧٧٠ هـ . أنظر الدرر الكامنة ١ / ٣٣٤ .

(٦) تقدمت ترجمته فى ص ٤٧

وابن خلدون (١) ، وابن كثير (٢) مؤلف التفسير والبداية والنهاية .
ومن الأطباء : ابن أبي أصيبعة (٣) ، صاحب كتاب عيون الأنباء في طبقات
الأطباء ، وابن طرخان (٤) السويدي .
هذا غير غيض من فيض يبرز مكانة هذا العصر العلمية في فروع كثيرة من
المعرفة ، وإن يكن حظ الأصول والفقه فيه أوفر .

- (١) هو : قاضي القضاة أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي
الحافظ المؤرخ الرحال . سمع كثيرا وأخذ عنه جمع من الفضلاء
وهو صاحب تاريخ المبر ومقدمته المشهورة . توفي بالقاهرة عام ٧٠٧ هـ .
أنظر شجرة النور الزكية ص ٢٢٧ .
- (٢) هو الحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي . القبه الشافعي
ولد عام ٧٠٠ هـ . وسمع الحديث من كبار محدثي زمانه كالمرزبي ،
والدمياطي ، وغيرهم ، وأخذ عن الشيخ تقي الدين ابن تيمية وصنف وأفتى
ودرس ، واشتهرت مصنفاته وذاع صيته . توفي عام ٧٧٤ هـ . أنظر
شذرات الذهب ٢٣١/٦ .
- (٣) هو : أحمد بن القاسم بن خليفه الخزرجي . توفي بصرخد ، وقد
جاوز التسعين عام ٦٦٨ هـ . أنظر البداية والنهاية ٢٥٧/١٣ .
- (٤) هو : عز الدين إبراهيم بن محمد بن طرخان فاق أهل زمانه في صناعة
الطب وصنف كتباً في ذلك وكان يتهم بقله الدين ، وإنكار أمور
كثيرة تتعلق باليوم الآخر . توفي عام ٦٩٠ هـ . أنظر البداية
والنهاية ٣٢٥/١٣ .

ومما لاشك فيه بعد ذلك أن هذا العدد الوفير من المدارس ، ونشاط
 الدراسة المقارن في كثير منها ، وكثرة العلماء الراسخين والمصراحيين
 والشجاعة في قول الحق قد أتاح فرصة كبيرة لتلاقح الأفهام واتساع
 الافق العلمي . ومن أتيح له السفر والتردد بين البلدان المختلفة ومعاهدها
 لاشك أن الفرصة كانت متاحة أمامه بشكل أوسع . وقد تيسر لكل من
 الطوفي والكناني ذلك . كما سيوضح في ترجمة كل منهما .

ومن هنا سيكون الكلام التالي مخصصا لبيان شخصية كل من الطوفي والكناني .
 وسيكون الحديث أولا عن شخصية الطوفي في باب مستقل .

الباب الاول

(نجم الدين الطوفي - حياته وآثاره العلمية)

يشتمل هذا الباب على خمسة فصول :

الفصل الاول : مولده ونشأته ، وطلبه للعلم .

الفصل الثاني : شيوخه ، وثناء الناس عليه .

الفصل الثالث : الاتهام الذي وجه اليه .

الفصل الرابع : الطوفي ورأيه في المصلحة .

الفصل الخامس : آثاره العلمية

الفصل الاولاسمه ، ولقبه ، ومولده

هو أبو الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سميـد
 (ابن الصفي) (١) ، الطوفي الصرصري ، ثم البغدادي نجم الدين
 الحنبلي ويعرف بابن أبي عباس أيضا (٢) .
 و (طُوفَى) هذه قرية من أعمال صرصر ، وهي القرية التي ولد فيها (٣)
 و (صرصر) قرية من قرى السواد بينها وبين بغداد قرابة فرسخين (٤)
 وقد تردد الطوفي عليها لطلب العلم .

- مولده :

لم تذكر بعض كتب التراجم السنة التي ولد فيها الطوفي أصـلاً (٥)
 ومعضها ذكرها لكن لا على وجه التحديد كما فعل ابن رجب ومـن
 تابعه (٦) ، حيث ذكروا انه ولد عام بضعة وسبعين وستمائة . والذي

(٢٤٩) تفرد بذكر هذا ابن حجر في الدرر الكامنة ٢ : ٢٤٩

(٣) انظر ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ٢ / ٣٦٦ .

(٤) انظر معجم البلدان ٥ / ٣٥

(٥) من هذه الكتب بغية الوعاة للسيوطي ١ : ٥٩٩

(٦) تابعه ابن الصمد في شذرات الذهب ٦ : ٣٩ والمليبي في الأنس الجليل .

ذكر مولده على وجه التحديد هو الإمام ابن حجر في كتابه :
الدرر الكامنة ، ولكنه خالف ابن رجب ومن تابعه حيث ذكر أنه ولد
عام ٦٥٢ (١) هـ .

وقد رجح الدكتور مصطفى زيد في كتابه عن الطوفي أنه ولد في
عام ٦٧٥ هـ . وأن مذكروه الحافظ ابن حجر من أن مولده عام ٦٥٢ هـ محرف
عن عام ٦٧٥ هـ . واستدل لذلك بأن المؤلفات التي بدأ بها
الطوفي حياته العلمية ومنها كتابه " الإكسير في قواعد التفسير " ~~التي~~
الذي ألفه قبل نهاية القرن السابع بيد وفيها طابع الشباب الذي كان
الطوفي يجتاز مرحلته ، وليس فيها من دلائل ثورته الفكرية، وتحضره شيء
بل هي تكرار لأفكار من سبقه (٢) . ومعتقد يرى لرأى فضيلته إلا أنني أرجح
مذكروه الإمام ابن حجر لعدة أمور :

١ - أن مذكروه الإمام ابن حجر أن مولده عام ٦٥٢ هـ ليس محرفاً
عن عام ٦٧٥ هـ . بدليل أنه لم يوجد من ينص على أن الطوفي ولد
في عام ٦٧٥ هـ حتى يمكن التسليم بأنه محرف عنه ، وإنما ذكر
ابن رجب ومن تابعه أنه ولد عام بضعة وسبعين وستمائة وليس في
هذا نص على أنه ولد عام ٦٧٥ هـ .

(١) أنظر الدرر الكامنة ٢ : ٢٤٩

(٢) أنظر كتاب الصلحة ونجم الدين الطوفي ص ٦٨ / ٦٩ .

٢ - أن الذي ذكر انه ولد في عام بضعة وسبعين إنما هو ابن رجب ونقل عنه ابن الحماد والحليمي هذا ، فهم اعتمدوا على ما ذكر في كتاب ابن رجب ، وعليه فيمكن أن يقال هنا: إن القائل بهذا واحد، هو ابن رجب .

٣ - أن ما ذكره ابن رجب معهم وهو قوله بضعة وسبعين ، وما ذكره ابن حجر صريح لا يحتمل ؟ فيتمين المصير إليه ، لا يقال لعل الناس صرخ حرف ؟ لأن هذا الغرض لا دليل عليه وهو معارض بمثله، إذ يمكن أن يفرض هذا فيما ذكره ابن رجب .

٤ - حفظ الطوفي لمختصر الخرقى ، واللمح لابن جنى وقصر الفقيه بصور وحفظه للمحرر وجالسته لأكابر علماء بغداد وحته معهم فنون العلم ، وتاليفه لكتاب الأكسير قبل نهاية القرن

السابع . كل هذا يشمر بتقديم ولادته عما ذكره ابن رجب .

- نشأته وشيوخه :

لنذكر كتب التراجم شيئاً عن أسرة الطوفي ، ولا عن حياته الأولى ، والشئ الوحيد الذي ذكر هو أن والده عاش بعد وفاته سنوات (١) أما طلبه للعلم ، فقد بدأ في قرينته (طُوفَى) حيث حفظ بها مختصر الخرقى في الفقه ، واللمح في النحو لابن جنى ثم تردد إلى صرصر قرأ بها الفقه .

(١) انظر الدرر الكامنة ٢ : ٢٥١ .

ثم انتقل الى بغداد سنة إحدى وتسعين فحفظ المحرر في الفقه، وقرأ العربية، والتصريف، والأصول، والفرائض، وسمع الحديث، وشيئا من المنطق وجالس فضلاء بغداد في أنواع الفنون، وهلك عنهم .

ثم انتقل الى دمشق عام ٧٠٤ ومكث بها سنة سمع فيها من المحدثين وقرأ بها النحو، والتقى بأكابر العلماء فيها ثم سافر عام ٧٠٥ إلى مصر وسمع من علمائها واشتهر صيته وتولى بعض المدارس هناك . ثم انتقل قوس بعد أن حصلت بينه وبين بعض العلماء جفوة ومكث بقوس مدة ثم حج، وجاور بالحرمين الشريفين ثم عاد بعد ذلك إلى الخليل وتقى بها إلى أن توفي عام ٧١٦ هـ (١)

وفي كل واحد من هذه الرحلات كان يلتقى بعدد من كبار الشيوخ.

(١) انظر ذيل طبقات الحنابلة ٢ : ٣٦٦ والدرر الكامنة ٢ : ٢٤٩ ،
وشذرات الذهب لابن العماد ٦ : ٣٩ وسخية الوعاة ١ : ٥٥٩ .

الفصل الثانيشيوخه

حظى الطوفي بالتلقى عن أكابر علماء وقته ومن أهم من أخذ عنهم :

- ١ - زين الدين علي بن محمد البصري الحنبلي النحوي ، المعروف بابن الهوي ، وقد كان فاضلاً صالحاً وهو من أول من تلقى عنه الطوفي حيث إنه قرأ عليه الفقه بصرم (١) .
- ٢ - الشيخ تقي الدين الريراتي ، وهو الإمام عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن أبي البركات فقيه العراق وكانت له دراية تامة بالفقه والأصول والخلاف والفرائض . وقد ولي القضاء ودرس بالبشرية والمستنصرية . وتوفي رحمه الله عام ٧٢٩ هـ (٢) . وقد قرأ الطوفي عليه كتاب المحرر .
- ٣ - أبي عبد الله محمد بن الحسين الموصلي المعروف بابن وحشي ، النحوي كان إماماً في النحو والقراءات والنحو والنحو . مهزاً في علم الأدب (٣) . وقد أخذ عنه الطوفي العربية والتصريف .

(١) أنظر ذيل طبقات الحنابلة ٢: ٣٦٦

(٢) أنظر ترجمته في ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٤١٠ - ٤١٣

(٣) أنظر : الوافي بالوفيات للمفدى ٥/ ٣ ومغية الوفاة ١/ ٩٥ . ولم تذكر سنة الوفاة .

- ٤ - النضر الفاروقى : قد أخذ عنه الطوفى الأصول (١) .
- ٥ - الرشيد بن أبى القاسم : وهو محمد بن عبد الله بن عمران أبى القاسم البغدادى المحدث ولد عام ٦٢٣ هـ كان عالما صالحا حسن الخلق وولى مشيخة دار الحديث المستنصرية وتوفى عام ٧٠٧ هـ (٢) . وقد أخذ عنه الطوفى الحديث .
- ٦ - إسماعيل ابن الطيال : كان محدثا فاضلا ولى مشيخة المستنصرية وقد سمع منه الطوفى الحديث ببغداد وتوفى عام ٧٠٨ هـ (٣) .
- ٧ - المنفرد الحرانى : عبد الرحمن بن سليمان بن عبد العزيز الحرانى البغدادى ، الضرير ، برع فى الفقه والعربية والحديث . وأخذ عنه جماعة وسمع منه الطوفى ببغداد وتوفى بعد عام ٧٠٠ هـ (٤)
- ٨ - أبوبكر القلانسى ، أحمد بن على بن عبد الله بن أبى الهدر البغدادى كانت له عناية بالحديث وسمع منه الكثير وأجازه لجماعة ولـ عام ٦٤٠ هـ وتوفى عام ٧٠٤ هـ . وقد سمع منه الطوفى ببغداد (٥)

(١) لم أعثر له على ترجمة .

(٢) أنظر ترجمته فى شذرات الذهب ١٥/٦

(٣) ١٦/٦ " " " (٣)

(٤) ٤٥٦/٥ " " " (٤)

(٥) ١٠/٦ " " " (٥)

٩ - القاضي تقي الدين سليمان بن حمزة بن أحمد بن قدامه المقدس ،

ولد عام ٦٢٨ هـ . ولما ترعرع اشتغل بالعلم على جماعة من أفاضل

العلماء وحصل قسطا وافرا منه ورجع في الحديث ، والعربية والفرائض ،

وكان مشهورا بالعدل والعفة . بارعا في الفقه . ولي القضاء عشرين

سنة وتوفي عام ٧١٥ هـ (١) وسمع منه الطوفي الحديث بدمشق .

١٠ - تقي الدين ابن تيمية : هو الإمام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام

ابن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي أبو العباس . ولد عام ٦٦١ هـ .

وقد سمع من العلماء الشيء الكثير ، وكان احدا أفراد الدنيا

في قوة الحفظ وسرعة الاستحضار ، وقد كان داعيا إلى مذهب السلف

منكرا عليهم يخالفه ، وقد أودى في سبيل ذلك مارا وسجن

إلى أن توفي عام ٧٢٨ هـ . وله المواقف المشهورة في جهاد

التتار . (٢) وقد حضر الطوفي بعض مجالسه في دمشق بإبـان

وجوده بها .

١١ - الحافظ أبو الحجاج الميزي . يوسف بن الزكي المولود سنة ٦٥٤ هـ حصل

من فقه علم الحديث رواية ودراية حظا عظيما وكان على جانب كبير من حسن

الخلق ، وحسن السمعة ، وقصده الطلاب واشتهرت مؤلفاته ، وتوفي عام

٧٤٢ هـ . وقد سمع منه الطوفي الحديث بدمشق سنة ٧٠٤ (٣)

(١) أنظر الدرر الكامنة ٢٤١/٢

(٢) أنظر الهداية والنهاية ١٣٦/١٤

(٣) " " ١٩١/١٤ .

- ١٢ - مجد الدين الحراني : إسماعيل الحنبلي ولد عام ٦٤٨ هـ ... قرأ القرآن وسمع الحديث بدمشق ولازم الشيخ شمس الدين بن أبي عمر الحنبلي، ومن في الفقه وكان دينا، كثير الصمت توفي عام ٧٢٩ (١) .
- ١٣ - محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلبي الحنبلي، العلامة الفقيه النحوي ولد عام ٦٤٥ هـ . أخذ العلم عن جماعة وأتقن العربية وكان إماما متعبدا متواضعا كثير الفضائل توفي عام ٧٠٩ هـ (٢) .
- ١٤ - عبد المؤمن بن خلف، شرف الدين الدمياطي الشافعي صاحب التصانيف ولد عام ٦١٣ هـ ، وطلب العلم بدمياط أولا ثم رحل إلى الأسكندرية وإلى بغداد، وإلى حلب وغيرها . وسمع من شيخ كثيرين حتى قيل إن عدد شيوخه بلغ ألفا وثلاثمائة . وقد كان متواضعا متقنا واسع المعرفة (٣) في فن الحديث توفي عام ٧٠٥ هـ . وقد سمع منه الطوفي بمصر .
- ١٥ - القاضي سعد الدين الحارثي ، الإمام الفقيه الحافظ أبو مسعود بن أحمد ابن مسعود بن زيد الحارثي المراقبي المصري الحنبلي . ولد عام ٦٥٢ هـ كان ذا حظ وافر من العلم والصلاح ، والمنزلة بين الناس وقد ولي القضا بمصر فترة سنتين ونصف توفي سنة ٧١١ هـ وقد سمع منه (٤)

(١) انظر الهداية والنهاية ١٤/١٤٦

(٢) انظر بنية الوعاة ١ : ٢٠٧

(٣) انظر تذكرة الحفاظ ٤ : ١٤٧٧ .

(٤) " " ٤ : ١٤٩٥ .

الطوفي بمصر وصارت له عنده منزلة رفيعة ثم حدثت بينهما جفوة . (١)
 ١٦ - أبوحيان النحوى : محمد بن يوسف بن علي القرناطي الأندلسي ولد
 عام ٦٥٤ هـ بقرناطة ورحل إلى أقطار عديدة وهو معدود من أكابر
 علماء العربية . ومن أشهر تصانيفه : البحر المحيط في التفسير ، توفي
 عام ٧٤٥ هـ (٢) وقد قرأ عليه الطوفي مختصره لكتاب سيوييه
 بمصر .

هو لا أهتم من أخذ عنهم الطوفي وإن كان قد أخذ عن غيرهم بمصر
 مصر والحرمين .

ونظرا لكل هذا الاجتهاد في طلب العلم وهذه الثروة العلمية
 الضخمة التي حصلها عن هذا العدد الوفير من أكابر العلماء فقد أثنى
 عليه عدد ممن كتبوا في ترجمة حياته حتى الذين تعرضوا له بالنقد
 في بعض الجوانب .

(١) سياتى الكلام على سبب هذه الجفوة قريبا .

(٢) انظر بغية الوعاة للسيوطي ١/٢٨٠

— ثناء الناس عليه :

يقول الامام ابن رجب في صدر ترجمته له : (القبه الأصولي
المتفنن نجم الدين أبو الربيع) (١)

ويقول في موضع آخر : (جالس فضلاء بغداد في أنواع الفنون ، وخلق
عنهم) (٢)

ويقول الإمام ابن حجر عنه (اشتغل في الفنون ، وشارك في الفنون
ومعاني التصانيف في الفنون) (٣) .

وينقل عن القطب الحلبي قوله فيه (كان فاضلا له معرفة وكان مقتصدا
في لباسه وأحواله متقللا من الدنيا) (٤) .

وينقل الإمام ابن حجر ايضا عن ابن مكرم أنه كان شديد الذكاء (٥) .

ومع هذا فقد وجهت اليه الطوفي اتهامات من بعض معاصريه ومن كتبوا
في ترجمته .

(١) ذيل طبقات الحنابلة ٢ : ٣٦٦ .

(٢) ذيل طبقات الحنابلة ٢ : ٣٦٦ .

(٣) الدرر الكامنة ٢ : ٤٩٩ .

(٤) ٢ : ٢٥٠ .

(٥) ٢ : ٢٥٠ .

الفصل الثالث

الانتهام الذي وجه الى الطوفى

تقدم أن الطوفى جالس فضلاء بغداد وأخذ عنهم ثم سافر إلى دمشق وأخذ عن عدد من علمائها وكان في كل ذلك موضع حفاوة وتكريم .

ثم لما جاء إلى مصر أخذ عن بعض علمائها وأكثر من لازم القاضي سعد الدين الحارثى الحنبلى قاضى الحنابلة بمصر ، وقد علت رتبته عند القاضى سعد الدين حتى أنه ولاه بعض مدارس الحنابلة بمصر وهى المدرسة المنصورية ، والمدرسة الناصرية . وقد كان يحضر بعض دروس الحارثى وحدث ذات مرة أن الطوفى تكلم مع الحارثى فى الدرس واغلظ لـه فى القول ، فقام عليه شمر الدين ولد القاضى الحارثى ورفع أمره إلى بدر الدين الجبال - أحد الولاة - وشهد عليه جماعة بالرفض وأظهروا مكتوما بخط الطوفى فيه هجو للشيخين ، فمَرَّرَ الطوفى وَضُرِبَ فانتقل بعد ذلك إلى قوص ونزل عند بعض النصارى وصنف تصنيفا أنكر عليه بعضه فرجع عنه . هذا أصل التهمة كما تذكر الرواية . (١)

وقد أطال الامام ابن رجب فى تثبيت هذه التهمة فى حق الطوفى وذكر أنه وجد للطوفى قصائد فى الرفض وأنه يلج فى كثير من تصانيفه إلى ذلك حتى أنه صنف كتابا أسماه "المذاب الواصب على أرواح النواصب" .

(١) أنظر الدرر الكامنة ٢ / ٢٥٠ .

ثم يقول ابن رجب: إن من دسائس الطوفى الخبيثة إنه ذكر في شرح
أرسين النووى: إن من اسباب الخلاف الواقع بين العلماء تعارض الروايات
والنصوص، وأن بعض الناس يزعم أن السبب في ذلك عمر بن الخطاب رضى
الله عنه، لمنحه الصحابة من تدوين السنة. وقال: " لا أكتب مع
القرآن شيئاً " مع أن النبى صلى الله عليه وسلم قال في خطبة الوداع:
" اكتبوا لأبى شاة " (١). وقال: " قيدوا العلم بالكتابة " (٢).

قالوا: فلترك الصحابة يدون كل واحد منهم لانهضت السنة..
قال ابن رجب بعد ذلك: فانظر إلى هذا الكلام الخبيث المضمن أن أمير
المؤمنين عمر رضى الله عنه هو الذى أضل الأمة قصداً منه وتعمداً. ولقد
كذب في ذلك وفجر.

ثم يرد ابن رجب على هذا الاتهام بأن تدوين السنة أكثر ما يفيد صحتها
وتواترها، وقد صحت وحصل العلم بكثير من الأحاديث الصحيحة لأهل العلم
العارفين.

-
- (١) أخرجه البخارى في صحيحه كتاب اللقطة باب كيف تعرف لقطة
أهل مكة ١٦٥/٣.
- (٢) قال السيوطى: أخرجه الحكيم عن أنس والطبرانى في المعجم الكبير.
أنظر الفتح الكبير ٣٠٦/٢.

ثم ذكر ابن رجب أن الطوفي وإن أظهر التوبة بعد تعزيره في مصر
إلا أن ذلك كان منه تقية ونفاقاً ؛ لأنه في آخر عمره لما جاور بالمدينة
كان يجتمع هو والسكاكيني شيخ الرافضة بها .

هذا ما ذكره ابن رجب .

وهناك رأى للطوفي في المصلحة أوضحه عند شرحه لحديث : * لا ضرر ولا
ضرار * من الأربعين النووية ؛ مفاده تقديم المصلحة على النص والإجماع
عند التعارض .

وقد نشر هذا الرأي الشيخ جمال الدين القاسمي (١) ، وأثار انتشاره
ضجة كبرى في أوساط العلماء حتى ذهب الشيخ الكوثري إلى أن صاحب
هذا الرأي أول من فتح باب هذا الشر هو إلغاء النص إذا خالف
المصلحة -

ويقول أيضاً بأن هذه الكلمة لم ينطق بها أحد من المسلمين قبل الطوفي
ولم يتابعه بعده إلا من هو أسقط عنه .

ثم يقول أيضاً : وليست تلك الكلمة غلطاً فقط من عالم حسن النية تحتمل

التأويل كبل فتنة فتح بابها قاصد شر وشيئ فتن . (٢)

ويرى الشيخ أبوزهرة - رحمه الله - أن هذا دليل أكيد على أن الطوفي
شيعي إمامي ؛ لأن الشيعة الإمامية هم الذين يرون أن النص مازال قابلاً

(١) نشره في مجلة المنار العدد العاشر المجلد التاسع في شوال عام ١٣٢٤ هـ .

انظر المصلحة في التشريع الاسلامي ص ١٩٤ .

(٢) انظر المصلحة في التشريع الاسلامي ص ١٦٤ - ١٦٥ .

للمنح يقول الامام المعصوم ، ويعتمد مآثاله ابن رجب فيه من أنه
شيعي (١) .

هذه جملة الاتهامات التي روي بها الطوفى ،
وقد انبرى الدكتور مصطفى زيد في كتابه عن الطوفى للدفاع عنه فبما
اتهم به من تشيع .
ويتلخص رده في النقاط التالية :

- ١ - ان ابن رجب - وهو الذي أكد على اتهام الطوفى بالتشيع - قرر
أنه منحرف في الاعتقاد - قد وصفه بالصلاح ، وهذا تناقض منه
إذ كيف يمكن أن يكون منحرفا في الاعتقاد وهو صالح ؟
- ٢ - أن ابن رجب نسب إلى الطوفى أنه قال عن نفسه :
حنبل رافضى ظاهرى أشعري إنها إحدى الصبر ()
ثم زعم ان مقاله الطوفى عن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه (سبحة
خبيثة ولا حاجة به إلى الدس مادام يقول هذا الشعر عن نفسه .
- ٣ - أن تصنيفه لكتاب (العذاب الواجب على أرواح النواصب) ليس دليلا
على تشيعه ، إذ أن غير الشيعة من المسلمين لا يرضون ببغض على رضي
الله عنه ، فلا يعتبر من يهاجم ببغضيه متشيعا . (٢)

(١) أنظر المصلحة في التشريع الاساسي ص ١٦٧ .

(٢) أنظر كتاب المصلحة العامة ونجم الدين الطوفى ص ٧٨ - ٧٩ .

وإذا سلمنا بصحة اتهم الطوفى فإن هذه الردود المقدمة لا تنفى
التهمة عنه .

أما الأول : فلان المنحرف عن السنة قد يكون انحراجه لشبهة عنده ،
أو لتأويل عرض له فى حين أنه صالح فى نفسه ، ويسرى أن عمله هذا
غاية التدين ، كما يتدين بعض أهل الكتاب بترك الزنا وشرب الخمر ،
وأكل الربا مع أنهم كفار . فلاننا فى بين وصف ابن رجب له بالوصفين .

والثانى : يمكن أن يقال فيه : إن هذا الشعر منسوب إليه كذبا ،
أو أنه قاله بينه وبين نفسه ، ولم يرد نشره بين الناس فانتشر . على حين أنه
كان يلتزم بمذهب أهل السنة فى الظاهر تقية ويدس على السنة كل ما سححت
له فرصة .

أما الثالث : فما ذكره فيه من استواء أهل السنة والشيعة فى عدم الرضا
ببغض على فمسلم ولكن الامر متوقف على صحة نسبة الكتاب إليه ، وهى رؤية
الكتاب حتى يعرف محتواه فثبت به براءته أو تهنتته .

ولهذه الردود غير مقنعة فى رد اتهم الطوفى بالشيعة ، ولعل
أهم ما فى رد الدكتور مصطفى تتبعة لبعض مؤلفات الطوفى واستخلاصه
لرأيه فى الشيعة ونقله عنه ما يؤكده عدم رضاه بمذهبهم فى عشرة مواطن من
عدة كتب منهمو لفظاته منها :

١ - قال الطوفى فى كتابه (الصعقة الغيبية فى الرد على منكرو المربية)
الذى ألفه فى قوص عام ٧٠٥ هـ :

(من الاصول العظيمة التي نشأ النزاع فيها من جهة العربية
اختلاف الشيعة والسنة فيما يتعلق بأبي بكر الصديق رضي الله عنه
وممنه فاطمة رضي الله عنها فدكا والموالي ء فانها لما جاءت
تطلب إرثها عن أبيها صلى الله عليه وسلم قال : سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " ما تركنا صدقة " (١) ولم يعطها
شيئا . فخاضت الرافضة في أبي بكر ، وقالوا : منح فاطمة إرثها .
قال أهل السنة : عمل بما سمع ، ولم يمنحها حقا . ومنشأ
الخلاف بينهم من حيث إن (ما) وردت في اللفظة على وجهين :
اسمية ، وحرفية ، ولكل واحد منها خمسة أقسام . .)
ثم قال : (اذا عرفت ذلك فالرافضة حملوا (ما) في قوله عليه
السلام " ما تركنا صدقة " على أنها نافية . أى : أنا لم نترك
صدقة وإنما تركنا ما تركناه إرثا لنيرنا .
وحملها أهل السنن على أنها موصولة ، بمعنى (الذي) تقديره :
الذي تركناه صدقة . بالرفع على الخبر وحذف الهاء من تركناه لأنّها
ضمير منصوب ، وهو سائغ الحذف في الصلة كقوله تعالى " وما علمت
أيد يهم " قرئ بحذف الهاء وإثباتها . وهذا هو الحق إن شاء الله
تعالى ، وما ذهب إليه الرافضة خطأ صريح محض) .

(١) أخرجه البخاري عن عائشة رضي الله عنها في كتاب الفرائض باب قول
النبي صلى الله عليه وسلم " لا نورث ما تركنا صدقة " ١٨٥/٨٠ .
وأخرجه الامام مسلم في كتاب الجهاد باب حكم النفي .
انظر صحيح مسلم يشرح النووي ٢٢/١٢ .

ثم يرد الطوفي بعد ذلك على اعتراض الرافضة على صدر الحديث وهو " نحن معاشر الأنبياء لانورث " بقوله : (لاسبيل إلى منع صحته ، إذ قد رواه أحمد والبخارى ومسلم من حديث عائشة وأبو داود من حديث مالك بن أنس بن الحدثان (١) وهو حديث مشهور مستفيض ، إلا أن للرافضة أصلاً خبيثاً باطلاً ، وهو أنهم لا يقبلون رواية الصحابي (٢) لمروى في قلوبهم عليهم وليس هذا موضع الرد عليهم في ذلك الاصل (٣) .

٢ - ذكر الطوفي في كتابه : الإشارات الإلهية - عند الكلام على قوله عز وجل في سورة النمل " وورث سليمان داود " (٤) بعد أن ذكر استدلال الشيعة بها على توريث فاطمة رضي الله عنها من أبيها عليه السلام ومعد أن رد على استدلالهم بها قال :

(قصد الشيعة - لعنهم الله - بذلك تظلم الشيخين بمنح فاطمة إرثها من أبيها ، والعباس إرثه من ابن أخيه صلى الله عليه وسلم ،

(١) هو : أبو سعيد تميمي . سمعهم عثمان وقيل : إنه رأى الصديق رضي الله عنه وروى عنه الزهري ومحمد بن المنكدر . توفي عام ٩٢ هـ . انظر

الكاشف للذهبي ١١٢/٣

(٢) لعله يقصد بعض الصحابة الذين يتهمهم الشيعة . أو الصحابة الذين لم يرو عنهم ائمة الشيعة .

(٣) انظر الصلحة ونجم الدين الطوفي ص ٧٩ - ٨٠ قد نقله عن الورقة (٢٤) من مخطوطه (الصعقة الخضبية) المحفوظة بدار الكتب المصرية .

(٤) آية (١٦) .

اعتمادا على حديث هو على خلاف نص أو ظاهر القرآن وبين
الطائفتين فيه بحث طويل (١) .

٣ - قال الطوفي عند تفسيره لقوله تعالى : " وإن تظاهرا عليه فإن الله
هو مولاه " الآية (٢) (تحلقت الرافضة - لعنهم الله -
بذلك على عائشة ، وحفصة ، لأنهما تظاهرتا على الرسول ، والتظاهر
على الرسول حرام . وسبب هذا التظاهر وإنشاء سره غضب ، وآلى من
نساءه شهرا محترلا لهن . وقيل : قد طلق رسول الله نساءه .
" فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين " قيل : أبوكروهم
وقيل على ، والصواب انه اعم من ذلك وهو كل من جمع بين صفتي
الإيمان والصلاح) (٣) .

٤ - ذكر عند الطوفي عند تفسيره لقوله تعالى " إلا تنصروه فقد نصره الله
إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه
لا تحزن إن الله معنا . . . الآية " (٤) (احتج بها اهل السنة
على فضل أبي بكر رضوان الله عليه من وجوه :

-
- (١) أنظر كتاب : المصلحة ونجم الدين الطوفي ص ٨١ نقلا عن مخطوطه
الإشارات الالهية (ورقة ١٤٩ ب) .
 - (٢) سورة التحريم اية (٤)
 - (٣) انظر المصلحة ونجم الدين الطوفي ص ٨٢ نقلا عن الإشارات الالهية
(ورقة ٢٠٤ ب) .
 - (٤) التوبة اية (٤٠) .

أحدهما : النعم على ثبوت صحبته حتى قال بعض العلماء : من أنكر صحبة أبي بكر فقد كفر؟ لتكذيبه النعم المتواتر القاطع بإثباتهما بخلاف من أنكر صحبة غيره لعدم ذلك وفيه نظر، لأن غيره كعمرو وثمان وهما في العشرة ثبتت صحبتهم بالتواتر . وهو قاطع أيضا فإنكار مدلوله كفر .

الوجه الثاني : قوله تعالى " لا تحزن إن الله معنا " فكان له في هذه المعية اختصاص لم يشاركه فيه صحابي . وقد يقال بأن هذا التشريف حصل لجميع الصحابة بقوله عز وجل " وأنتم الأعلى والله معكم " (١) غير أن لقائل أن يقول : معية أبي بكر رضوان الله عليه أخص من هذه فيمتاز بها .

الوجه الثالث : " ثاني اثنين " قالوا : فيه إشارة إلى شيئين : أحدهما : أنه ثانية من بعده في الإمرة . والثاني : أن اسمه لم يفارق اسمه ، إذ كان يقال له : خليفة رسول الله حتى توفي . فقيل لمن بعده وهو عمر (رضي الله عنه) أمير المؤمنين ، وانقطعت خصيصة ثاني اثنين الوجه الرابع : " فأنزل الله سكينته عليه " قال بعضهم : الضمير في " عليه " لأبي بكر لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفارقه السكينة حتى يحتاج إلى نزولها عليه وإنما نزلت على أبي بكر . وهو ضعيف : أما أولا : فلقوله عز وجل : " فأنزل الله سكينته على رسوله " (٢)

(١) محمد آية (٣٥) .

(٢) الفتح آية (٢٦) .

فقد أنزلت عليه السكينة مع ما ذكره من عدم مفارقتها له ، ولا امتناع
من أن يزداد سكينة على سكينة ونورا على نور .

وأما ثانيا : فلان ذلك يقتضى أن الضمير فى " وأيده بجنود لم
تروها " لأبى بكر أيضا ، وهو خلاف الظاهر بل القاطع ولا أظن
احدا قال بذلك . أما الشيعة فطعنوا على أبى بكر (رضى الله عنه)
من الآية بوجه واحد وهو " لا تحزن " دل على أنه حزن لأجل
طلب الكفار لهما ، مع أنه مع رسول الله بمعين الله ، تحجت رعاية
الله ، وقد سمع النبي صلى الله عليه وسلم يخبره بأنه سيظهر على أعدائه
ويظهر دينه على جميع الأديان . فحزن أبى بكر والحالة هذه -
إما شك فى هذا الخبر أو ضعف منه وخور .

قالوا : وإنما الشجاع المؤمن من واللهيب المؤمن على بن أبى طالب
رضى الله عنه حيث كان نائما فى فراش النبي (صلى الله عليه وسلم)
معرضا نفسه من أذى الكفار - لشرب كؤوس الحمام ، فما شك
ولا حار ، ولا تبلد ذهنه ولا خار ..

وأجاب أهل السنة بأن حزن أبى بكر (رضى الله عنه) لم يكن ضعفا
ولا شكاء ، وإنما كان رقة غالبة وشقة على النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو كان
ذلكم شك أو ضعف لكان أولى (١) ما صدر منه يوم بدر حين

(١) أى : لاستحقاقه الشجاعة .

قال النبي صلى الله عليه وسلم " اللهم إن تهلك هذه العصابة
فلن تعبد " (١) . وأخذ أبو بكر بردائه يقول (كفاك مناشدتك
ربك ، إن الله سينجز لك ما وعدك) . وهذا غاية الشجاعة والإيمان
ثبتت الجنان عند قراء القرآن (٢) .

هذه أربعة نقول ما استدل به الدكتور مصطفى زيد من كتب الطوفى
على براءته من التشيع لأنه تكلم فيها في حق الشيعة رد فيها على بعض
آرائهم ولعنهم وانتصر فيها لأبي بكر الصديق رضي الله عنه وهي ولاشك
تؤيد كثيرا ما ذهب إليه الدكتور مصطفى زيد في كتابه .

وما ذكره الدوفى من الرد على الشيعة مما يدل على مخالفته لهم ولم يذكره
الدكتور مصطفى زيد ما ذكره في موطنين من شرحه على مختصر الرضة .

١ - ذكر الطوفى في شروط التواتر رده على المرتضى (٣) من الشيعة ففى
اشتراطه عدم اعتقاد نقيض المخبر به لإفادة التواتر العلم ثم قال :

(١) أخرجه الامام مسلم في كتاب الجهاد في غزوة بدر بلفظ " اللهم إن تهلك
هذه العصابة من أهل الاسلام " . انظر شرح النووي على مسلم ٨٤/١٢
وأخرجه الامام أحمد في مسنده عن عمرو بن علي رضي الله عنهما بالفاظ متقاربة .
انظر المسند مع منتخب كنز العمال ٣٠/١ ١١٧

(٢) انظر المصلحة ونجم الدين الدوفى ص ٨٤ - ٨٦ نقلا عن الاشارات
الالهية (الورقة ٩٩) .

(٣) هو : الشريف علي بن الحسين بن موسى من احفاد الحسين بن علي رضي
الله عنهما كان نقيب الطالبين وكان إماما في علم الكلام والأدب والشعر
يقول بالرفض والاعتزال . توفي ببغداد عام ٤٣٦ هـ . انظر ميزان الاعتدال

(ولذ لك اشترطت الشيعة وابن الراوندى (١) أن يكون فيهم —
 الامام المعصوم ليكون خبرهم معصوما من الخطأ ، وهو باطل —
 إما أولا : فلأنهم منازعون في وجود العصمة في غير الملائكة والرسول .
 وأما ثانيا : فلأن عصمة خبرهم مستندة إلى كثرتهم لا إلى أوصافهم
 والا لاشترطت العدالة والاسلام . ولأن العلم مخلوق لله سبحانه
 ومعالى مقارنا للإخبار فكما جاز خلقه مع إخبار المعصوم جاز خلقه
 مع أخبار الموصوم ثم يلزمهم الا يوجد في بلاد الكفر تواتر
 اذ لا معصوم ، اللهم الا أن يشترطوا للعصمة الاسلام فإن عقولهم
 أسخف من هذا (٢) .

والطوفي هنا يطمعن في أهم ركيزة يرتكز عليها الشيعة والأخمس
 الإمامية وهي قضية عصمة الائمة .

٢ — قال في مسألة كتمان أهل التواتر ما يحتاج إلى نقله :
 (وكتمان أهل التواتر ما يحتاج إلى نقله متنع ، خلافا للإمامية أي : أن
 أهل التواتر وهو العدد الذي يحصل العلم التواتري بخبرهم هل

(١) هو : أحمد بن يحيى بن الراوندى كان ملجدا ملازما للزنادقة
 والرافضة وكان من المعتزلة ثم خرج عنهم وصنف كتابا في الرد عليهم
 كما انه صنف كتابا سماه الداغ يدمغ به القرآن على زعمه . توفي
 سنة ٣٠٠ هـ . انظر شذرات الذهب ٢/٢٣٥

(٢) انظر شرح شن الطوفي على مختصره (ج ٢ الورقة ١٤٥ ب) .

يجوز أن يكتموا ما تدعوا الحاجة إلى نقله ؟
 فالجمهور قالوا : لا يجوز ، قالت الإمامية - وهم أشهر طوائف
 الشيعة - يجوز ذلك لاعتقادهم كتمان النص على إمامة علي والقرآن
 يدل على الجواز قطعا .

لنا : أن كتمانهم لما يحتاج إلى نقله كتواطئهم على الكذب
 وتواطؤهم على الكذب بكتمانهم لما يحتاج إلى نقله محال ، أما الأولى
 فلأن كتمان الواقع خصوصا مع الحاجة إلى نقله بمثابة قولهم
 ما وقع ، وقولهم لما وقع ، إنه لم يقع كذب قطعا ، لأن الكذب هو الإخبار
 بخلاف الواقع ، وهذا كذلك فكذلك الكتمان الذي هو بمثابة قولهم
 ما وقع ، أما أن تواطؤهم على الكذب محال فلما سيأتى عن قريب
 إن شاء الله . (١)

ولعله من مجموع ما ذكر يتضح أن الطوفى برىء مما نسب إليه
 من تشيع لردّه على الشيعة ومناقشتهم في كثير من آرائهم .

غير أن المتنح لكتابات الطوفى عن الشيعة في كتبه ، والاخص
 كتاب (الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية) يستشعر خلاف ما تقرّر
 آنفا من براءته ، ذلك أنه يكثر الكلام عن الشيعة ، ويكثر المقارنة بين آرائهم
 وآراء أهل السنة ، وعندما يسوق أدلتهم في مقابلة أدلة أهل السنة يحاويل

(١) انظر شرح الطوفى على مختصره (ج ٢ الورقة ١٤٥ / أ) .

توضيحها وتفصيلها واستقصاءها بينما يسوق بعض أدلة أهل السنة وصورة
مجملة ومن الأمثلة على ذلك :

١ - عند الكلام على قوله تعالى في سورة آل عمران " لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلا أن تتقوا منهم تقاة (١) ... الآية " ذكر الطوفى أن مسألة التقية مسألة مشهورة يبنى فصل الخطاب فيها ثم ذكر أن الجمهور منعوا منها قال بها الشيعة ، وذكر دليل الجمهور وهو أن التقية نفاق ، والنفاق حرام فالتقية حرام .

ثم بعد ذلك ذكر أدلة الشيعة على جوازها من الكتاب ، والسنة وأقوال الأئمة فيما يقارب ثلاث صفحات ، ولم يناقشهم في شيء ، مع أنه أورد في ضمن أدلتهم نقضا للدليل الجمهور ، وهو قد ذكر في صدر المسألة أنها مسألة مشهورة يبنى فصل الخطاب فيها . (٢)

٢ - عند الكلام على قوله تعالى في سورة النساء " والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين فما استغفتم به منهن فاتوهن أجورهنن فريضة .. الآية " (٣)

(١) آية ٢٨

(٢) انظر الإشارات الإلهية الورقة (٨)

(٣) آية (٢٤) .

ذكر الطوفي أن الشيعة احتجوا بهذه الآية على جواز نكاح المتعة وهو قد النكاح إلى مدة معلومة مع باقى شروطه . . . وخالفهم الجمهور .
 حجة الشيعة من وجوه . ثم عدد منها عشرة أوجه . وذكر أنه رأى لبعض الشيعة فى الاستدلال على جواز نكاح المتعة خمسة عشر وجها . ثم ذكر أدلة الجمهور من خمسة أوجه غالبها تعرضت له أدلة الشيعة بالمناقشة ، ثم انتهى الكلام عند هذا الحد . (١)

٣ - عند الكلام على قوله تعالى فى سورة الاحزاب " إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويظهركم تطهيرا " (٢) ذكر الطوفي قوله (احتج بها الشيعة على أن أهل البيت معصومون ، ثم على أن إجماعهم حجة ، أما أنهم معصومون ، فلأنهم طهروا وأذهب الرجس عنهم وكل من كان كذلك فهو معصوم .
أما الأولى : فلنص هذه الآية .

وأما الثانية : فلأن الرجس اسم جامع لكل شر ، ونقص ، والخطأ ، وهدم العصمة بالجملة شر ونقص فيكون ذلك من دحا تحت عموم الرجس الذاهب عنهم فتكون الإصابة فى القول ، والفعل ، والاعتقاد والعصمة بالجملة ثابتة لهم ، وأيضا فلأن الله عز وجل طهرهم وأكد تطهيرهم بالمصدر حيث قال " ويظهركم تطهيرا " أى ويظهركم

(١) انظر الاشارات الالهية (الورقة ٤٧ / ب)

(٢) آية : ٣٣

من الرجس وغيره تطهيراً ، إذ هي تقتضى عموم تطهيركم من كل ما ينبغي
التطهير منه عرفاً ، أو عقلاً ، أو شرعاً ، والخطأ ، وعدم العصمة
داخل تحت ذلك فيكونون مطهرين منه ، ويلزم من ذلك عموم إصابتهم وعصمتهم .

ثم أكدوا دليل عصمتهم من الكتاب والسنة في على رضى الله عنه وحده
وفي فاطمة عليها السلام وحدها وفي جميعهم ، أما دليل العصمة في على
رضى الله عنه فلما ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أرسله إلى اليمن
قال : يا رسول الله : كيف تبعثني قاضياً ولا علم لي بالقضاء ؟ قال " اذهب
فإن الله سيهدي قلبك ويسدد لسانك (١) " ثم ضرب صدره وقال " اللهم
اهد قلبه وسدد لسانه " قالوا : قد دعا له بهداية القلب وسداد اللسان
وأخبره بأن سيكونان له ، ودعاؤه مستجاب ، وخبره حق وصدق ونحن
لأنعنى بالعصمة إلا هداية القلب، للحق ونطق اللسان بالصدق فمن كان
عنده للعصمة معنى غير هذا ، أو ما يلزمه فليذكره .

وأما دليل العصمة في فاطمة رضى الله عنها نقوله صلى الله عليه وسلم

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده بلفظ : " قال على رضى الله عنه : تبعثني
رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فقلت : يا رسول الله
تبعثني إلى قوم أسن مني وأنا حديث لا ابصر القضاء . قال : فوضع
يده على صدرى وقال : " اللهم ثبت لسانه واهد قلبه " .
مسند أحمد مع منتخب كنز العمال ١/١١١ .

(٢)

” فاطمة بضعة مني يريني ما رابها ويؤذي ما آذاها ” .

والنبي صلى الله عليه وسلم معصوم فضحته — أي جزؤه — ، والقطعة منه —
يجب أن تكون معصومة .

وأما دليل العصمة في جميعهم — أعني عليا ، وفاطمة وولداهما —
فقوله صلى الله عليه وسلم : ” إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا : كتاب
الله ، وشرتي أهل بيتي وإنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض ” (٢)
رواه الترمذي .

ووجه دلالة : أنه لازم بين أهل بيته ، والقرآن المعصوم ، وسال لازم
المعصوم فهو معصوم . قالوا : وإذا ثبت عصمة أهل البيت وجب أن يكون إجماعهم

(١) أخرجه البخاري في الفضائل ، باب مناقب قرابة رسول الله ومنقبه
فاطمة عليها السلام بلفظ ” فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني ”

٢٦/٥

وأخرجه مسلم في الفضائل باب فضائل فاطمة بلفظ ” إنما فاطمة بضعة
مني يريني ما رابها ويؤذي ما آذاها ” — انظر شرح النووي على
مسلم ٣/١٦ .

(٢) انظر سنن الترمذي بشرح ابن الصري أبواب المناقب ، مناقب أهل
نبيت النبي صلى الله عليه وسلم ٢٠٠/١٣ وقال حسن غريب وأخرج
الامام مسلم في صحيحه من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه أن النبي صلى
الله عليه وسلم قام فيهم خديجا بماء يدعى خماء ، وفيه قوله عليه السلام ” .. وأنا
تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله
واستمسكوا به ” فحث على كتاب الله ورغب فيه ثم قال ” وأهل بيتي أذكركم
الله في أهل بيتي .. ” الحديث . انظر صحيح مسلم بشرح النووي كتاب
الفضائل باب فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه ١٨٠/١٥ .

حجة ، لا ممانع الخطأ والرجس عليهم بشهادة السمع المعصوم ، وإلا لزم وقوع الخطأ فيه ، وأنه محال .

واعترض الجمهور بأن قالوا : لا نسلم أن أهل البيت في الآية من ذكر ثم بل هم نساء النبي صلى الله عليه وسلم دليل سياقتها وانتظام ما استدللتم به معه ، فإن الله تعالى قال : " يا نساء النبي لستن كأحد من النساء ان اتقيتن الآية " (١) . ثم استطردها إلى أن قال : " وأقم الصلاة وآتين الزكاة وأطعن الله ورسوله إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا . واذكروا ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة الآية " (٢) . فخطاب نساء النبي صلى الله عليه وسلم مكتنفا لذكر أهل البيت قبله ومعه منتظما له فاقضى أنهم المراد به ، وحينئذ لا يكون لكم في الآية متعلق أصلا ، ويسقط الاستدلال بها بالكلية . . . سلمنا ، لكن لا نسلم أن المراد بالرجس ما ذكرتم بل المراد به رجس الكفر ونحوه من السميات الخاصة . وأما ما أكرتم به عصمتهم من السنة فأخبار آحاد لا تقولون بها ، مع أن دلائلها ضعيفة .

وأجاب الشيعة بأن قالوا : الدليل على أن أهل البيت في الآية هم من ذكرنا : النص والإجماع ، أما النص فما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه بقى بعد نزول هذه الآية ستة أشهر يمر وقت صلاة الفجر على بيت فاطمة

(١) سورة الاحزاب اية ٣٢

(٢) " " " " آية ٣٣ و ٣٤ .

رضى الله عنها فينادى " الصلاة يا أهل البيت إنما يريد الله ليذهب عنكم
الرجس أهل البيت ويظهركم تطهيرا " . رواه الترمذى وغيره . (١) وهو
تفسير منه لأهل البيت بفاطمة ومن فى بيتها وهو نص ، وأنص منه حديث
أم سلمة رضى الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم أرسل خلف على وفاطمة وولد بهما
رضى الله عنهم - فجاءوا فأدخلهم تحت الكساء ثم جعل يقول لهم " اللهم
إليك لا إلى النار أنا وأهل بيتي . اللهم هو لا أهل بيتى وخاصتى - وفى
رواية وحامتى - اللهم اذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا . قالت أم سلمة
فقلت : يا رسول الله ، أأنت من أهل بيتك ؟ قال : أنت إلى خير " (٢)
رواه أحمد وهو نص فى أهل البيت وظاهره فى أن نساءه لسن منهم لقوله لأم سلمة
" أنت إلى خير " ولم يقل : بلى أنت منهم .

وأما الإجماع فلأن الأمة انتقت على أن لفظ أهل البيت إذا أطلق إنما
ينصرف إلى من ذكرناه دون النساء ولو لم يكن إلا شهرته فيهم كفى .

(١) رواه الترمذى عن أنس رضى الله عنه فى أبواب التفسير وقال : حسن
غريب من هذا الوجه ، إنما تعرفه من حديث حماد بن سلمة . انظر
سنن الترمذى بشرح ابن العربى ٨٥/١٢ .

(٢) رواه الإمام أحمد بالفاظ متعددة فى عدة مواطن . انظر المسند
مع منتخب كنز العمال ٢٩٢/٦ ، ٢٩٦ ، ٢٩٨ ، ٣٠٤ ،
٣٠٥ ، ٣٢٣ .

وإذا ثبتما ذكرناه من النقص والاجتماع أن أهل البيت على وزوجته
 وولده ، فما استدللتم به من سياق الآية ، ونظامه على خلافه لا يعارضه
 لأنه مجمل يحتمل الأمرين ، وقصاراه أنه ظاهر فيما ادعيتم ، لكن الظاهر
 لا يعارض النقص ، والاجتماع ثم إن الكلام العربى يدخله الاستطراد والاعتراض
 وهو تخلل الجملة الأجنبية بين الكلام المنتظم المتناسب كقوله تعالى :
 " إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك
 يفعلون . وإنى مرسله إليهم بهدية . . الآية " (١) بقوله " وكذلك
 يفعلون " جملة معترضة من جهة الله تعالى بين كلام بلقيس . وقوله
 تعالى " فلا أقسم بمواقع النجوم ، وإنه لقسم لو تعلمون عظيم . إنه
 لقرآن . . . الآية " (٢) أى : فلا أقسم بمواقع النجوم إنه لقرآن كريم
 وما بينهما اعتراض على اعتراض وهو كثير فى القرآن وغيره من كلام العرب .
 فلم لا يجوز أن يكون قوله تعالى " إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل
 البيت " جملة معترضة متخللة لخطاب نساء النبي صلى الله عليه وسلم
 على هذا النهج . وحينئذ يضعف اعتراضكم .

وأما الرجس فإنما يجوز حمله على الكفر ، أو على معنى خاص ، لو كان له
 معهود ولكن لا معهود له فوجب حمله على عمومته ، إذ هو اسم جنس
 معروف باللام وهو من أدوات العموم .

(١) النمل اية ٣٤ - ٣٥

(٢) الواقعة اية (٧٥ - ٧٦ - ٧٧)

وأما ما ذكرناه من أخبار الآحاد فإنما أكدنا به دليل الكتاب ، ثم هي
لازمة لكم فنحن أردنا بها إلزاما لا استدلالا . ثم قال الطوفي بعد ذلك :
واعلم أن الآية ليست نصّا ولا قاطعا في عصمة آل البيت وإنما قصارها أنها
ظاهرة في ذلك بطريق الاستدلال الذي حكينا عنهم (١) .

ويتضح مما تقدم أن الطوفي سلم للشيعة أن أدلتهم تدل ظاهرا على عصمة
أهل البيت ، وعلى حجية إجماعهم في حين أنه لم يوضح رد أهل السنة
على استدلال الشيعة وهم قد ذكروا ردا طويلا منه التأكيد على أن الآية
إنما نزلت في زوجات النبي عليه السلام لقصد دفع التهمة عنهن وامتداد الاعين
إليهن بالنظر ويدل على ذلك أول الآية وآخرها وهو قوله تعالى " يانساء
النبي لستن كأحد من النساء " إن اتقيتن فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي
في قوله مرضى . . . إلى قوله " قرن في بيتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى
واقمن الصلاة وآتين الزكاة وأطعن الله ورسوله " إنما يريد الله ليذهب عنكم
الرجس . . . الآية " وكونها نزلت في نساء النبي عليه السلام هو رأى ابن
عباس رضي الله عنه على ما رواه ابن أبي حاتم . وقد روى ابن جرير عن عكرمة أنه
كان ينادى في السوق : إن قوله تعالى " إنما يريد الله ليذهب عنكم
الرجس . . . الآية " نزلت في نساء النبي صلى الله عليه وسلم " (٢)

(١) انظر الاشارات الالهية (الورقة ١٦٠ / ١٦١)

(٢) ذكر الطوفي قبل قليل قول أهل السنة : ان الآية نزلت في أزواج النبي

عليه السلام ولكنه لم يورد به هذه الصورة المذكورة هنا .

(٣) انظر تفسير ابن كثير ٣ / ٤٨٣ .

وهذا لا يمنع من دخول علي وفاطمة وابنهم رضى الله عنهم في مفهمهم

أهل البيت • لا يقال : لو كان المراد بقوله " أهل البيت " الزوجات
لقال : عنكن ، لأننا نقول : لما أدخل عليا والحسن والحسين رضى الله
عنهم مع أهل البيت خاطب الجميع بقوله " عنكم " نفليا للمذكر •

ولو كان المراد بنفى الرجس عنهم وطهيريهم عصمتهم من الخطأ لكان الصحابة
أهل بدر قاطبة معصومين ؛ لأن الله تعالى قال في حقهم في مواضع من التنزيل :
" ولكن يريد ليظهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون " (١)

وقال " ليظهركم به " ، ويذهب عنكم رجز الشيطان • • الآية " (٢) ثم لو
سلمنا بحصول العصمة لعلى وفاطمة وابنهم رضوان الله عليهم فماد ليل حصولها
للائمة من بعدهم ؟ !

إن الثابت أن هو لا الأئمة الذين يزعم الشيعة أنهم معصومون يتلقون
العلم والرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن غيرهم من العلماء غير
المعصومين فهذا علي بن الحسين (٣) يروى عن

(١) المائدة آية (٦)

(٢) الانفال آية (١١)

(٣) هو : زين العابدين أبو الحسين بن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب
رضي الله عنهم حضر كربلاء مريضا فلم يقتل روى عن عدد من الصحابة
وهو يتوه والزهرى وغيرهم • قال أبو حازم الأعرج : ما رأيت هاشميا
أفضل منه وكان ورعا دينا كثير الصدقة توفي عام ٩٤ هـ • أنظر
تذكرة الحفاظ ١/ ٧٥ •

أبان بن عثمان ^(١) بن عفان رضي الله عنه عن أسامة بن زيد رضي الله عنه مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم " رواه الشيخان ^(٢) .

وهذا أبو جعفر محمد بن علي ^(٣) يروي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما حديث مناسك الحج الطويل . وقد رواه مسلم في صحيحه ^(٤) من هذا

(١) هو ابن أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه حضر رقعة الجمل مع عائشة رضي الله عنها وكان فقيها . روى عن أبيه رضي الله عنه توفي عام ١٠٥ هـ . انظر شذرات الذهب ١٣١/١

(٢) أخرجه الإمام البخاري في كتاب الفرائض باب : لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ١٨٥/٨ . وأخرجه مسلم في كتاب الفرائض . انظر شرح النووي على مسلم ٥٢/١١

(٣) هو : الإمام الباقر بن علي بن الحسين رضي الله عنه . ولد عام ٥٦ هـ روى عن عدد من الصحابة وروى عنه ابنه جعفر وعمر بن دينار والأعمش والأوزاعي وغيرهم . وهذه النسائي في فقهائ التابعين . وهو سيد بني هاشم في زمانه مع التدين والصيانة . توفي سنة ١١٤ هـ وقيل ١١٧ هـ .

انظر تذكرة الحفاظ ١٢٥/١

(٤) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ١٢٠/٨

الطريق ، فأى مزية لهم بعد ذلك عن غيرهم ؟ !!

قد ذكر أهل السنة أدلة ورد بها غير هذه (١)

ولعل تصرف الطوفى هذا يقوى شبهة اتهمه بالتشيع، غير أن الذى تطعن إليه النفس : أن الطوفى درس مذهب الشيعة عن كتب ، واتصل ببعض رجاله ، بدليل نقوله الكثيرة المفصلة عنهم ، وقد دفعته جرأته واعتداده برأيه إلى الميل إلى بعض آرائهم ، وأن لا يرى بأساً بالخروج على مذهب أهل السنة فيما توهم أن مذهب الشيعة فيه راجح ، وإن كان لا يزال على مذهب أهل السنة بدليل ما نقل عنه من رد الشيعة وتقصص لهم وطعنه فى عصمة الأئمة كما تقدم .

ومهما يكن من شئ ، فإن الطوفى رغم هذا ذاك عالم غزير متقن ، وإن لم يبق يقول الشيخ محمد أبو حمزة رحمه الله فى تقديمه لرسالة الدكتور مصطفى بسيهات : *تسجل له ذلك الذى ذكره الشيخ أبو حمزة رحمه الله - رغم أنه يرى أنه عن الطوفى - رغم أنه يرى أنه شيعى :* حيث نقل فى تقديمه لرسالة الدكتور مصطفى زيد عن الطوفى : أنه شيعى - حيث نقل فى تقديمه لرسالة الدكتور مصطفى زيد عن الطوفى :

(. .) وأنه لا ينقص من قدر الطوفى أن يكون شيعياً ، ولا يزيد فى علمه

أن يكون سنياً فهو فى الحالين العالم الحقيق ، والدارس الذى خاض فى العلوم الإسلامية خوض العارف بطرائقها السابح فوق موجها المتلاطم ، الفاضل المستخرج لجواهرها وإن ذلك قدر يعطيه مهما تكن نزقته ومهما تكن نحلته (٢) .

(١) أنظر الأحكام للآمدى ١ : ٢٢٣ - ٢٢٥ ، ومنهاج السنة النبوية للإمام ابن تيمية

١ : ٣٠٦ - ٣٠٨ ، ومختصر التحفة الاثنى عشرية للأوسى ص ١٤٩ - ١٥٥ .

(٢) انظر مقدمة كتاب المصلحة ونجم الدين الطوفى ص ٩ .

هذا ما يتعلق بانتهام الطوفى بالتشيع ومناقشة ذلك الاتهام وقضى
بعد ذلك ببيان رأيه فى الصلحة •

•••••

الفصل الرابع

الطوفى والمصلحة

تقدم أن الطوفى يرى تقديم المصلحة على النص، والإجماع عند التعارض ولم يخص الطوفى رأيه هذا بكتاب مستقل وإنما ذكره في شرحه للأربعين النووية عند الكلام على حديث " لا ضرر ولا ضرار " وكان أول من نشر رأى الطوفى هذا علامة الشام الشيخ جمال الدين القاسمى فى رسالة مستقلة ولكنه لم ينشر النص كاملاً، وإنما اقتصر منه على ما يراه مهما، وعلق عليه ببعض التعليقات ثم قامت مجلة المناو بنشر رسالة الشيخ القاسمى بتعليقاتها وذلك فى الجزء العاشر من المجلد التاسع الصادر فى شوال عام ١٣٢٤ هـ . (١)

ثم قام الدكتور مصطفى زيد بتحقيق النص كاملاً عن نسختين خطيتين ونشره فى كتابه عن الطوفى .

يقول الطوفى بعد أن ذكر أدلة الشرع : (وهذه الأدلة التسعة عشر) (٢)

-
- (١) تقدمت الإشارة إلى أن الشيخ جمال الدين القاسمى هو أول من نشر رأى الطوفى هذا ونشرته مجلة المنار . انظر ص ٥٤
- (٢) الأدلة التسعة عشر كما ذكرها هى ١- الكتاب ٢- السنة ٣- إجماع الأمة ٤- إجماع أهل المدينة ٥- القياس ٦- قول الصحابى ٧- المصلحة المرسلة ٨- الاستصحاب ٩- البراءة الأصلية ١٠- العوائد ١١- الاستقراء ١٢- سد الذرائع ١٣- الاستدلال ١٤- الاستحسان ١٥- الأخذ بالآخف

أقواها : النفس والإجماع ، ثم هما إما أن يوافقا رعاية المصلحة ، أو يخالفها
فإن وافقاهما غيرها ونعمت ، ولانزاع ، إذ قد انتفت الادلة الثلاثة
على الحكم وهي النفس والإجماع ورعاية المصلحة المستفادة من قوله عليه السلام
" لا ضرر ولا ضرار " وإن خالفها وجب تقديم رعاية المصلحة عليها بطريق
التخصيص ، والبيان لهما لا بطريق الافتئات عليهما ، والتعطيل لهما كما تقدم
السنة على القرآن بطريق البيان .

وتقرير ذلك : أن النفس والإجماع إما أن لا يقتضيا ضررا ولا مفسدة بالكلية
أو يقتضيان ذلك ، فإن لم يقتضيا شيئا من ذلك فهما موافقان لرعاية المصلحة
وإن اقتضيا ضررا فإما أن يكون الضرر مجموع مدلوليهما أو بعضه ، فإن كان
مجموع مدلوليهما ، فلا بد أن يكون من قبيل ما استثنى من قوله عليه السلام
" لا ضرر ولا ضرار " وذلك كالحديد ، والمقومات على الجنايات . وإن كان
الضرر بعض مدلوليهما فإن اقتضاه دليل خاص اتبع الدليل ، وإن لم يقتضه
دليل خاص اتبع الدليل وإن لم يقتضه دليل خاص وجب تخصيصهما
بقوله عليه السلام " لا ضرر ولا ضرار " جمعا بين الأدلة (١) .

== ١٦ - العصمة - ١٧ - اجماع أهل الكوفة - ١٨ - اجماع أهل
الموترة - ١٩ - اجماع الخلفاء الأربعة وبعضها متفق عليه وبعضها
مختلف فيه .

انظر ملحق رسالة المصلحة في التشريع الإسلامي ص ٢٠٨ - ٢٠٩

(١) ملحق رسالة المصلحة في التشريع الإسلامي ص ٢٠٩ - ٢١٠ .

ثم يبين الطوفي مجال تقديم المصلحة على النص فيذكر أن المصلحة إنما تقدم على النص ، والإجماع في المعاملات ، والعادات ، ودون العبادات والمقدرات ويعمل لذلك ؛ بأن (العبادات حق للشرع خاص به ، ولا يمكن معرفته حقه كما وكيفاً ، وزماناً ، ومكاناً إلا من جهة فيأتي به العبد على مارسم له . . وهذا بخلاف حقوق المكلفين ، فإن أحكامها سياسية شرعية وضعت لمصالحهم فكانت هي المعتبرة ، ولولا تحصيلها المعمول) (١) .

ويتضح مما تقدم أن الطوفي يرى أن المصلحة دليل مستقل عن أدلة الكتاب والسنة حيث ذكر فيما تقدم قوله (. . .) إذ قد انتفت الأدلة الثلاثة على الحكم وهي : النص والإجماع ورعاية المصلحة) ، وأن المصلحة تقدم على النص والإجماع عند التعارض بطريق التخصيص والبيان لهما .

كما أن مجال تقديم المصلحة على النص والإجماع إنما هو المعاملات والعادات ودون العبادات والمقدرات .

ويستدل الطوفي لما ذهب إليه من تقديم المصلحة في المعاملات بثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن منكرى الإجماع قالوا برعاية المصالح كنهى إذن محل وفاق والإجماع محل خلاف والتمسك بما اتفق عليه أولى من التمسك بما اختلف فيه .

(١) ملحق رسالة المصلحة في التشريع الاسلامي ص ٢٤٠ .

الوجه الثاني : أن النصوص مختلفة متعارضة فهي سبب الخلاف في الأحكام المذموم شرعاً، ورعاية المصلح أمر حقيقى في نفسه لا يختلف فيه فهو سبب الاتفاق المطلوب شرعاً فكان اتباعه أولى .

الوجه الثالث : أنه قد ثبت في السنة معارضة النصوص بالمصالح ، ونحوها في قضايا منها : قوله عليه السلام لأصحابه حين فرغ من الأحزاب " لا يصلين أحدكم العصر إلا في بنى قريظة " (١) فعلى بعضهم قبلها وقالوا : لم يرد منا ذلك .

ومنها قوله عليه السلام لعائشة " لولا قومك حديثوا عهد بالإسلام لهدمت الكعبة ونبيتها على قواعد إبراهيم " (٢) . وهو يدل على أن بناءها

(١) أخرجه البخارى في صحيحه في كتاب المغازى ، باب مرجع النبى

صلى الله عليه وسلم من الأحزاب ومخرجه إلى بنى قريظة ١٤٣/٥ .

(٢) لم اعثر على هذا اللفظ في كتاب الحديث وإنما ذكر البخارى في كتاب الحج

باب فضل مكة وبنائها ، وقول النبى عليه السلام لعائشة " لولا حداثة

قومك بالكفر لنقضت البيت ثم لبنيته على أساس إبراهيم عليه السلام " .

وذكره من طرق أخرى عن عائشة رضى الله عنها بالفاظ مقاربة لهذا

ليس في شيء منها " حديثوا عهد بالإسلام " وإنما " حديث عهدهم

بجاهلية " ونحوه . انظر صحيح البخارى ١٨٠/٢ . وقريب منه

ما أخرجه مسلم في كتاب الحج باب تقصير الكعبة ونائها : انظر شرح النووي

على مسلم ٨٨/٩ . وأخرجه أيضا النسائى في كتاب الحج ، بناء الكعبة

٢١٤/٥ .

على قواعد إبراهيم هو الواجب في حكمها ، فتركه لمصلحة الناس .

ومنها : رد عمر لأبي هريرة عن أن يبلغ الناس ما أخبره به الرسول عليه السلام أن من قال لا إله إلا الله دخل الجنة حتى لا يتكلموا (١) . وهو معارضة لنص الشرع بالمصلحة . (٢)

ولكن ماهي المصلحة التي يعنيها الطوفي ، وكيف تُعرف ؟
ان الطوفي يحد المصلحة في الشرع بأنهم : (السبب المؤدى الى مقصود الشارع عبادة أو عادة) (٣) .

حتى لا يقع السامع أو القارئ في شك من أمر هذه المصلحة أهى المصلحة المعروفة في أبواب أصول الفقه بشروطها ، وضوابطها ، أم غيرها ؟ يشرح الطوفي إليه بشرح مقصوده عندما يؤكد له أنها نوع جديد يخالف ما تعرف عليه من الاستصلاح المرسل حيث يقول : (فإن قيل : هذه الطريقة التي سلكتها إما ان تكون خطأ فلا يلتفت اليها ، أو صوابا ، فإما أن ينحصر الصواب فيها أولا . فإن انحصر لنز أن الامة من أول الإسلام إلى حين ظهور هذه الطريقة على خطأ اذ لم يقل بها أحد منهم . وإن لم ينحصر فهي طريقة جائزة من الطرق لكن طريقة الائمة التي اتفقت الامة على اتباعها أولى بالمتابعة ..

(١) أخرجه الامام مسلم . انظر شرح النووي على مسلم . كتاب الايمان ٢٣٤/١ -

(٢) انظر ملحق رسالة المصلحة في التشريع الاسلامي ص ٢٢٧ - ٢٣٢ . وقد

ذكر الطوفي عدة قضايا أخرى ادعى فيها معارضة للنصوص بالمصالح .

(٣) انظر ملحق رسالة المصلحة ص ٢١١ .

فالجواب أنها ليست خطأ لما ذكرنا عليها من البرهان ، ولا الصواب
 منحصر فيها قطعاً بل ظناً واجتهاداً ، وذلك بموجب النصير إليها (٠٠) .
 ويقول أيضاً : (واعلم أن هذه الطريقة التي ذكرناها - مستفيدة من لها
 من الحديث المذكور - ليست هي القول بالمصالح المرسلة على ما ذهب إليه
 مالك ، بل هي أبلى من ذلك ، وهو التحويل على النصوص والإجماع فـ
 المبادات ، والمقدرات وعلى اعتبار المصالح في المعاملات وفاق الأحكام (١)
 ويدور واضحاً أن المصلحة التي يعتبرها الطوفى أعم من المصلحة
 المتعارفة بين الأصوليين ؛ إذ أن اعتبار المصلحة المتعارفة إنما يكون
 عند عدم تعرض النصوص أو الإجماع لقضية بحينها ، ولا توجد قضية
 مماثلة لها تعرضت لها النصوص فتقاس عليها بشرط أن تكون هذه
 المصلحة معهودة في جنس تصرفات الشارع على تفصيل في ذلك (٢) .

أما اعتبار المصلحة عند الطوفى فيشمل حالة سكوت النصوص عن
 التعرض لقضية ما ، وحالة النص عليها أيضاً ، بحيث لو فرض تعرض
 بين النص والمصلحة في هذه القضية قدمت المصلحة .

والطريق إلى معرفة هذه المصلحة العقل والعادة . يقول الطوفى :
 (٠٠٠) ثم إن الله عز وجل جعل لنا طريقاً إلى معرفة مصالحنا عادة

(١) ملحق رسالة المصلحة في التشريع الإسلامي ص ٢٣٤ - ٢٣٥

(٢) انظر ضوابط المصلحة للدكتور البوطي ص ١٥٥ - النظرية المصلحة للدكتور

حسين حامد حسان ص ٦٠٧ - ٦٠٩ .

فلا نتركه لأمر ميبهم يحتمل أن يكون طريقا إلى المصلحة أو لا يكون (١) .

ويقول في موضع آخر (٠٠٠) أما مصلحة سياسة المكلفين في حقوقهم فهي معلومة لهم بحكم العادة والعقل ، فإذا رأينا دليل الشرع متقاعدا عن إناداتها علما أننا أحلنا في تحصيلها على رعايتها (٠٠٠) (٢) . وحتى يستقيم للطوفي ما أراد من وجوب تعميم اعتبار المصلحة ، وأن الطريق إلى معرفتها العقل والعادة ، نراه ينتقد بشدة التقسيمات التي ذكرها العلماء في المصلحة المرسله ، والشروط التي ذكرها لاعتبارها حتى يقطع بذلك الطريق على مخالفيه وذلك يستقيم له ما أراد من اعتبار المصلحة - كما تصورها - مطلقا .

يقول في شرحه لمختصر الروضة (أعلم أن هوء لاء الذين قسموا المصلحة إلى محببة وملحاة ومرسله ، وضروية وغير ضرورية ، تعمسفا وتكلفوا ، إذ الطريق إلى معرفة حكم المصالح أعم من هذا وأقرب ، وذلك بأن نقول : قد ثبت مراعاة الشارع للمصلحة والمفسدة إجماعا ، وحينئذ فنقول : الفعل إن تضمن مصلحة مجردة حصلناها ، وإن تضمن مفسدة مجردة نفيناها - وإن تضمن مصلحة من وجه ومفسدة من وجه فإن استوى في نظرنا تحصيل المصلحة ودفع المفسدة توقفنا على المرجح ، وأوخيرنا بينهما كما قيل فيمن لم يجد

(١) انظر ملحق رسالة المصلحة في التشريع الاسلامي ص ٢٣٣

(٢) انظر ملحق رسالة المصلحة في التشريع الاسلامي ص ٢٤٠

من السترة الا ما يكفي أحد فرجيه فقط هل يستر الدبر لأنه مكشوف
أفحش ، أو القبل ، لاستقباله به القبلة ، أو يتخير لتعارض المصلحتين والمفسدين
وإن لم يستود ذلك ، بل ترجح إما تحصيل المصلحة ، وإما دفع المفسدة فعلناه ،
لان الحمل بالراجح متعين شرعا وعلى هذه القاعدة يخرج كل ما ذكره
في تفصيلهم المصلحة . . (١) .

ولقد كان رأى الطوفى المتقدم في المصلحة ماثرا نقاش طويل من عدد
من علماء هذا العصر واحتج به (٢) ، ومن أهم مناقشه ما يلي :

١ - حد الطوفى المصلحة بأنها (السبب المؤدى إلى مقصود الشارع
عبادة أو عادة) .

ثم ذكر وهو يحتج لتقدمها على أدلة الشرع الأخرى بأنها (هى
المقصودة من سياسة المكلفين بإثبات الأحكام ، وإثبات الأدلة كالمسائل ،
والمقاصد واجبة التقديم على المسائل) (٣)

(١) أنظر شن الطوفى على مختصر الروضة الجزء الثانى الورقة (٢ / ٨٨) .

(٢) أول من ناقش هذا الرأى - كما تقدم الشيخ جمال الدين القاسمى ، وهو
الذى نشر هذا الرأى لأول مرة ، ثم ناقشه السيد رشيد رضا
فى مجلة المنار ، والشيخ الكثرى ، والشيخ ابوزهرة والشيخ مصطفى شلبى
والشيخ على حسب الله والدكتور محمد يوسف موسى والدكتور مصطفى زبىد
والدكتور محمد سعيد رمضان البوطى والدكتور حسين حامد حسان وغيرهم .

أنظر رسالة المصلحة فى التشريع الإسلامى ص ١٦٤ - ١٧٢ .

(٣) أنظر ملحق رسالة المصلحة فى التشريع الإسلامى ص ٢٣٨ .

وهذا تناقض منه ، إذ جعلها مرة سببا ومرة مقصدا . فإن كانت
المصالح سببا عندهم كما حدها - لم يسغ تقديمها على غيرها حينئذ ، لأنهم
جميعا سواء . وإن كانت مقصدا فكيف استساغ أن يجدها بانها سبب إلى
نفسها . (١)

٢ - أثبت الطوفي بما لا يدع مجالا للشك أن الشارع قد راعى المصلحة في أدلتها
جميعا ، أما الكتاب فلأنه ما من آية منه إلا وهي تشتمل على مصلحة
أو مصالح ، وأما السنة فهي بيان للكتاب ، وعلى وزانه وأما الإجماع
فلأن العلماء المحدث بهم جميعا يطلبون الأحكام بتحصيل المصالح
ودرء المفسد ، وأما النظر فلأن كل ذي عقل صحيح يقن بأن
الغاية من أحكام المعاملات والعادات في كل شريعة عادلة
هي تحقيق مصالح الناس ، وليس بين الشرائع أعدل من الشريعة
الإسلامية فهي إذن أجدر برعاية المصالح . . . ثم بعد كل هذا افترض
مصادقة النصوص أو الإجماع للمصلحة ، وهذا غير سائغ ، إذ كيف
يقرر رعاية النصوص للمصلحة وتضمنها لها ثم يناقض نفسه ويفترض خلاف
(٢)
ما قرر ؟ !

٣ - أما دعوى الطوفي أن منكرى الإجماع قالوا برعاية المصالح فهي إذن محل
وفاق ، والإجماع محل خلاف ، والمتفق عليه أولى من المختلف فيه .

(١) أنظر رسالة المصلحة في التشريع الإسلامي ص ١٣٦ - ١٣٧

(٢) أنظر المصدر نفسه ص ١٤٣ .

فيرد عليه بأن بعض منكرى الإجماع - كالنظام والشيعة - لم يقولوا
برعاية المصالح ، ولو سلم أن كل منكرى الإجماع يقولون برعاية المصالح
فلا يفيد أيضا ؛ لأن منكرى الإجماع ليسوا كل المجتهدين ، فلم
لا يجوز أن يخالف في اعتبارها بقية المجتهدين ؟! على أن المصلحة
التي يقول بها جمهور العلماء هي المصلحة المرسله . وقد قرر الطوفى
أن الذى يقصده بالمصلحة غير ذلك ، فلو سلم أن كل المجتهدين
قالوا بوجوب رعاية المصلحة فكيف يكون الاتفاق مع اختلاف المقصود ؟

٤ - وأما دعواه أن النصوص متعارضة ، متخالفة ، فهي سبب الخلاف
المذموم فى الأحكام شرعا فى حين أن رعاية المصلحة أمر متفق عليه
لا يختلف ، فهو يؤدى إلى الاتفاق المطلوب شرعا فهو أولى فيرد عليها
من وجهين :

(١) التعارض المدعى أنه سبب الخلاف إما أن يقصد به التعارض فى
الواقع ونفس الأمر بمعنى أنه قد يرد أمر الشارع بالشئ ، ونقيضه
وإما أن يقصد به التعارض فى الظاهر بالنسبة إلى ظن المجتهد
فإن كان الأول فهو ممنوع لقيام أدلة الشرع ، والعقل على بطلانه
إذ لا يصدر مثل هذا التناقض عن الحكيم العليم ؛ لأنه نقض والله
تبارك وتعالى منزّه عنه ولأنه تكليف بما لا يطاق .

وقد أكد الله سبحانه وتعالى على عدم هذا بقوله سبحانه " ولو كان
من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا " فلو كانت النصوص

متعارضة لم يصدق هذا الكلام .

وإن كان الثاني وهو التعارض في الظاهر بالنسبة إلى ظن المجتهد فهذا مسلم ؛ لأنه مبنى على اختلاف الأفهام والقرائح في النظر إلى النصوص ، ولكنه لا يفيد الطوفى شيئاً في تدعيم ما ذهب إليه لأن مثل هذا الخلاف ، لا يذمه الشرع ، بل قد أقره في مثل اجتهاد الصحابة رضوان الله عليهم في الفهم في قوله عليه السلام " لا يصلين أحدكم العصر إلا في بني قريظة " فصلها بعضهم في الطريق لما حان وقتها ، وفهم من النص أن المراد التعجيل والإسراع بالمسير إلى بني قريظة ، وتمسك البعض الآخر بظاهر النص ولم يصلها إلا بعد وصوله إلى بني قريظة ، ومعد فوات وقتها ولم يعيب النبي صلى الله عليه وسلم على أي من الفريقين .

٥ - ودعوى الطوفى أنه قد ورد في السنة مخالفة النصوص بالمصالح غير مسلمة إذ أن المعارض فيها ليس المصلحة كما زعم - وإنما هو عمل صاحب الشرع وذلك بتقريره الذي هو جزء من السنة فهو الذي أقر الصحابة على صلاة بعضهم في الطريق وبعضهم في بني قريظة ، وهو الذي أقر بتقيية البيت على ما هو عليه ولم يعد بناءه على قواعد إبراهيم ، وهو الذي أقر عمر على منعه أيما هريرة من إخبار الناس خشية أن يتكلموا .
ففى جميعها لم تترك السنة للمصلحة وإنما تركت لسنة أخرى . (١)

(١) انظر رسالة المصلحة في التشريع الاسلامي ص ١٤٥ - ١٤٩

ونظرية المصلحة في الشريعة الإسلامية ص ٢٥٢ - ٥٦٨ .

وحتى لو سلمنا للطوفي بكل ما قاله من تعارض النصوص ، وحدوث الخلاف
الكثير - على زعمه - بسبب ذلك وأنه لا منقذ من هذه الورطة إلا مراعاة
المصلحة في كل حال - على حسب ما قرره الطوفي بشأنها - فان المشكلة
لن تحل بذلك بل إنها ستزداد تعقيداً ، ولن نخرج من خلاف إلا إلى خلاف
ذلك ان الطوفي جعل ضابط التعريف على هذه المصلحة العقل والعادة والأنظار
مختلفة فما يرى مجتهداً أنه هو المصلحة ، يترجح لدى مجتهد آخر
أنه هو المفسدة بحينها ، وهكذا دواليك .

إن العلماء رحمهم الله عندما تكلموا في المصلحة وقرروا الأخذ بها ،
بينوا الضوابط التي تضبطها وهي ضوابط شرعية لا تختلف باختلاف الأزمان
والأشخاص ، ولكن الطوفي تنكب الجادة وحاول أن يظهر بمظهر المجدد المبدع
مستهدياً بكل من سبقه من الأئمة الأعلام فجاء مولوده مسخاً مشوها لا أثر فيه
للحياة ولا لحسن القوام .

وما أكبر أن يحدث هذا من مثل الطوفي الذي سير أغوار العلوم وجالس
الفحول !

~~والعلماء لا يكونون حراً في دفع الناس إلى ما يشاءون من المصالح والمفاسد~~
~~المنطوية في هذه المصالح والمفاسد بل هم ملزمون بما في كتبهم~~

وقبل ختام الكلام في هذه المسألة أرى أنه من الإنصاف الإشارة إلى
أن الشيخ أبازهرة رحمه الله ذكر في كتابه عن الإمام أحمد أن الطوفي

يقدم المصلحة على النصوص القطعية (١) ، ولكن الطوفى ذكر أن المصلحة لا تقدم إلا على النص الظنى ، ذلك أنه ذكر أن النص والإجماع إن خالفا المصلحة وجب تقديم رعاية المصلحة عليها بطريق التخصيص والبيان لهما ، لا بطريق الافتئات عليهما والتعطيل لهما . والذي يحتمل التخصيص والبيان إنما هو الظنى ، أما القطعى فلا يحتمل ذلك .

فظهر من هذا أن الطوفى لا يقدم المصلحة على النص مطلقا ، وإنما يقدمها على النص المحتمل (٢) .

والآن وقد اتضحت شخصية الطوفى وما قيل فيه نعود إلى ذكر آثاره العلمية .

(١) انظر أحمد بن حنبل لابی زهرة ص ٣٥٢ .

(٢) قرر هذا أستاذنا الدكتور حسين حامد في رسالته (نظرية المصلحة فسى الفقه الاسلامى) ص ٥٣٦ - ٥٤٣ وهو المنسبة إلى النص مسلم أما الإجماع — عند من يقول بوقوعه — فلا يتحقق فيه ذلك إذا نقل بطريق يحصل بها العلم لأنه في مثل هذه الحال قطعى لا يحتمل تخصيصا ولا نسخا . وهو واجب التقديم على سائر الأدلة .

الفصل الخامسآثاره العلمية

كان الطوفي ذكيا ، شغوفا بالعلم ، كثير المطالعة - كما تذكر كتب التراجم - وقد دفعه شغفه هذا إلى الرحلة إلى بلدان متعددة لطلب العلم ، وكان يلتقى في كل بلد بأكابر علمائه ، ويأخذ عنهم . ومن هنا اتسع أفقه العلمي وصقلت مواهبه ، وتعددت فنونه . وقد ترك ثروة علمية وافرة في عدد من فروع المعرفة ، فقد ألف في التفسير والحديث وأصول الدين ، وعلم القرآن والفقه وأصوله ، واللغة ، والأدب وغيرها .

إلا أن الملاحظ أن غن أصول الفقه يكاد يحتل بالنصيب الأوفر من اهتمامه فقد ألف فيه عدة مؤلفات ، واختصر كثيرا من كتب المؤلفين فيه . وحسبك دليلا على تمكنه وعلو كعبه فيه ، إقدامه على تتبع القرآن من أوله إلى آخره وتقريره للمباحث الأصولية فيه ، في كتابه المسمى بـ (الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية) (١) ، ومؤلفات الطوفي هذه لم تذكر في كتاب واحد من كتب التراجم التي تكلمت عن حياته وإنما عرفت من مجموع تلك التراجم .

وأكثر عدد من هذه المؤلفات ذكره ابن رجب في ترجمته له حيث ذكر له قرابة ثلاثين مؤلفا وأشار إلى أن له مؤلفات غيرها (٢) . ومن يدري فلعل للطوفي كتب أخرى لم تتعرض لها كتب التراجم !

(١) سيأتي التعريف بهذا الكتاب

(٢) انظر ذيل طبقات الحنابلة ٢ : ٣٦٢ .

وحتى هذه الموء لفات التي ذكرت اسماؤها أصابها ما أصاب غيرها —
من الإهمال والضياع ، فلا يكاد يوجد منها إلا القليل ، ولذلك فسأجعل
هذا الفصل على مهتين :

الأول : لتمداد موء لفات الطوفى التي ذكرت في كتب التراجم ، وألتي
أشار اليها في بعض مؤلفاته مرتبة ترتيبا هجائيا •

والثاني : للتعريف بالموجود من موء لفات الطوفى •

المبحث الاول : أسماء مؤلفات الطوفى :

- ١ - إزالة الأنكاد في مسألة كاد .
- ٢ - الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية .
- ٣ - الإكسير في قواعد التفسير .
- ٤ - الانتصارات الإسلامية في دفع شبه النحرانية .
- ٥ - إيضاح البيان عن معنى أم القرآن .
- ٦ - الباهر في أحكام الباطن والظاهر .
- ٧ - بنية السائل في أمهات المسائل .
- ٨ - بنية الواصل إلى معرفة الفواصل .
- ٩ - تحفة أهل الأدب في معرفة لسان العرب .
- ١٠ - تعاليق على الأناجيل وناقضها .
- ١١ - تفسير سورة النبأ وسورة ق .
- ١٢ - جدل القرآن .
- ١٣ - حلال العقد في أحكام المعتقد .
- ١٤ - درء القول القبيح في التحسين والتقبيح .
- ١٥ - دفع التعارض عما يوهم التناقض .
- ١٦ - دفع المالم عن أهل المنطق والكلام .
- ١٧ - الذريعة إلى معرفة أسرار الشريعة .
- ١٨ - الرحيق السلسل في الأدب المسلسل .
- ١٩ - رد على الاتحادية .
- ٢٠ - الرسالة الملوّية في القواعد العربية .

- ٢١ - الرياض النواضر في الأشباه والنظائر •
- ٢٢ - شح الأربعين النووية •
- ٢٣ - شح مختصر التبريزي (في الفقه الشافعي)
- ٢٤ - شح مختصر روضة الناظر
- ٢٥ - شح مقامات الحريري
- ٢٦ - شح نصف مختصر الخرقى •
- ٢٧ - الشمار المختار على مختار الأشعار •
- ٢٨ - الحذاب الواصب على أرواح النواصب
- ٢٩ - غفلة المجتاز في علم الحقيقة والمجاز •
- ٣٠ - الصعقة العنسية في الرد على منكري العربية •
- ٣١ = قدوة المهنددين إلى مقاصد الدين •
- ٣٢ - قصيدة في العقيدة وشرحها
- ٣٣ - القواعد الصغرى •
- ٣٤ - القواعد الكبرى •
- ٣٥ - مختصر الترمذى
- ٣٦ - مختصر الحاصل
- ٣٧ - مختصر روضة الناظر
- ٣٨ - مختصر المحصول
- ٣٩ - مختصر المعالين في أن الفاتحة مضمنة لجميع القرآن
- ٤٠ - مسألة القدر (١)

(١) ذكر هذا الكتاب في مقدمة كتاب الإشارات الإلهية (ورقة ٤ / أ) •

- ٤١ - معراج الوصول إلى علم الأصول
- ٤٢ - مقدمة في علم الفرائض
- ٤٣ - موائد الحيس في شعر امرئ القيس^(١)

(١) أنظر لمصرفة مؤلفات الطوفي ذيل طبقات الحنابلة ٢ : ٣٦٨ ، والدور
الكامنة ٢ : ٢٥١ ونخبة الوعاة للسيوطي ١ : ٥٩٩ وشذرات
الذهب لابن العماد ٦ : ٣٩ .
وكذلك كتاب المصلحة في التشريع الاسلامي ص ٩١ - ٩٣ .

المبحث الثاني : التعريف بمؤلفات الطوفي الموجهة

لا يكاد يعرف من الثروة العلمية التي خلفها الطوفي إلا عشرة مؤلفات أما بقيتها فليس في فهرس المكتبات أى إشارة إليه ، ولعل الأيام تكشف عن مكان وجودها • والكتب الموجودة هي :

١ - الاشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية :

توجد نسخة من هذا الكتاب بدار الكتب المصرية تحت رقم (٦٨٧) تفسير وقد صورت هذه النسخة بمعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية على فيلم ، ونقل فيلم عن هذا الفيلم لحساب مركز البحث العلمى التابع لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة • وقد ذكر الدكتور مصطفى زيد أنه توجد نسخة أخرى لهذا الكتاب ضمن مخطوطات الخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية • كما أنه توجد نسخة ثالثة منه بمكتبة الحرم المكى منقولة بالتصوير الشمسى من نسخة موجودة بالمكتبة العامة ببريدة • وخط هذه النسخة الأخيرة معتاد وهى ناقصة من آخرها ولا توجد بها إشارة إلى تاريخ النسخ •

- وصف نسخة دار الكتب المصرية :

تقع هذه النسخة فى (٢١٩) ورقة كبيرة الحجم وعلى ظهر الورقة الاولى منها تملك باسم : يحيى بن عبد الرحيم بن محمد الشفندارى العلوانسى وقد ذكر فى نهايتها أنها كتبت فى عام ٧٥٧ هـ ببيت المقدس •

وقد ذكر المؤلف فى أول الكتاب قوله (فهذا إن شاء الله إملاء سميناه بالإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية ، ولا بد قبل الخوض فى مقاصده

من تقرير مقدمة هي له كالأصول تشتمل على فصول (• ثم ذكر —
 أن الفصل الأول في شن اسم الكتاب، وذلك بشرح الألفاظ التي تتركب منها
 اسمه ، وأن الفصل الثاني في السبب الباعث على تأليف هذا الكتاب ، ويذكر
 بأنه ضربان : كلي وجزئي ، ثم يوضح السبب الكلي بأنه عدول المسلمين
 عن أخذ أصول دينهم وفروعه من الكتاب والسنة واستنباطات علمائهم إلى
 القضايا العقلية والشبه فلسفية التي أحلها محلها وأصبحت هي المصدر
 الذي يستقى منه •

أما السبب الجزئي : فيذكر بأنه سؤال ورد على بعض أهل العلم وهو:
 هل للناس أصول دين أم لا ؟ فإن لم يكن لهم أصول دين فكيف يكون
 دين لا أصل له ؟ وإن كان لهم أصول دين فهل هي هذه الموجودة بين
 الناس ككتب الفخر الرازي وغيره ، أم غيرها • ؟ وكيف ذم أئمة الشريعة
 الاشتغال بأصول الدين مع أنه لا بد للدين من أصول يعتمد عليها ؟

ومعد ذلك يقرر الطوفي في الجواب على هذا السؤال أن أصول الدين
 قد جاءت على أبلغ تقرير وأحسن تحرير في طي الكتاب والسنة بحيث لم تترك
 زيادة لمستزيد من متكلم أو فيلسوف •

أما الفصل الثالث : فقد بين فيه منهجه في هذا الكتاب وهو أنه
 يستقرئ فيه القرآن من أوله إلى آخره ويقرر فيه المطالب الأصولية وهي
 ضربان : أصول دين ، وأصول فقه • ثم عرف كلا منهما وبين أهم مباحثه •
 ومعد ذلك شرح طريقته في تقرير المطالب الأصولية في الآيات فذكر بأنه
 كل ما مر بلفظ عام وجه عمومته إن احتاج إلى ذلك وهل هو باق على عمومته

أَوْخَصَ بِشَيْءٍ ، وَمَاذَا خَصَّ ، وَكَذَلِكَ إِذَا مَرَّتْ مَسْأَلَةُ أُصُولِيَّةٍ بَيْنَ مَنْ أَى قِسْمٍ هِىَ ، إِنْ كَانَتْ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ بَيْنَ هَلْ هِىَ مِنْ مَسَائِلِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ أَوْ مَلَائِكَتِهِ . . . ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ أُصُولِ الْفَقْهِ بَيْنَ هَلْ هِىَ مِنْ مَسَائِلِ الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ أَوْ الْإِجْمَاعِ . . . قَالَ بِأَنَّهُ عِنْدَمَا يَسْتَوْفَى الْكَلَامُ عَلَى مَسْأَلَةٍ ثُمَّ تَتَكَرَّرُ فِي مَوْطِنٍ آخَرَ فَانْهَ يَحِيلُ بِهَا عَلَى مَاضٍ ، إِلَّا أَنْ يَتَضَمَّنَ التَّكَرُّارُ فَائِدَةً زَائِدَةً . . . وَمِنْ الْأَمْثَلَةِ عَلَى ذَلِكَ :

١ - قَالَ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْفَاتِحَةِ (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) (١) : (الرَّبُّ : قَبِيلٌ : هُوَ الْمَالِكُ وَقَبِيلُ السَّيِّدِ ، وَقَبِيلُ الْمَرْبِيِّ ، وَالْمُصْلِحِ ، وَبِجُوزِ أَنْ يَكُونَ الْخَالِقُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى " وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ " (٢) أَى : خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ، فَنُفَسِرُ الرَّبَّ فِي مَوْضِعِ الْخَالِقِ فِي آخِرِهِ . . .

وإِضَافَةً " رَبُّ " إِلَى الْعَالَمِينَ " إِشَارَةً إِلَى أُمُورٍ :

أَحَدُهُمَا : كَمَالُ نِعْمَتِهِ الَّتِي اسْتَحَقَّ بِهَا الْحَمْدُ ، إِذْ " الْعَالَمُونَ " جَزْءٌ مِنْ نِعْمَتِهِ .

الثَّانِي : كَمَالُ قُدْرَتِهِ ، لِأَنَّ الْعَالَمِينَ خَلَقَ عَظِيمٌ ، فَالْقُدْرَةُ الْمَوْجُودَةُ لَهُمْ أَعْظَمُ بِالضَّرُورَةِ .

الثَّالِثُ : إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ خَالِقُ الْعَالَمِ وَصَانِعُهُ الْقَدِيمُ ، وَهَذَا هُوَ

الْمَقْصُودُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ . وَهُوَ مَسْأَلَةُ وَجُودِ الصَّانِعِ . وَهِيَ مِنْ مَسَائِلِ أُصُولِ الدِّينِ ، وَالْإِسْتِدْلَالُ فِيهَا بِوُجُودِ الْأَثَرِ عَلَى الْمَوْثَرِ ، وَتَقْرِيرُهُ

(١) آيَةُ (١)

(٢) الْإِنْعَامُ آيَةُ (١٦٤)

أن العالم حقيقة موجودة بالحس ، فالمؤثر في وجوده ، إما جملة
أو ما هو داخل فيها ، أو ما هو خارج عنها ، والاول ، والثانى
باطلان ، فتعين الثالث . أما بطلان الاول (١) (١)

٢ - عند الكلام على قوله تعالى " كتاب أحكمت آياته ثم فصلت " من بداية
سورة هود .

قال الطوفى (يستدل بعلى جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب ، إذ
ظاهرة تراخى التفصيل عن وقت إنزاله ، لأن ثم يقتضى التراخى
ويحتمل أنها لمجرد المعطف) (٢)

٣ - عند الكلام على قوله تعالى فى بداية سورة إبراهيم " كتاب أنزلناه

إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم الآية "
 قال الطوفى (يحتج به على تعليل الأحكام الالهية بالحكم والمقاصد)
 (٣)

٤ - عند الكلام على قوله تعالى فى سورة الاسراء " وما كنا معذبين حتى
نسمع رسولا " (٤)

قال الطوفى : (يحتج بها الجمهور على أن لا حكم للعقل بإيجاب
ولا حظر ، ولا تحسين ولا تقبيح ولا يقتضى شيئا من ذلك ، وتقريره :

(١) الورقة (٨) من الاشارات الالهية .

(٢) الورقة (١٠٦ / أ) من الاشارات الالهية .

(٣) الورقة (١١٣ / ب) من الاشارات الالهية .

(٤) اية (١٥) .

أنه لو كان له حكم ، لتوجه التعذيب على من عصى بموجب حكمه قبل بعثة الرسل واللائم بالمثل ، فالملزم كذلك .
 أما الملازمة ، فالأنه لو كان له حكم لكان مخالفه عاصيا قبل البعثة ولو كان مخالفه عاصيا لتوجه التعذيب عليه حينئذ . وأما انتفاء اللازم ، فلهذه الآية ، وإن نفى التعذيب قبل البعثة (١)

٥ - عند الكلام على قوله تعالى في سورة الحج " يا أيها الناس إن كنتم في ريب مما نبعث فإنا خلقناكم من تراب ثم نطفة الآية " إلى قوله تعالى " وأن الله يبعث من في القبور " (٢) .

قال الداودي : (يستندل بها على جواز البعث من وجهين : أحدهما القياس على ابتداء الخلق من نطفة ثم علقه ثم مضغة والجامع بينهما : الإمكان والمقدورية ولا أثر للفرق بأن ابتداء الخلق كان عن طريق التنقل في الأطوار لانتقاضه بآدم وحواء ، لم ينتقلا في الأطوار والإمكان التزام مثل ذلك في الإعادة بأن يظهر الموتى ويجعل في الأرض قوة مربية كما في الرحم وينقلوا في الأطوار ثم تنشق الأرض عنهم .

الثاني : " ترى الأرض هامة " وهو قياس إخراج الموتى أحياء من الأرض على إخراج الزرع من الأرض ، والجامع : الإمكان والمقدورية

(١) الورقة (١٢٢ / أ) من الاشارات الالهية .

(٢) آية (٥ - ٧) .

ثم تجمع الأجزاء وتخرج بشرا ، كما ينبت الحب ويخرج ورعا •
 وقوله " فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت " ظاهر في أن إخراج
 الموتى يكون بمطر يمطرونه ، كما حكى أن السماء تمطر مطرا كمنى
 الرجال أرسعين يوما فيخرج به الموتى (١) .

ولما ذكر هذين القياسين قال " ذلك بأن الله هو الحق ، وأنه
 يحيى الموتى " هذا هو النتيجة ، أى : كما بدأ الخلق وأحيى
 الأرض ، يحيى الموتى • ثم أحال بذلك على القدرة التامة فقال
 " وأنه على كل شىء قدير • وأن الساعة آتية لا ريب فيها " إثبات
 للقيامة لمحاسبة الناس ، والعدل فيهم " وأن الله يبعث من غنى
 القبور " تأكيد لما تقدم من أنه يحيى الموتى " (٢) .

(١) أخرجه مسلم في كتاب الفتن ، باب ما بين النفختين ، بلفظ (حدثنا
 أبو كريب محمد بن العلاء ، حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح
 عن أبي هريرة رضى الله عنه • قال : قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم " ما بين النفختين أرسعون " قالوا يا أبا هريرة : أرسعون
 يوما • قال : أبى • قالوا : أرسعون شهرا ؟ قال : أبى •
 قالوا : أرسعون سنة ؟ قال أبى • ثم ينزل الله من السماء ماء
 فينبثون كما ينبت البقل • • " .

انظر صحيح مسلم بشرح النووي ٩١/١٨ •

(٢) أنظر الورقة (١٤١ / ب) من الاشارات الالهية •

٢ - الإكسير في قواعد التفسير :

توجد نسخ هذا الكتاب في مكتبة قبة جلي زاده بتركيا ، ويوجد
فيم مصور عنها بمعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية ، وقد
نقل عن هذا الفيلم فيلم آخر لحساب مركز البحث العلمي بكلية الشريعة
والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة وعلى ظهر الورقة الأولى منها تملكات ، وهي
تقع في (١٥٠) ورقة متوسطة الحجم ، وقد كتبت بقلم معتاد ، وهي جيدة
وكاملة .

قال الطوفي في سبب تأليفه لهذا الكتاب : (أما بعد ، فإنه لم
يزل أن) يتلجلج في صدرى إشكال على علم التفسير ، وما ألحق
عليه أصحاب التفاسير ، ولم أر أحدا منهم كشفه فيما ألفه ولا نجاه فيما
نجاه فتقاضتني النفس الطالبة للتحقيق ، الناكية عن ختر الطريق لوضع قانون
يحول عليه ، ويصار في هذا الفن إليه فوضعت لذلك صدر هذا الكتاب
مردفا له بقواعد نافعة في علم الكتاب ، وسميته (الإكسير في قواعد التفسير) ...
ثم يقول : ولم أضح هذا القانون لمن يجمد عند الأقوال ، ويعتمد لكل من
أطلق لسانه وقال . بل وضعته لمن لا يفتربا المحال ، ويعرف الرجال
بالحق ، لا الحق بالرجال ، وجعلته بحسب الانقسام على مقدمة وأقسام .

أما المقدمة ففي بيان معنى التفسير والتأويل .

وأما الأقسام ، فأولها في بيان سبب احتياج القرآن إلى التفسير والتأويل .

القسم الثاني : في بيان العلوم التي اشتمل عليها القرآن ، وينبغي للمفسر النظر

فيها وصرف العناية اليها .

القسم الثالث : في علمي المعاني والبيان ، لكونهما من أنفـر علم القرآن

قد ذكر المؤلف علمي المعاني والبيان في القسم الثاني من ضمن العلوم التي يحتاج إليها المفسر، ولكنه خصها هنا بالقسم الثالث، وذكر السبب في ذلك وهو (كونهما من أنفـر علم القرآن) وهذا القسم أكبر أقسام الكتاب أتى فيه المصنف على جميع أقسام علم المعاني والبيان مخلصاً لها من كتاب (الجامع الكبير في صناعة المنظوم والمنثور) لأبي الفتح نصر الله بن محمد بن الأثير الجزري (١)

٣ - البليل في أصول الققه :

هذا الكتاب هو مختصر روضة الناظر وتوجد منه نسخة مسجلة على فيلم بمعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية (٢) كما توجد نسخة مصورة منه بدار الكتب الوطنية بالرياض وقد طبعته مؤسـسة النور بالرياض عام ١٣٨٣ هـ وقد ذكر فيه بعد الافتتاح منهجه في الكتاب فقال (... وأسألـك التسديد في تاليف كتاب في الأصول ، حجمه يقصر وعلمه يطول ، يتضمن

(١) هو : وزير السلطان الأفضل بن صالح الدين ولد عام ٥٥٨ هـ ومهر

في النحو واللغة ، وعلم البيان واستكثر من علم بحفظ الشعر ، وله مصنفات

عديدة مشهورة . توفي عام ٦٣٧ هـ .

— أنظر بنـخبة الـهـاة ٣١٥/٢ .

(٢) أنظر المصلحة في التشريع الاسلامي ص ٩٥ .

ما في الروضة القدامية الصادرة عن الصناعة المقدسية غير خال من فوائد زوائد، وشوارد فوائد في المتن والدليل والخلاف والتعليل، مع تقريب الألفهام على الألفهام، وإزالة اللبس عنه مع الإبهام، وحاولا لأكثر من علمه في دون شطر حجمه، مقرا له على ما هو عليه من الترتيب وإن كان ليس إلى قلبي بحبيب، ولا قريب (٠٠٠) ولم يقسم المؤلف مختصره هذا إلى أبواب وإنما ذكر مقدمة اشتملت على عدد من الفصول ثم بعد ذلك كان يعنون برؤوس الموضوعات الكبيرة كالكتاب والسنة، والاجماع والأمر والنهي ٠٠٠ الخ مهينا لما تشتمل عليه هذه الموضوعات على طريقة المسائل غالبا .

وقد رتب فصول المقدمة على النحو التالي :

الفصل الاول : في تعريف أصول الفقه وقد ذكر فيه تعريف أصول الفقه باعتبار كونه مفردا وباعتبار كونه مركبا .

الفصل الثاني : في التكليف . وقد ذكر تعريفه وبين أن شروطه قسمان فالأول شروط المكلف وقد ذكر تحت هذا القسم أربع مسائل في شروط المكلف والثانية في الكاسم على تكليف النائم والناسي والسكران . والثالثة في الكاسم على تكليف المكره والرابعة في الكاسم على تكليف الكفار .

أما القسم الثاني : فقد بين فيه شروط المكلف به . وذكر بعد ذلك خاتمة للفصل بين فيها بما إذا يكون التكليف وما هو متعلقه .

الفصل الثالث : في أحكام التكليف . وقد عرف فيه أولا (الحكم) ثم عرف الواجب وتكلم عن الفرق بينه وبين الفرض ثم تكلم على مسائل الواجب ، من انقسامه إلى معين

بالعومهم ، وإلى مضيق وموسع . وكذلك الكلام على مقدمة الواجب . . الخ .

وعرف بعده بالمندوب ثم الحرام ، وتكلم فيه على مسألة توارد الأمر والنهي على محل واحد ، وشال لذلك . ثم بعد ذلك عرف بالمكروه ثم بالمباح . وبين

فيه الخلاف في كونه مأموراً به أولاً ؟ وحكم الأعيان المنتفع بها قبل الشرع . ثم ذكر خاتمة لهذا الفصل عرف فيها بالحكم الوضعي ، وذكر أنه ينقسم إلى علة وسبب ، وشرط ، ثم عرف بكل منها ، ثم أردف ذلك ببيان ثلاثة أمور :

الأول : في تعريف الصحة والفساد .

الثاني : في تعريف الأداء والإعادة والقضاء .

الثالث : في تعريف العزيمة والرخصة .

الفصل الرابع : في اللغات :

قد عرف فيه باللغة ، ثم بعد ذلك ذكر أربعة أبحاث :

الأول : هل اللغة توقيف أو اصطلاح ؟

الثاني : ثبوت الأسماء بالقياس .

الثالث : في كون الأسماء تنقسم إلى وضعية، وعرفية، وشرعية ، ومجاز مطلق ، مع

تعريف كل منها .

الرابع : عرف فيه بالصوت واللفظ، والكلمة ، والكلام ، ثم ذكر انقسام الكلام

إلى نص، وظاهر، ومجمل ، مع التعريف بها .

ومعد أن أنهى المقدمة ، ابتدأ الكلام على الأصول ، فذكر أنها أربعة :

الكتاب والسنة ، والإجماع ، واستصحاب النفي الأصلي . وهذه الأصول

المتفق عليها .

ثم عرف الكتاب وذكر فيه خمس مسائل :

الأولى : في القراءات السبع ، وهل هي متواترة أولا ؟

الثانية : في الكلام على حجية المنقول منه آحادا .

الثالثة : في الكلام على وقوع المجاز في القرآن .

الرابعة : في الكلام على وقوع المعرب فيه .

الخامسة : في المحكم والمتشابه .

ومعد أن أنهى الكلام على مسائل الكتاب ، تكلم على السنة ، فذكر
تصريفها ، وأنها تنقسم إلى متواتر وآحاد . ثم عرف بالمتواتر وذكر فيه أربع
مسائل :

الأولى : في إفادة التواتر العلم .

الثانية : هل العلم المستفاد منه ضروري أو نظري ؟

الثالثة : هل تستوي كيفية استفادة العلم من الوقائع المختلفة ؟

الرابعة : في شروط التواتر .

ثم تكلم على القسم الثاني من أقسام السنة وهو الآحاد ، وعرف به بذكر

الخلافا في إفادته العلم ثم ذكر فيه اثنتي عشرة مسألة :

الأولى : في الكلام على جواز التعبد به عقلا .

الثانية : في الكلام على جواز التعبد به سمعا .

الثالثة : في شروط الراوي المقبول الرواية .

الرابعة : في رواية مجهول الحال

الخامسة : في بيان ما ذكر على أنه شرط في الراوي المقبول وليس كذلك .

- السادسة : في الجرح والتعديل وما يعتبر فيهما •
- السابعة : في تعريف الصحابي وأن الصحابة عدول •
- الثامنة : مراتب رواية الصحابي ، ومرتبات رواية غيره •
- التاسعة : زيادة الثقة
- العاشر : مرسل الصحابي ومرسل غير الصحابي •
- الحادية عشر : خبر الواحد فيما تعم به البلوى •
- الثانية عشرة : رواية الحديث بالمعنى •

ومعد ذلك ذكر مباحث النسخ وظل لذكره في هذا الموضع، بأن
النسخ لما كان لاحقاً للكتاب والسنة عقبهما بذكره • وقد عرفه أولاً ثم ذكر
فيه سبع مسائل وخاتمة •

- المسألة الأولى : جواز النسخ عقلاً وشرعاً ، ووقوعه •
- المسألة الثانية : نسخ التلاوة والحكم ، ونسخ أحدهما •
- المسألة الثالثة : نسخ الأمر قبل التمكن من الفعل •
- المسألة الرابعة : الزيادة على النص •
- المسألة الخامسة : نسخ العبادة إلى غير بدل •
- المسألة السادسة : نسخ الكتاب والسنة بمثلها ، وبغيره ، والخلاف فيه •
- المسألة السابعة : نسخ الإجماع والنسخ به •
- أما الخاتمة فقد ذكر فيها الكيفية التي يعرف بها النسخ •

ومعد النسخ ذكر الأمر والنواهي • فعرف الأمر أولاً • وبين هل له صيغة
أولاً • ثم ذكر فيه عشر مسائل وخاتمة •

- المسألة الأولى : الأمر المجرد عن قرينة ، ماذا يقتضى ؟
- المسألة الثانية : الأمر بعد الحظر •
- المسألة الثالثة : الأمر المطلق هل يقتضى التكرار ؟
- المسألة الرابعة : الأمر بالشئ هل هو نهى عن أضداده ؟
- المسألة الخامسة : الأمر المطلق هل يقتضى الغور ؟
- المسألة السادسة : هل يسقط الواجب المؤقت بغوات وقته ؟
- المسألة السابعة : مقتضى الأمر حصول الأجزاء بفعل المأمور به بشرطه •
- المسألة الثامنة : الأمر لجماعة يقتضى وجوه على كل واحد منهم •
- المسألة التاسعة : ما ثبت فى حقه عليه السلام من الأحكام ، أو خوطب به تناول أمته، وما توجه إلى أصحابه تناول غيره مالم يقيم مخصص •

المسألة العاشرة : تعلق الأمر بالمعذور به فى طلب الفعل منه حال عدمه •

أما الخاتمة فقد ذكر فيها الخلاف فى صحة الأمر بما علم الأمر انتفاء شرط وقوه • وذكر بعد ذلك النهى فعرفه وأحال على مسائله على الأمر، ثم ذكر —————
الخلاف فى اقتضائه الفساد أو البطلان أو غيرها •

وذكر بعد النهى العموم والخصوص • فعرف أولا العام ، وبين فى أى شئ يكون العموم • ثم ذكر أقسام ألفاظ العموم وست مسائل تتعلق بالعموم :

المسألة الأولى : أقل الجمع.

- المسألة الثانية : هل العبارة بعموم اللفظ أو بخصوص السبب •
- المسألة الثالثة : هل يعم نحو قول الراوى " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزاينة، وقضى بالشفعة " ؟

المسألة الرابعة : هل خطاب الناس والمرء منين ثم العبيد والنساء ؟

المسألة الخامسة : هل العام بعد التخصيص حجة ؟

المسألة السادسة : الخطاب العام يتناول من صدر منه • • •

ثم عرف الخاص بعد ذلك ، وقال بأن الخصصات تسعة :

- | | | |
|------------|-----------------|----------------------|
| ١ - الحس | ٢ - العقل | ٣ - الإجماع |
| ٤ - النص | ٥ - المفهوم | ٦ - فعله عليه السلام |
| ٧ - تقريره | ٨ - قول المحابي | ٩ - قياس نبي خاص |
- حيث يقدم على عموم نص آخر عند البعض •

ومعد تعداد المخصصات ذكر خاتمة في ترجيح العمومات عند التعارض ثم ذكر الاستثناء فعرفه وبين شروطه ، وإلى أى شىء يعود إذا تعقّب جملاً متعاطفة •

ثم عرف الشرط ، والمطلق ، والتقيّد ، والمجمل ، والمبين وذكر خاتمة في تعريف نحوى اللفظ ، وأضرابه ، ودرجات دليل الخطاب • ثم ذكر الإجماع فعرفه وبين أن فيه عشر مسائل وخاتمة :

- المسألة الأولى : من يعتبر قوله في الإجماع ومن لا يعتبر •
- المسألة الثانية : في بيان أن الإجماع لا يختص بالصحابة •
- المسألة الثالثة : في أن الإجماع لا ينقسم بسبب بقول الأكثر •
- المسألة الرابعة : هل يعتبر قول التابعى المجتهد المعاصر في إجماع الصحابة ؟
- المسألة الخامسة : هل يشترط لصحة الإجماع انقراض العصر ؟
- المسألة السادسة : إذا اشتهر في الصحابة قول بعضهم ولم ينكر هل يكون إجماعاً ؟

المسألة السابعة : إذا اختلف مجتهدو عصر على قولين ، فهل لمن بعدهم إحداث قول ثالث ؟

المسألة الثامنة : هل اتفاق التابعين على أحد قولي الصحابة إجماع ؟

المسألة التاسعة : اتفاق الخلفاء الأربعة •

المسألة العاشرة : لابد للإجماع من مستند •

أما الخاتمة ففي بيان أن الإجماع إما نطقي ، أو سكوتي ، وحكم من ينكر شيئاً منهما •

ثم ذكر الأصل الأخير من الأصول المتفق عليها وهو استصحاب الحال وبين حقيقته ، وما يتعلق به ، ثم ذكر مسألة لزوم الدليل لنا في الحكم والخلاف فيها •

ثم شرع في الكلام على الأصول المختلف فيها ، فذكر أنها أربعة :

١ - شرع من قبلنا إذا لم يرد نسخه ، هل هو شرع لنا ؟

٢ - قول الصحابي إذا لم يظهر خلافه ، هل يقدم على القياس ؟

٣ - الاستحسان ، ماهو ؟ والخلاف في اعتباره •

٤ - الاستصلاح ، تعريفه ، وتقسيمه ، والخلاف فيه •

ومعه شرع في الكلام على القياس :

فعرّفه ، وذكر أركانه ، والخلاف في جواز التمسك به عقلاً وشرعاً

ثم ذكر شروط كل ركن من أركانه ، ثم أقسام تخلف الحكم من العلة ثم أقسام الحاق المسكوت عنه بالمنطوق به •

ثم ذكر طرق استنباط العلة ، وردها إلى النص والإجماع والاستنباط ،
 وذكر تحت النص ، التصريح بالتعليل والإيماء ثم ذكرت تحت الإيماء ستة
 أقسام . وذكر تحت الاستنباط ثلاثة أنواع : ١- المناسبة ٢- السير
 ٣- الدوران . وبعد ذلك ذكر خاتمة تضمنت أن أطراد العلة لا يفيد
 صحتها وسلامتها . ثم ذكرت تنبيهها فيما يجوز أن يكون علة وفي جريان
 القياس في الأسباب والكفارات والحدود ، وبين الخلاف فيه ، ورجح
 جوازه فيما ذكر . وعده ذكر الاسئلة الواردة على القياس وبين ان المعتبر
 منها اثنا عشر سوء الا وهي :

- | | | |
|-----------------|-------------------------|-------------------|
| ١- الاستفسار | ٢- فساد الاعتبار | ٣- فساد الوضع |
| ٤- المنع | ٥- التقسيم | ٦- المطالبة |
| ٧- النقص | ٨- القلب | ٩- المعارضة |
| ١٠- عدم التأثير | ١١- التركيب من المذهبين | ١٢- القول بالموجب |

ورتيب هذه الاسئلة أولى اتفاقا وفي وجوه خلاف .
 بعدم أن أنهي الكلام على القياس ، أخذ في الكلام على الاجتهاد . ثم
 فعرّفه ثم بين شروط المجتهد ومسألة تجزؤ الاجتهاد ، وذكر فيه سبع مسائل :
 الاولى : هل يجوز تعبد بالتعبد بالاجتهاد في زمن النبي عليه السلام ؟
 الثانية : هل يجوز تعبد النبي عليه السلام بالاجتهاد فيما لانص فيه ؟
 الثالثة : هل الحق واحد أم متعدد ؟
 الرابعة : إذا تعارض دليلان عند المجتهد ، ولم يتمكن من الترجيح ، فماذا يفعل ؟
 الخامسة : هل للمجتهد أن يقول قولين في مسألة واحدة وفي وقت واحد ؟

السادسة : هل يجوز للمجتهد تقليد غيره فيما لم يجتهد فيه ؟
 السابعة : إذا نص المجتهد على العلة فحكمها مذهب له حيثما وجدت ، وإذا لم ينص عليها فلا ، وإن أشبهتها •

وتكلم بعد ذلك على التقليد .

فعرفه وبين ما يجوز فيه التقليد وما لا يجوز فيه ثم ذكر مسألتين :
 الأولى : أن المقلد يقلد من علم أو ظن أهليه للاجتهد أما المجهول حاله فلا •

الثانية : هل يسأل المقلد كل مجتهدى البلد ، أو بعضهم ؟
 ثم ختم الكلام بالقول فى ترتيب الأدلة وال ترجيح ، فعرف كلاً من الترتيب وال ترجيح ثم بين أن مجال الترجيح الأدلة الظنية ، وأنه لا مدخل له فى القطعيات •

ثم بين أن الترجيح اللفظى إما من جهة السند أو المتن أو القرينة • فذكر فى الأول أنه يقدم المتواتر على الآحاد •

وفى الثانى ذكر أن مبنى الترجيح فى تفاوت دلالات العبارات فيرجح النص على الظاهر • • وهكذا •

أما الثالث : فيرجح المجرى على عمومى على المخصوص ، والمتلقى بالقبول على ما دخله التكثير وما عمل به الخلفاء الراشدون على غيره •

ثم ذكر أخيراً ترجيحات الأئمة فذكر أنها تعود إما إلى الأصل وإما إلى العلة وإما إلى القرينة المعاصرة •

فالأول يقدم فيه ماثبت بالإجماع على ماثبت بالنص ، ثم ماثبت بالقـرآن
أو متواتر السنة على ماثبت بأحاديثها . . . وأما الثاني فتقدم العلة المجمع عليها
على المنصوصة ، والمنصوصة على المستنبطة . . . أما الثالث فتقتضي اقترن بأحد

الطرفين المتساويين قرينة عقلية ، أو لفظية ، أو حالية ترجح على الآخر .

والكتاب محرر العبارة ، جيد السبك ، غزير في مادته العلمية ، وهو
دليل على تمكن صاحبه من فن الأصول ، وسيأتي الكلام على منهجه ومزايده فسي
الباب الثالث .

٤ - شرح الاربعين النووية :

توجد لهذا الكتاب نسختان ضمن المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية
إحدهما برقم (٣٢٨) وثقع في (٢٢٥) ورقة والثانية برقم (٤٤٦) وثقع
في (١٨٤) ورقة وتاريخ نسخ الأول مجهول . أما الثانية فهي في عام ١٠٢٣ هـ
وذكر في آخر الكتاب أنه ألف في قوص عام ٧١٣ هـ .

قد ذكر الطوفي في مقدمته قوله (وأما بعد (١) فهذا - إن شاء الله
- إمام نافع ، وتأليف جامع ، يشتمل على شرح الأحاديث التي جمعها
الشيخ الإمام العالم الفاضل ، محيى الدين ابوزكريا النواوى رضى الله عنه
وهن سائر علماء المسلمين ، إذ كانت كالمعين والينبوع لعلم الأصول والفروع .
موضحا لما تضمنته من المشكلات والنواميس ، كاشفا عما اشتملت عليه من السنن

(١) الورقة (١ ، ١٨٤) من المخطوط رقم (٤٤٦) نقلا عن كتاب المصلحة

والفرائض . . . وأرجو من الله عز وجل أن يأتي هذا الإملاء بحرا يقذف بهتائم
درره، ونفائس لآله وجواهره وأن يكون كالقواعد الكلية للدين ، والمرتبـح
المرىء والشراب الروى لطلبة المسلمين .

فأوصيك أيها الناظر فيه المحيى طرقة في أشنائه ومطاوبه ، ألا تسارع
إلى إنكار خلاف ما ألفه وهمك وأحاط به علمك ، بل أجد النظر وجدده ، وأعد
الفكر ثم عاوده ، فإنك حينئذ جد ير بحصول المراد ومن يهد الله فماله
من ضل (١) ، ومن يضل الله فماله من هاد (٢) (

قد أوضح الطوفى في طريقته في هذا الكتاب فقال :
(التزمت في هذا الشرح ما وقفت لالتزامه ، وأسأل الله عز وجل التوفيق
لإنتمائه ، وهو أنى أعيد إلى كل حديث فأتكلم عليه لفظا ومعنى من جهة
اللغة ، والأمول والفروع ، والمحقول ، والمنقول ، وأرد معناه إلى
ما يناسبه من آى الكتاب متوخيا للتحقيق والصواب ، متصرفا في ذلك
بقانون أصول الفقه من تخصيص عام ، وتعميم خاص ، وتقييد مطلق ، وإطلاق
مقيد وتبيين مجمل وغير ذلك . وإن عارض الحديث معارض من كتاب أو سنة
تلطفت في دفع التناقض ، وكشف شبهة التعارض إلى غير ذلك من الفوائد
إلى تنسج في مواضعها وتجميع القريحة إلى تقريب شاسعها وكل ذلك
بحسب مهلى من العلم وما أوتيته من الفهم) (٣)

(١) مأخوذ من سورة الزمر آية (٣٧) .

(٢) مأخوذ من سورة غافر آية (٣٣) .

(٣) الورقة (٣) من شرح الاربعين - نقلا عن كتاب المصلحة في التشريع

وهذا الكتاب هو الذي ذكر فيه رأيه في الصلحة عند الكلام على حديث
 " لا ضرر ولا ضرار " وهو الحديث الثاني والثلاثون منه . ولعله يدو واضحا
 من مقدمته أنه يحمل آراء جديدة لم تعهد من قبل ، كما يدو أيضا أن فن
 الرجل هو أصول الفقه ولذلك حاول أن يقرر ببعض مباحثه في شرح الحديث
 فهو يقول (مقصفا في ذلك بقانون أصول الفقه ٠٠) ولا غرابة في ذلك
 ففن المرء يثلب عليه كما قيل .

٥ - شرح مختصر الروضة :

توجد لهذا الكتاب نسخ عديدة في المكتبة الظاهرية بدمشق
 ومكتبة الاوقاف العامة ببغداد ومكتبة الحرم المكي بمكة المكرمة .
 أن وصف النسخ الدمشقية : يوجد بالمكتبة الظاهرية ثلاث نسخ من شرح
 الطوفي على مختصر الروضة : الاولى : تحت رقم ٢٦٩٨ وهي ناقصة حيث
 لا يوجد منها إلا الجزء الأول وتقع في (١١٣) ورقة من الحجم الكبير وخطها
 ردي ولم يذكر فيها تاريخ نسخها ، وهي تبديء من أول الكتاب وتنتهي بالكلام
 على المكروه من أقسام الحكم . ويوجد فيلم مصور عنها بالمكتبة المركزية بشطر
 جامعة الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة .

والثانية : تحت رقم (٥٨٥٣) وهي نسخة تامة جيدة وخطها معتاد وتقع
 في مجلد واحد كبير وعدد أوراقها (٢٨٥) ورقة ، وعليها تملكات ، وفي
 نهايتها ترجمة للطوفي منقولة عن الأنس للجليل بتاريخ القدس والخليل
 وقد جاء في نهايتها : فرغ من تعلية هذا الكتاب لنفسه ، أقترع عباد الله

وأحوجهم اليه عند حلول رسمه أحمد بن عبد الله العسكري نمبراً ،
الحنبل مذهباً ، غفر الله له ولوالديه ولمن دعا له وترحم عليه .

ووافق الفراغ منه نهار الخميس سلخ شهر رمضان المعظم قدره من
شهور سنة سبعين وثمانمائة ، وقد صورت هذه النسخة لنفسى .

أما الثالثة ، فتكون من جزء ين يحمل الجزء الأول منها رقم (٢٨٩١)
والثاني رقم (٢٨٩٢) . وهى نسخة تامة جيدة وخطها معتاد ، ويتكون
الجزء الأول من (٢٥١) ورقة . والثاني من (٢٢٢) ورقة . وقد كتب
على ظهر الورقة الأولى من الجزء الأول : وقف أحمد بن يحيى النجدى بمدرسة
أبى عمر فى الصالحية ، إلا أن تاريخ نسخها غير معروف ، وقد صورت هذه النسخة
لنفسى .

ب - وصف نسخة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد :

تقع هذه النسخة فى (٢٠٥) ورقة ، وتاريخ نسخها فى عام ٨٢٨ هـ
ولا يوجد إلا المجلد الأول منها ، وقد كتب على الورقة الأخيرة منه مختصر
الروضة ، وشرحه ثلاث مجلدات للشيخ سليمان بن عبد القوى الطوفى ، وينتهى
هذا الجزء عند الكلام على مسائل الكتاب ، وهى نسخة جيدة مقابلة وخطها
واضح وهى ظهر الورقة الأولى منه تملكات . وقد صورت هذه النسخة لنفسى .

ج - النسخة المكية :

توجد هذه النسخة بمكتبة الحرم المكى تحت رقم (٤٦) أصول فقهِه
والموجود منها الجزء الثانى وهو يتدىء من الكلام على الجرح والتعديل من

مباحث السنة • وينتهي بأول القياس ، وعلى ذلك فاصل هذه النسخة
ثلاثة أجزاء ، والجزء الموجود يقع في (٢٢٥) ورقة من الحجم الكبير • وقد
كتب عام ٢٩٩ هـ بخط أحمد بن علي الشجري الشافعي ، وعلى ظمــــر
الورقة الأولى منه كتب : الجزء الثاني من شرح الروضة في أصول الفقه ،
وهو خطأ ، لأنه ليس شرحا للروضة وإنما شرح لمختصرها • وقد كتبت أوائل
المسائل بمداد أحمد وخطها نسخي جميل •

هذا ما يتعلق بنسخ شرح الطوفى الموجودة • وقد تقدم أن الطوفى فى
هذا الشرح انتقد بشدة التقسيمات التى ذكرها الاصليون للمصلحة
المرسلة عند كلامه على المصلحة وسيأتى الكلام على هذا الشرح فى الباب الثالث •

٦ - الصفة الغضبية فى الرد على منكرى العربية :

توجد هذه الرسالة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٢٨) مجاميع ،
وتقع فى (٨٨) ورقة وقد ألفها الطوفى إبان فترة إقامته فى قوس ، وقد
قسمها إلى مقدمة وأربعة أبواب :

أما المقدمة فقد تحدث فيها عن حقيقة الأدب وضما واصلاحا ومن أى شىء
اشتق •

والباب الاول : بين فيه السبب الموجب لوضع قانون العربية ، ومن
وضعه •

والباب الثانى : فى بيان فضل العربية ، والاستدلال عليه من الكتاب
والسنة والآثار وصريح العقل •

والثالث : لبيان فضل من تحلى بهذا العلم وذم من عطل منه ،
أو أخطأ فيه .

أما الباب الرابع : فقد خصصه لبيان كون هذا العلم أصلاً من أصول
الدين ، ومحمداً من معتمدات الشريعة . (١)

٧ - مختصر الترمذى :

يوجد هذا الكتاب بدار الكتب المصرية ، ويتكون من جزئين ، الأول
يقع فى (٢٤٠) ورقة ، ولكنه ناقص من أوله . والثانى ينقص ورقات من
آخره ، وهو مقارب لحجم الاول ، وخطهما واحد . وقد ذكر ناسخه
فى نهايته أنه نقله عن نسخة بخط المؤلف ، وأنه قد فرغ من نسخها فى
عام ٧٠٢ هـ . وهى نسخة شبه ممزقة ولا يستفاد منها بوضعها الحال
ولذلك فاعارتها ممنوعة . (٢)

وهناك كتب أخرى نقل الدكتور مصطفى زيد عن بروكلمان أنها توجد
بمكتبات تركيا ، ولكن لم يتيسر الاطلاع عليها ، وهى : معراج الأصول
إلى علم الأصول ، ومختصر الروضة ، وتعليق على الأناجيل .

ونقل عن بروكلمان أيضاً أن بعض المستشرقين كتب عن كتاب

(١) أنظر رسالة المصلحة فى التشريع الاسلامى ص ١٠٤

(٢) أنظر رسالة المصلحة فى التشريع الاسلامى ص ١٠٤ - ١٠٥

موائد الحيس في شمر امرئ القيس (١) .

هذه هي الثروة العلمية التي خلقها الطوفي وهي تدل ولا شك على

حقيقتين هامتين :

الاولى : سعة علمه وتعدد فنونه .

الثانية : اعتداده بنفسه ، وجرائته ، وحرية في ابداء رايه كما يتضح ذلك من مقدمات كتبه ومن ثناياها . وان كان ذلك لا يثبت له العصمة ، ولا يمنع من مناقشته فيما اخطأ فيه ، فانه مامن احد الا وهوراد او مردود عليه . وقد حان الوقت الان للحديث عن علاء الدين الكنانى شارح مختصر الطوفي .

(١) انظر رسالة المصلحة في التشريع الاسلامي ص ٩٣ ، ٩٤ . وقد ذكر

الدكتور مصطفى زيد في ص ٩٤ من كتابه أن بركلمان ذكر أن كتاب : إيضاح البيان عن معنى أم القرآن ، وكتاب حلال المقد في أحكام المعتق قد طبع في القاهرة ، ولكنه أفتاد بأنه بعد البحث لم يعثر لهذين الكتابين على أثر وأنا أيضا لم أعرف عنهما شيئا .

واني أقدر هنا أنني مدين لفضيلته بالتعرف على كتب الطوفي التي لم يتح لي الاطلاع عليها . وقد نقلت التعريف بها عن كتابه فله جزيل الشكر .

(الباب الثانى)

علاء الدين الكنانى المسقلانى

حياته ، وآثاره العلمية

يشتمل هذا الباب على عدة فصول :

الفصل الاول : اسمه ، ومولده ، ونشأته .

الفصل الثانى : طلبه للعلم وشيوخه .

الفصل الثالث : صفاته ، وثناء الناس عليه ، ووفاته .

الفصل الرابع : آثاره العلمية

(الفصل الاول)

اسمه • ومولده • ونشأته

هو أبو الحسن علاء الدين علي بن محمد بن محمد بن علي بن عبد الله
ابن أبي الفتح الكنانى ، المسقلانى ، الحنبلى •

ولم تتفق الكتب التى ترجمت له على السنة التى ولد فيها ، فقد ذكر
حفيدة أحمد بن نصر الله الكنانى (١) ، فى ترجمته له فى مقدمة شرح
مختصر الروضة ، أنه ولد فى سنة ٧٢٠ هـ وذكر الإمام ابن حجر فى كتابه
إنباء الخمر بأبناء الخمر ، أنه ولد فى سنة بضع عشرة • وسبع مائة
وقد تابعه على ذلك ابن العماد فى شذرات الذهب ، وكذلك صاحب
كتاب السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة • (٢)

(١) هو شيخ الإسلام أحمد بن نصر الله بن أحمد بن محمد بن عمر
البغدادى ثم المصرى الحنبلى ، شيخ الحنابلة فى زمانه ولد عام
٧٦٥ هـ ، وسمع من والده ومن غيره ، وعنى بالحدیث ثم انتقل إلى القاهرة
وسمع بها من مشائخ منهم البلقينى ، والعراقى ، وأخذ بالشام عن
ابن الملقن وابن رجب ، وكان متضلعا بالعلوم الشرعية ، وله
مصنفات حسنة • توفى عام ٨٤٤ هـ •

انظر شذرات الذهب ٢٥٠/٧

٢٤٢/٦

(٢) انظر إنباء الخمر ١ : ١٢٣ ، ١٢٤ وشذرات الذهب/السحب

الوابلة لمحمد بن عبد الله بن حميد الحنبلى ص ١٧٣ •

والذى يترجح عندى ، ما ذكره ابن نصر الله من أن مولده كان فى سنة
 ٧٢٠ هـ ذلك أن ابن نصر الله حفيده ، ومن نفس الأسرة التى ينتمى إليها
 علاء الدين ، وهو الذى بيض الشرح وجمعه من أوراق مؤلفه . فلا يبعد
 أنه اطلع فى ضمن هذه الأوراق على تاريخ مولد جده ، وأنه عرف ذلك
 بالتقل عن بعض أفراد الأسرة فما ذكره تسكن إليه النفس أكثر .

وتعتبر الترجمة التى ذكرها ابن نصر الله لجده أهم مصدر لمعرفة تاريخ حياته
 وذلك لقلّة من كتبوا عنه ، ولأن فيها أشياء لا توجد فى غيرها ، من ذكره
 لبعض رحلاته وشيوخه الذين تلقى عنهم وكيف تولى القضاء وبعض مؤلفاته
 ... الى غير ذلك .

والمعجب من إهمال صاحب كتاب (قضاء دمشق) (١) له وهدم ذكره مع

أنه ولى قضاء الحنابلة بالشام قرابة خمس سنين وكذلك صاحب كتاب (المدارس
 فى تاريخ المدارس) (٢) مع أنه عدد مدارس المذاهب المختلفة ومنهم الحنابلة

(١) هو : شمس الدين محمد بن على بن طولون ولد عام ٨٠٨ هـ وتوفى عام ٩٥٣ هـ

وكان ذا ثقافة واسعة وله مشاركة فى علوم كثيرة واشتهر بالتاريخ واسم كتابه
 هذا (الشعر البسام فى ذكر من ولى قضاء الشام) . وقد طبعه المجمع
 العلمى العربى بدمشق عام ١٩٥٦م بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد .

(٢) هو : عبد القادر بن محمد النعمين الدمشقى . المتوفى عام ٩٢٧ هـ .

وقد طبع كتابه هذا المجمع العلمى العربى بدمشق عام ١٣٧٠ هـ
 بتحقيق جعفر الحسنى .

وذكر ضمن ذلك من ولى القضاء منهم ، ولكنه لم يذكر اليه تولى علاء الدين الكنانى للقضاء ، مع ألا عرضت في (ج ٢ ص ٤١) عن الكنانى على ترجمة القاضي شمس الدين النابلسى حيث ذكر أنه قدم من دمشق بعد السبعين وقاضى الحنبلى أد ذاك علاء الدين على المسقلانى .

ولانسفنا كتب التراجم التى تكلمت عنه بالكثير عن نشأته ، وداية طلبه للعلم والشىء الوحيد المعروف عنه ، ما ذكره حينئذ حفيده ابن نصر الله من أنه انتقل الى القاهرة فى المحرم سنة تسع وثلاثين (١) ، إذ يمكن أن يستفاد منه ان المدة التى سبقت مقدمه القاهرة كانت ببلده نابلس .

كما أنا لانجد من المعلومات عن أسرته ، إلا أنه قد تزوج ابنة القاضى موفق الدين الحنبلى القاضى ، كما يشير الى ذلك حفيده ابن نصر الله فى ترجمته له : فإنه ذكر أنه ناب عن صهره موفق الدين فى الحكم كما تزوج ابنة أبى الحزم ابن القلانسى أيضا (٢) وأن له ولدا اسمه عبد الله ذكره ابن حجر فى نهاية ترجمته لعلاء الدين الكنانى (٣) ، حيث قال : (وهو والد شيخنا جمال الدين عبد الله بن علاء الدين الجندى) (٤) . وعبد الله هذا من

(١) انظر الورقة (٢ / أ) من شرح الكنانى على مختصر الروضة .

(٢) انظر الورقة (٢ / ب) من شرح الكنانى على مختصر الروضة .

(٣) انظر إنباء الفهر ١٢٤ / ١

(٤) ولد عام ٧٥٠ هـ وثقه واحب الرواية وكان ذا سميت حسن وديانة

توفى بالقاهرة عام ٨١٧ هـ .

انظر شذرات الذهب ١٢٥ / ٧ .

زوجته ابنة ابن الحزم القلانسي (١) ، وبنينا اسمها عائشة هي أم ابن نصر الله
كما ذكر ذلك في نهاية نسخة شرح جدة على مختصر الروضة التي بيضاها (٢) .
ولا يعلم ان كان قد تزوج غيرها من الزوجتين ، أو أنه لم يولد له غير هذا بن .

-
- (١) انظر شذرات الذهب في الموطن المتقدم .
(٢) جاء في آخر نسخة الشرح (وقد فرغ من المبيضة من مسودة المصنف جد المبيض
رحمه الله حفيده من ابنته عائشة التقير الى الله الغنى : احمد بن ابراهيم
بن نصر الله . .)
انظر الورقة (١٤١/ب) .

(الفصل الثانى)

طلبه للعلم وشيوخه

ولد علاء الدين الكنانى - كما تقدم - بنابلس عام ٧٢٠ هـ . ويذكر ابن نصر الله أنه دخل القاهرة فى عام ٧٣٩ هـ ، ومعنى ذلك أن سنة فى ذلك الحين كانت تقارب التاسعة عشرة هـ إلا أن من ترجموا له - على قلتهم - لم يتكلموا عن هذه المدة وأين قضاها وكيف ؟ وماذا تعلم فيها ؟ ومن لقي من الشيوخ ؟ وإن كان الظاهر أنه قضاها ببلده بنابلس ولعله قد قرأ فيها القرآن وتلقى مبادئ أولي على بعض مشائخ بلده .

وعندما دخل إلى القاهرة بدأت مرحلة التحصيل الحقيقية فقد حفظ مختصر الخرقى فى الفقه ، وعمدة ابن مالك فى النحو ، وحفظ المحرر لابن تيمية والسيرة لعزالدين ابن جماعة ، والنقح لابن حمدان فى أصول الفقه كما أنه أخذ الفقه عن عدد من العلماء البارزين فى خذهب الحنابلة فى ذلك الوقت ، ومن أهمهم القاضى موفق الدين عبد الله بن محمد قاضى الحنابلة فى مصر فى وقته وقد صحبه علاء الدين كثيرا ، وعلت رتبته عنده ، وزوجه بابنته وولاه مشيخة الخانقاه بالكبش ، ومشيخة جامع القلعة وبعض إعادات المدارس والتدريس كما أن موفق الدين كان ينييه عنه فى الحكم فترة غيابه .

كذلك لازم علاء الدين الإمام ابن القيم كثيرا وسمع منه وعلق عنه جملة من تصانيفه . كما أنه أخذ النحو والحديث عن عدد من مشاهير وقته .

وقد أقام بالقاهرة منذ دخوله إليها إلى أن قلد قضاء الحنابلة بدمشق فى عام ٧٢٠ هـ ، أى نحو من إحدى ثلاثين سنة لم يخادرها إلا فى رحلة

علمية الى الشام سمع فيها من ابن القيم ومن غيره . وحصل فيها على عدد من الإجازات ثم عاد إلى القاهرة (١) .

وأشهر شيوخه الدين أخذ عنهم مايلي :

١ - القاضي عبد الله بن محمد بن عبد الملك بن عبد الباقي المقدس موفق الدين الحنبلي . ولد في حوالى عام ٦٩٠ هـ - واشتغل بالقضاء وسمع الحديث بدمشق ومصر ومكة ، وتقدم في الفقه حتى برع في معرفة المذهب ، ثم تحول إلى القاهرة ، وولى القضاء بها في عام ٧٣٨ هـ . وكان شهيرا لا يحصى أحدا كثير الانصاف نزيها صارما . وقد امتدت فترة ولايته قرابة ثلاثين عاما وتوفي عام ٧٦٩ هـ . (٢)

٢ - أبو حيان النحوى : محمد بن يوسف بن على الخرناطى الأندلسى - وقد تقدمت ترجمته - قرأ عليه علاء الدين عمدة النحولا بن مالك أول دخوله إلى القاهرة . (٣)

٣ - عزالدین ابن جماعة : عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم الكنانى الشافعى ولد عام ٦٩٤ هـ وتلقى عن عدد كبير من الشيخ قبيل

(١) انظر مقدمة شرح الكنانى على مختصر الباقى الورقة (٢ / أ)

(٢) انظر ترجمته في رفع الاصراع عن قضاة مصر للإمام ابن حجر القسم الثانى

٢٩٨ - ٣٠٠

(٣) انظر مقدمة شرح الكنانى الورقة (٢ : أ) .

إنهم بلغوا (١٣٠٠) في بلدان مختلفة ، وكان حسن الأخلاق كثير الفضائل وقد ولي قضاء مصر عام ٧٣٨ هـ . وقى به إلى أن استمعى منه في عام ٧٦٦ هـ . وكانت له مصنفات عديدة وقد قرأ عليه (١) علاء الدين كتابه في السيرة ولا زمه طويلا . وكانت وفاته بمكة عام ٧٦٧ هـ .

٤ - ابن القيم : هو الامام شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الشهير بابن قيم الجوزية . ولد في عام ٦٩١ هـ وقد سمع الحديث واشتغل بالعلم وصرع في علوم متعددة لاسيما التفسير والحديث والأصول ، وقد لازم شيخ الإسلام ، وكان كثير العبادة والابتهال حسن الخلق ، لا يؤذى أحدا ولا يحقد على أحد . ~~وقد تولى القضاء في~~ غلبت فنون متعددة ، سارت بها الركبان وانتفع بها الطلاب في زمنه وسعده . وقد التقى به علاء الدين إبان مجيئه إلى مصر وسمع منه بها ثم لما عاد إلى دمشق رحل علاء الدين إليها وقرأ عليه كثيرا من تصانيفه .
(٢)
وقد توفي ابن القيم رحمه الله في عام ٧٥١ هـ .

٥ - عبد الرحمن بن عبد الهادي : ابن قدامه الصالح ، سمع من التقى سليمان وأبى نصر الشيرازي ، والحجار وغيرهم وحدث . توفي عام ٧٨٩ هـ (٣)

(١) انظر ترجمته في الدرر الكامنة ٢ : ٤٨٩ ÷ ٤٩١ .

(٢) انظر الهداية والنهاية ٢٣٤/١٤ ، ٢٣٥ .

(٣) انظر الدرر الكامنة ٣/٣٤٠ .

٦- العرض (١) .

٧- الميدومى (٢) :

٨- أبو الحزم القلانسى : محمد بن محمد بن ابنى الفتح الحنبلى ولد عام ٦٨٣ هـ ، سمع كثيرا ، وحدث كثيرا ، واشتهر حتى صار مسند الديار المصرية فى زمانه ، كان خيرا دينيا ، متواضعا ، وقد ولى بعض امور القضاء بمصر . وهو ممن سمع منهم علاء الدين الحديث توفى فى عام ٧٦٥ هـ (٣) .

٩- البرهان الرشيدى : ابراهيم بن لاجين بن عبد الله الاغرى النهوى ، أخذ عن أكابر علماء وقته ، وحصل رتبة عالية فى علوم كثيرة منها :

(١)

والعرض هذا منسوب اليها ، ولكنى لم أقف على اسمه ، ولا على شىء من ترجمه حياته .

(٢)

(٣) أنظر الدرر الكامنة ٣٥٣ / ٤ .

التفسير والنحو ، والطب ، والقراءات . وكان خيرا كريما متوددا ، متواضعا
ولد في عام ٦٧٣ هـ . وتوفي عام ٧٤٩ هـ . وقد أخذ عنه علاء الدين النحو (١)

١٠ - ولي الدين الملوى : أبوه الله محمد بن إبراهيم العثمانى
الديباجى الشافعى ولد عام ٧١٣ هـ ، وسمع من عدد من العلماء ، وشرع
فى فنون العلم . وكانت نشأته بدمشق ، ثم انتقل الى مصر ، ودرس بها
وصنف مصنفات عديدة ، وانتفع به خلق كثير . وقد صجبه علاء الدين
الكنانى ، وقويت صلته به ، ولما تولى علاء الدين القضاء عن غير رغبة منه
صنف ولي الدين هذا كتابه (رفع الملام عن أحكام الانام) (٢) من أجل
علاء الدين الكنانى . وقد توفي عام ٧٧٤ هـ . (٣)

١١ - أحمد بن على الجزرى : الهكارى

ولد فى عام ٦٤٩ هـ ، وأخذ العلم عن الأكابر وسكن حماة ، ثم دمشق
وقد استفاد منه عدد كبير من الطلبة ، وصارت الرحلة إليه وكان كبير العبادة
توفى عام ٧٤٣ هـ (٤)

وبالإضافة إلى ما تقدم فقد أجاز لعلاء الدين عدد من مشاهير

وقته منهم :

(١) انظر السلوك لمعرفة دول الملوك للقريزى ج ٢ القسم الثالث ص ٧٩١ ،

وفيه الوعاة للسيوطى ١ : ٧٣٤ .

(٢) انظر مقدمة شرح الكنانى الورقة (٢ / أ) .

(٣) انظر شذرات الذهب لابن العماد الحنبلى ٦ : ٢٣٣

(٤) انظر الدرر الكامنة ١ : ٢٢٠ - ٢٢١ .

١ - الحجار : شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي طالب بن نعمة بن حسن المعروف بابن الشحنة . ولد في حوالي عام ٦٢٠ هـ وسمع الحديث عن أكابر شيوخه، وبرز فيه حتى صار واحداً زوّنه وقد عمر طويلاً وهاش إلى سنة ٧٣٠ هـ ، متّماً بحواسه (١) .

٢ - أحمد بن عبد الله بن أحمد بن المحب المقدس : ولد في عام ٧١٩ . وسمع كثيراً واستفاد منه خلق ومات بالطاعون (٢) سنة ٧٤٩ هـ .

٣ - ابن طرخان : محمد بن أحمد بن يعقوب الزينبي ، الشريف كمال الدين الجعفرى ينسب إلى جعفر الصادق ولد سنة بضع وسبعمئة وسمع وأكثر من السماع ، وله محفوظات كثيرة وفضل ، وولى عدة وظائف بدمشق وغزة وتوفي بمصر عام ٧٦٢ هـ . (٣)

٤ - زينب بنت الكمال ، أحمد بن عبد الرحيم بن عبد الواحد المقدسية ولدت عام ٦٤٦ هـ ، وسمعت من الشيخ الشىء الكثير، وروت الكثير أيضاً وتزاحم عليها الطلبة وقرأوا عليها الكتب الكبار . وكانت دينة خيـرة مواظبة على إسماع الحديث . وقد توفيت عام ٧٤٠ هـ (٤) .

(١) انظر ترجمته في البداية والنهاية ١٤ / ١٥٠

(٢) انظر ترجمته في الدرر الكامنة ١ : ١٩١

(٣) انظر ترجمته في الدرر الكامنة ٣ : ٤٦١

(٤) انظر شذرات الذهب ٦ / ١٢٦ .

(الفصل الثالث)

صفاته ووفاته

عاش علاء الدين أكثر حياته في مصر، وقد كانت في ذلك الحين دار الخلافة والسلطنة، وكانت سلطة تنصيب الخليفة العباسي بيد السلطان المملوكي ولم يكن له من الأمر شيء — كما تقدم — وقد يحدث أحيانا أن يتصرف الخليفة تصرفا لا يعجب السلطان فيقوم السلطان بخلعه وتنصيب آخر مكانه . وقد يبقى الحال بدون خليفة حتى ترغب الإدارة السلطانية في تنصيبه . وكان كل سلطان يستكثر من الحواشي والأمراء لتثبيت مركزه ، فكثير بذلك أصحاب النفوذ والسلطة وقد أدى الحال ببعض الأمراء إلى الشوب على السلطان والاستيلاء على الملك . ولابد له حينئذ من أنصار وهو يدبر يمانونه في إحكام قبضته ، وجمع مخالفيه وهكذا دواليك . . . وقد أدى ذلك إلى تسلط هؤلاء واغتصابهم لحقوق غيرهم ، وهدم انصياهم بسهولة لأحكام القضاء التي تصدر ضدهم ، ولذلك لم تكن مهمة القضاء في ذلك العصر — كما هي دائما — بالأمر اليسير لاسيما لمن أراد إقامة ميزان العدل والإنصاف، وتبرئة ذمته .

وقد تأثر الكتاني رحمه الله بما يجري حوله من أحداث أدرك منها خطر منصب القضاء، وزاده إدراكا وتحرفا صلته الوثيقة بالقاضي موفق الدين الحنبلي فلا بد أنه كان على بصر بما يجري .

ولذلك لم يكن غريبا بعد ذلك أن يرفض تولي القضاء، ويبالغ في الرفض حتى أنه عندما ألزم به عزل نفسه قبل السفر ، وأن يقبل منصب القضاء

على كره عندما ألزم به مرة أخرى (١) .

قد بقي طوال مدة ولايته للقضاء محبا للعزلة مقبلا على العبادة
محاولا عدم التصدى للأحكام، وكان يكل ذلك إلى نائبه حتى ان الإمام
ابن حجر يذكر أنه قد قيل إنه لم يسجل عليه حكم خلال فترة ولايته (٢) .

قد أثنى عليه كل من كتب في تاريخ حياته .

يقول ابن نصر الله (كان ظريفا متواضعا ، محسنا ، محتملا ، غفيفا ،
نحيف البدن ، معتدل القامة ، كثير الاشتغال) (٣)

ويقول الإمام ابن حجر (كان متواضعا ، دينا غفيفا) (٤) .

ويقول بدر الدين بن حبيب الحلبي في تاريخه عند الكلام على حوادث
سنة سبعمائة وستة وسبعين (وفيها توفي قاضي القضاة علاء الدين أبو الحسن
شمس الدين أبي عبد الله . . الكتاني المستقلاني الحنبلي ، الحاكم بدمشق
قاضي دينه وافر وعلمه عظيم ، سافر ، وفقه مقرون بالفخيلة وسيرته كاخلاقه
جميلة وسمته حسن ، وهديه واضح السنن ، عليه وقار وسكون ، وله إلى
جهات الخير أي ركون) (٥)

(١) انظر مقدمة شرح مختصر الروضة للكتاني الورقة (٢ / أ) .

(٢) انظر انباء الخمر بانباء الخمر ١ : ١٢٤

(٣) انظر مقدمة شرح مختصر الروضة للكتاني الورقة (٢ / أ)

(٤) انظر انباء الخمر ١ : ١٢٤

(٥) انظر درة الاسلاك في دولة الاتراك في حوادث عام ٧٧٦ هـ . وقد نقله ابن

وكما اختلفت كتب التراجم التي تكلمت عن حياته في تاريخ مولده
اختلفت كذلك في تاريخ وفاته، فحفيدة ابن نصر الله ، يذكر أنه توفي
في شوال سنة سبع وسبعين وسبعمائة (١) .

وابن حبيب الحلبي يذكر أنه توفي سنة ست وسبعين وسبعمائة (٢)
وكذلك الإمام ابن حجر (٣) .

والراجع ما ذكره ابن نصر الله من أنه توفي في سنة سبع وسبعين
وسبعمائة لما تقدم من كونه أعلم بأحواله من غيره .

(١) انظر مقدمة شرح المختصر الروضة للكتاني الورقة (٢ / أ) .

(٢) انظر درة الاسلاك في الموطن المتقدم .

(٣) إنباء القمر ١ : ١٢٤ .

(الفصل الرابع)

آثاره العلمية

يذكر ابن نصر الله أن لجده علاء الدين مصنفات في عدة فنون ،
منها الفقه ، والنحو ، والأدب ، والطب ، والاصول . وقد عدد منها خمسة
فقط ، وأشار إلى أن له مجاميع علمية وأدبية أخرى ولكنه لم يسمها .
والتي ذكرها ابن نصر الله هي :

- ١ - تعليق على صحيح مسلم .
- ٢ - حاشية على عمدة ابن مالك في النحو .
- ٣ - حاشية على مختصر الخرقى .
- ٤ - حاشية على المحرر لابن تيمية .
- ٥ - شرح مختصر الروضة في أصول الفقه .

ويذكر ابن نصر الله أنه أن غالب هذه الكتب مسودات (١) ، وقد كان
شرح مختصر الروضة - موضوع هذه الرسالة - من ضمن هذه المسودات حتى
بيضه ابن نصر الله ، أما بقية هذه الكتب فلا يدري أين هي ، وقد
حاولت قدر المستطاع التعرف عليها ولكني لم أجد اثرا لها .

- التعريف بكتاب شرح مختصر الروضة للكتاني :

يوجد لهذا الكتاب نسخة وحيدة بخزانة الدمشوري في ضمن المكتبة
الأزهرية تحت رقم (٢٨٣) . ويوجد فيلم مصور عنها بالمكتبة المركزية
بشطر الجامعة بمكة المكرمة .

(١) انظر مقدمة شرح مختصر الروضة للكتاني الورقة (٢ / أ) .

قد بحثت ونقبت وسافرت من أجل الحصول على نسخ أخرى لهذا الشرح ولكنى لم أوفق فى الحصول ولو على نسخة ثانية .

وهذا الشرح — كما تقدم — كان مسودة بخط مؤلفه علاء الدين الكنانى وقى كذلك حتى جاء حفيده احمد بن نصر الله الكنانى فبيض هذا الشرح ، وقد ذكر فى المقدمة أنه أراد أولا تببيض الكتاب وإحاطه بمسائل ومتمات أغفلها غيره وكتب على هذا المنوال شيئا يسيرا ثم قطعت قواطع الاشغال عن إكماله فاضطر إلى تببيضه كما هو بدون زيادة كما اغتنامنا للوقت وحرصا على خرج هذا الكتاب إلى النور (١) . وقد ذكر أيضا أن مؤلفه — علاء الدين — فرغ من تأليفه سنة ست وستين وسبعمائة (٢) .

وتقع هذه النسخة فى (١٤١) ورقة من الحجم الكبير حيث تبلغ مسطراتها تسعة وعشرين سطرا وفى كل سطر تسعة عشر كلمة تقريبا وعلى ظهر الورقة الأولى تلكم الخطها نسخ جيد وهى نسخة تامة ومعد الورقة (١١٢) حتى نهاية الكتاب تغير قلم الناسخ . وقد كتب فى نهايتها أنها قولت على نسخة بخط المبيض سنة (٨٦١ هـ) . ثم قولت أيضا على نسخ أخرى موصحة سنة ٨٦١ هـ . (٣)

(١) انظر مقدمة شرح الكنانى الورقة ٢ / ب

(٢) انظر شرح مقدمة شرح الكنانى الورقة ٢ / أ .

(٣) انظر الورقة ١٤١ / أ من شرح الكنانى .

- منهج المؤلف في كتابه :

بين الكتاني في المقدمة منهجه بقوله (ومعد : فإن مختصر روضة الناظر في أصول الفقه للشيخ الإمام نجم الدين الطوفي رحمه الله من أوجز المختصرات ألفاظا وأعذبها وأسرعها علوقا بالأفهام وأقربها •

بيد أن المبتدئ يحتاج فحى بعض مسائله إلى زيادة إيضاح ، إذ لم يفصح عن معانيها كل الإيضاح ، فاستخرت الله تعالى وألحقت ألفاظه توضيحا يتخلل سلك نظمه •• مع الإشارة إلى أن ما فيه صفوة ما في أصل المختصر وهو روضة الناظر وجنة المناظر للإمام العلامة أبي محمد عبد الله بن قدامة المقدسى وخلاصته (١) •

وطريقته في هذا الشرح أنه يدمج كلام صاحب المتن في ضمن الشرح ، بحيث يصير الكلام واحدا مترابطا بدون أن يشير إلى المتن فيقول مثلا : قال المصنف أو نحو ذلك • فيما عدا شرحه لمقدمه الطوفي لمختصره ، فقد كان يشير فيها إلى كلام صاحب المتن بقوله : قال رحمه الله ، أو قال ••••

وقد ميز الشرح من المتن بأن كتب المتن في الأصل بالحرمة ، ومخط أكبر من خط الشرح •
ومن أمثلة شرحه في المقدمة التي كان يشير فيها إلى كلام الطوفي في المتن قوله :

(١) انظر الورقة (٣ / ب) من شرح الكتاني •

١ - قال رحمه الله : اللهم يا واجب الوجود ، ويا موجد كل موجود

وبلغى الخير والجد على كل قاص من خلقه ودان .

الواجب يقال على أوجه منها : مقابلة الممكن وهو المراد هنا
فواجب الوجود : لازمة أى أنه لا يصح أن لا يكون موجودا . ومفيض
الخير أى يكثره . من قاضى الماء إذا سأل منها والخير : ضد
الشر . والجد فى الأصل : بذل المقنضات علما كان أو مالا
وحقيقة الكرم والقاضى : البعيد من القضا وهو البعد قال
تعالى " وهم بالعدوة القصوى " ومعناه هنا : البعد عن
الرحمة بالمعصية والدانى : القريب من الدنو ، وهو القرب
بالذات ، أو بالحكم ، فكذا يستعمل فى الزمان والمكان والمنزلة
ومعناه هنا : القرب من الرحمة بالطاعة (١) .

٢ - قال : حمد من آمن بك وأسلم ، وثوى أمره إليك وسلم ، وانقاد
لأوامرك واستسلم ، وخضع لعزك القاهر ودان . التفويض : رد الأمر
إلى المفوض إليه وجعله الحاكم فيه ، قال عز وجل " وأفوض أمري
إلى الله " أى : أردته إليه . وأصله من قولهم : ما لهم فوضى
بينهم . ومنه : شركة المفاوضة . والخضوع كالخشوع ، وأكثر
ما يستعملان فى الجوارح ، قال تعالى " فلا تخضعن بالقول
والضراعة كالخشوع إلا أنها أكثر ما تستعمل فيما يوجد فى القلب

(١) انظر شرح الكنانى لمختصر الروضة (٣/ب) .

العزة حالة تمنع من قامت به من أن يخلب من قولهم : أرض عزاز
أى : صلبة ، و عز اللحم : اشد و عزز كأنه حصل فى عزاز منعت
الوصول إليه .

والعزيز : الذى يقهر ، ولا يقهر ، قال تعالى : " فإن العزة
لله جميعا ، القاهر : تقدم معناه . و (دان) أى : أطاع
وانقاد ومنه قوله عليه السلام " اريد من قریش كلمة تدین لهم بها
المرب " أى تطيعهم (١) .

ومن أمثلة شرحه فى بقية الكتاب ، حيث كان يدمج المتن مع الشرح :
١ - قال الطوفى فى مختصره فى تعريف التكليف شرعا :

(و شرعا : قيل : الخطاب بأمر أو نهى وهو صحيح ، إلا أن نقول الإباحة
تكليف على رأى مرجح . فيرد عليه طردا وهكسا فهو إذن : الزام مقتضى
خطاب الشرع) (١) .

وقد أدمج الكتانى كلام الطوفى هذا فى ضمن شرحه على النحو التالى :
و شرعا قيل : الخطاب بأمر ، أو نهى ، وهو تعريف صحيح ، فإن كل
تكليف خطاب بأمر ، أو نهى ، وكل خطاب بأمر أو نهى تكليف .
اللهم إلا أن نقول : الإباحة تكليف على رأى مرجح . فيرد عليه طردا
فيما إذا وردت بلفظ التخيير فى مثل قوله عليه السلام فى الوضوء من
لحم الخنزير " إن شئت نوضأ وإن شئت لا نوضأ " وهكسا فيما إذا وردت

بصيغة الأمر نحو "كلوا واشربوا" قلنا : لانتصت تكليفا • فهو - أى :
التكليف - إذن : إلزام مقتضى خطاب الشرع ، ويكون معناه فى المباح
وجوب اعتقاد كونه مباحا أو اختصاصى اتصاف فعل المكلف بها دون فعل
الصبي، والمجنون، ويستقيم الحد طردا وكسبا لعدم انتفائه مع دخولها (١)

٢ - قال الطوفى فى مختصره (ويحمل المطلق على المقيد إذا اتحدا اسما
وحكما نحو "لأنكاح إلا بولي وشهود" مع "إلا بولي مرشد وشاهدى
عدل ، خلافا لأبي حنيفة) (٢)
قد أورد الكنانى كلام الطوفى هذا ضمن شرحه هكذا :

(ويحمل المطلق على المقيد إذا اتحدا اسما أى : سببا وحكما ، بأن يكون
السبب واحدا والحكم واحدا • وظاهر إطلاقه يعم كونهما أمرين أو نهيين
أو نفيين ، فالأمران كقوله فى الظهار "اعتق رقبة" ثم قال :
"اعتق رقبة مؤمنة" فيحمل المطلق على المقيد ، قيل : إجماعا؛ لأنه
عمل بالصرح ، مع توفيقه للمحل بكل منهما ، بدليل خروجه عن عهدة
الأمر فيهما بيقين ، ثم المطلق جزء المقيد ومن أتى بالكل أتى بالجزء •
وحكى عن أبي حنيفة : لا يحمل • وفى كلام أصحابنا ما يقتضيه أيضا •
وحكى رواية عن أحمد وهذا مع امتناع تأويل المقيد بعيد جدا ، لأنه ترك

(١) انظر شرح الكنانى الورقة (٢/ب)

(٢) انظر مختصر الطوفى ص ١١٤ •

للقيد رأساً ، أما مع إمكان تأويله ، بحمله على التذب ونحوه ، فيحتمل
لما فيه من الجمع بين الدليلين بوجه ، بخلاف الأول ، والنهيان نحو : لا تعتق
في الظهار مكاتباً ثم قال : لا تعتق مكاتباً كافراً ، أقال : لا تعتق رقبة
كافرة . فالقيد دل بالمفهوم على قصر النهي على الكافرة . فمن لم ير المفهوم
حجة بحمل بالإطلاق فيمنع عتق المكاتب المسلم في المال الأول ، وفي
الثاني يمنع العتق رأساً . ومن يراه حجة يعمل بمقتضى القيد فيعتق
في الأول مكاتباً مسلماً ، وفي الثاني رقبة مؤمنة مكاتبه ، أو قنا . وقيل :
بل بالمعلق أيضاً ، بناءً على أن المأم لا ينحى بجزئه ، إذ المخصص منصف
وجزء الشيء لا ينافية . وقيل : يجب العمل بكل منهما ، وذلك الأقوى
إجمالاً . لا مكان العمل ببدلول كلي من اللفظين بتمامه حقيقة ، بأن
يعتق قنا مسلماً فيكون به مجتنباً للنهيين معاً . وهذا في المال الأول ظاهرة ،
أما في الثاني ففيه نظراً لاستحالة العتق وعدمه في صورة واحدة لأن مقتضى
الإطلاق : النفي ومقتضى التقييد : عتق رقبة غير كافرة ، فلا يتصور
الجمع .

والنهيان كالنهيين ، فيجب حمل المطلق منهما على القيد نحوه قوله عليه
السلام " لا تكاح إلا بولي وشهود " مع قوله " لا تكاح إلا بولي مرشداً
وشاهدي عدل " خلافاً لأبي حنيفة . ويخرج لنا الخلاف المتقدم ، نظراً
إلى إمكان تأويل القيد بالتذب في العدالة والرشد وإلى أنه تخصيص
بالجزء ، أو إلى أن الخرج عن الصيغة بها ممكن (١)

(١) انظر شرح الكتاني الورقة (١ / ٧٣) .

هذه بعض الأمثلة على الطريقة التي سلكها الكتاني في شرحه

لمختصر الطوفي ، وسيكون الكلام بإذن الله تعالى في الباب التالي

لدراسة منهج الكتاب وأصوله التي اعتمد عليها ومزاياه وكل ما يتعلق بذلك .

بعد تقديم دراسة مماثلة عن مختصر الطوفي .

(الباب الثالث)

دراسة كتاب مختصر الروضة للطوفي وشرحه لعلاء الدين الكنانى

فى هذا الباب ثلاثة فصول :

الفصل الاول : دراسة منهج الطوفى فى مختصره

الفصل الثانى : دراسة منهج الكنانى فى شرحه •

الفصل الثالث : بين الطوفى والكنانى فى شرحيهما •

الفصل الاول : دراسة منهج الطوفى فى مختصره :

لما كان هذا المختصر جزءاً من موضوع الرسالة وإن هو مادة الشرح الأولى، كان لابد من إعطاء دراسة وافية عنه بتتبع منهجه الذى رسمه لنفسه ومدى التزامه به ، وماهى المصادر التى اعتمد عليها مع بيان ماله وما عليه .

ولذلك فسيشمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث :

المبحث الاول : منهج الطوفى ومدى التزامه به .

المبحث الثانى : مصادره التى اعتمد عليها .

المبحث الثالث : مزايا الكتاب، والماخذ التى عليه .

المبحث الاول : منهج الطوفى في مختصره ومدى التزامه به :

ذكر الطوفى في مقدمة مختصره لروضة الناظر أنه تابع في ترتيبه ابن قدامه
مؤلف الاصل - في النالب - مع إشارته إلى عدم رضاه عن ذلك الترتيب وإلى أنه
قد أضاف إلى المختصر إضافات لا توجد في الروضة - كما تقدم - .

ولما كانت معرفة هذا المنهج بالتفصيل ومعرفة مدى التزام الطوفى به متوقفة
على مقارنة المختصر بأصله الروضة فقد استقرأت موضوعاته ومسائله - بحسب الطائفة -
مقارنا لها بما في الروضة ، فتبين لى من هذا العمل أن هناك قرابة اثنيــــن
وأربعين فرقا بين الروضة ومختصرها في نواح متعددة يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات :

الفئة الأولى : تختص بالاختلاف في ترتيب الموضوعات بين المختصر وأصله الروضة .

الفئة الثانية : زيادات زادها الطوفى في مختصره لا توجد في الروضة .

الفئة الثالثة : انتقادات وجهها الطوفى على الأصل وخالفه فيها اختاره .

الفئة الاولى من الفروق :

يوجد من هذه الفئة قرابة ثلاثة عشر فرقا :

- ١ - رتب صاحب الروضة كتابه على مقدمة منطقية وثمانية أبواب ، اشتملت على عدد من
الفصول كما أما الطوفى في المختصر فلم يتابعه في هذا الترتيب وإنما ذكر مقدمة
اشتملت على أربعة فصول تضمنت الكلام على المقدمات الأصولية ثم كان يذكر رؤوس الموضوعات
الكبيرة كالكتاب والسنة والإجماع . . . ثم بعد أن يعرف بها يذكر أنها تشتمل
على مسائل يذكر فيها كل ما يتعلق بها كوماتيل فيها وأقسامها . . الخ مرتبا لها
ترتبا منطقيا بحسب أهميتها . وقد يذكر في نهاية هذه المسائل خاتمة أو تنبيهها

يشمل بتوضيح أمر يقع فيه اللبس أو يحتاج إلى زيادة إيضاح (١) .

٢ - رتب في الرضة أقسام الحكم التكليفي هكذا : الواجب ، المندوب ، المباح ، المكروه ، الحرام (٢) .

ورتبها في المختصر هكذا : الواجب ، المندوب ، الحرام ، المكروه ، المباح (٣) .

٣ - ذكر صاحب الرضة عند الكلام على المباح مسألة الأعيان المنتفع بها قبل الشرع أولاً ، ثم الخلاف في كون المباح مأموراً به أولاً .

وقد عكس صاحب المختصر هذا الترتيب فذكر الخلاف في كونه مأموراً به أولاً ، أولاً ، ومسألة الأعيان المنتفع بها قبل الشرع ثانياً (٤) .

٤ - ذكر صاحب الرضة الكلام على التكليف بعد الكلام على أفراد الحكم التكليفي كما أنه ذكر الحكم الوضعي خاتمة للكلام على الحكم التكليفي وأقسامه (٥) .

٥ - ذكر صاحب الرضة الكلام على اللغات وتقاسيم الأسماء بعد الكلام على الأصول المتفق عليها ، والمختلف فيها .

بينما ذكره الطوفي في فصل من فصول المقدمة (٦) .

(١) انظر مثلاً الكلام في النسخ ص ٧٢ - ٨٣ والإجماع ص ١٢٨ - ١٣٢ .

(٢) انظر رضة الناظر ص ٢٥ .

(٣) انظر مختصر رضة الناظر ص ١٨ .

(٤) انظر رضة الناظر ص ٣٨ - ٤٠ ومختصر الطوفي ص ٢٩ .

(٥) انظر رضة الناظر ص ٤٦ - ٥٤ ومختصر الطوفي ص ١١ - ١٠٧ .

(٦) انظر رضة الناظر ص ١٧١ - ١٨٨ ومختصر الطوفي ص ٣٦ - ٤٤ .

٦ - ذكر صاحب الروضة النسخ بعد مسائل الكتاب ، وقبل السنة ، وذكره الطوفى بعد الكتاب والسنة . (١)

٧ - ذكر صاحب روضة الناظر مراتب روايات الصحابي في أول الكلام على السنة وذكرها الطوفى في آخرها بحث السنن بعد الكلام على الجرح والتعديل . (٢)

٨ - ذكر ابن قدامة الإجماع بعد مباحث السنة أما الطوفى فقد ذكر بعد السنن النسخ ثم الأوامر والنواهي ، ثم العموم والخصوص ، ثم الإجماع . (٣)

٩ - اختلف ترتيب مسائل الإجماع بين الروضة ومختصرها ، فقد ذكر صاحب الروضة مباحث الإجماع على النحو التالي :

- ١ - اعتبار التابعى المجتهد في إجماع الصحابة - ٢ - عدم انعقاد الإجماع بقول الأكثر - ٣ - إجماع أهل المدينة - ٤ - إجماع الخلفاء الأربعة - ٥ - مسألة انقراض العصر وهل هي شرط لصحة الإجماع ؟ - ٦ - إجماع كل عصر حجة - ٧ - إجماع التابعين على أحد قولى الصحابي - ٨ - إذا أجمع الصحابة على قولين فهل لمن بعدهم إحداث قول ثالث ؟ - ٩ - الإجماع السكوتى - ١٠ - مستند الإجماع - ١١ - أقسام الإجماع - ١٢ - الأخذ بأقل ما قيل (٤)

(١) انظر روضة الناظر ص ٦٩ - ٨٩ ومختصر الطوفى ص ٧٢ - ٨٣ .

(٢) انظر روضة الناظر ص ٩٠ ، ومختصر الطوفى ص ٦٣ .

(٣) انظر روضة الناظر ص ١٣٠ ومختصر الطوفى ص ١٢٨ .

(٤) انظر روضة الناظر ص ١٣٠ - ١٥٥ .

وذكر الطوفي على النحو التالي :

- ١- إجماع أهل كل عصر حجة - ٢ - عدم انعقاد الإجماع بقول الأكثر - ٣ - إعتبار
- التابع المجتهد في إجماع الصلابة - ٤ - مسألة انقراض العصر - ٥ - الإجماع
- السكوت - ٦ - إذا اختلف المجتهدون على قولين فهل لمن بعدهم أحد قول
- ثالث - ٧ - اتفاق التابعين على أحد قولي الصحابي - ٨ - اتفاق الخلفاء
- الأربعة وأهل المدينة وأهل البيت - ٩ - مستند الإجماع - ١٠ - أقسام
- الإجماع (١)

١٠- ذكر صاحب الروضة تعريف الاستصحاب في نهاية الكلام عليه وذكره الطوفي في بداية الكلام على الاستصحاب (٢) .

١١- ذكر صاحب الروضة الكلام على المجمل والمبين في باب اللغات وتقاسيم الكلام، وذكره الطوفي في المخصصات المنفصلة . (٣)

١٢- ذكر صاحب الروضة الكلام على الأمر بعد أن تكلم على الأصول المختلف فيها وبعد الكلام على اللغات ، وذكره الطوفي بعد الكلام على النسخ وقبل الكلام على الإجماع (٤) .

١٣- بالنسبة لمباحث القياس ، اختلف ترتيب صاحب الروضة عن ترتيب الطوفي فقد رتبها صاحب الروضة هكذا : ١- أشرب الاجتهاد في العلة - ٢ إثبات القياس على منكره - ٣ - النص على العلة ماذا يقتضي ؟ - ٤ - تطرق الخطأ إلى القياس - ٥ - الحاق المسكوت عنه بالمنطوق وأقسامه

(١) انظر مختصر الطوفي ص ١٢٨ - ١٣٧

(٢) انظر روضة الناظر ص ١٥٧ ومختصر الطوفي ص ١٣٨

(٣) انظر روضة الناظر ص ١٨٠ - ١٨٨ ومختصر الطوفي ص ١١٦ - ١٢٠

(٤) انظر روضة الناظر ص ١٨٩ ومختصر الطوفي ص ٨٤ .

- ٦ - طرق إثبات العلية - ٧ - انخرام المناسبة - ٨ - قياس الشبه
وتياس الدلالة - ٩ - شروط أركان القياس - ١٠ - أضرب تخلف الحكم
عن العلة - ١١ - المستثنى من القياس - ١٢ - ما يجوز أن يجعل علة
- ١٣ - تحليل الحكم بعنيتين - ١٤ - القياس في الأسباب والحدود - ١٥ -
القواعد في القياس •

ورتيبها صاحب المختصر هكذا :

- ١ - أضرب الاجتهاد في العلة في إثبات القياس على مفكره - ٣ - شروط أركان
القياس - ٤ - أضرب تخلف الحكم عن العلة - ٥ - المستثنى من القياس - ٦ -
تحليل الحكم بعنيتين - ٧ - النص على العلة ماذا يقتضي ؟ - ٨ - أوجه
تطرق الخطأ إلى القياس - ٩ - إلحاق المسكوت عنه بالمنطوق - ١٠ - طرق
إثبات العلية - ١١ - انخرام مناسبة الوصف - ١٢ - قياس الشبه وقياس
الدلالة - ١٣ - ما يجوز أن يجعل علة - ١٤ - القياس في الأسباب والحدود •
- ١٥ - القواعد في القياس (١)

هذه هي الفرق التي ترجع إلى الترتيب بين المختصر وأصله الروضة - تقريبا -
ولدى التأمل في الفرق الأول منها نجد أن كلا من المنهجين - منهج صاحب الروضة -
في ترتيبها على أبواب وفصول ومنهج الطوفي في المختصر حيث ذكر رؤوس الموضوعات
الكبيرة فعرف بها ثم رتب الكلام فيها على مسائل - يمكن أن يؤدي الفرض المطلوب
غير أنه يحتمل أن الطوفي لما رأى صغر فصول الروضة استحسن تسميتها مسائل ، وهذا
عن تسميتها فصولا إذ الفصول في الغالب تشتمل على مسائل وفروع متعددة •

(١) انظر روضة الناظر ص ٢٧٥ - ٣٥١ ومختصر الطوفي ص ١٤٥ - ١٧٣ •

أما الفرق الثاني : فنجد أن ابن قدامة لاحظ طلب الفعل أولاً ثم طلب الترك وقسم كلا منهما إلى أقسامه المعروفة وأدخل بينهما المباح؛ لأنه لا طلب فيه .

أما الطوفى فقد لاحظ جانب الطلب وعدمه في تقسيمه . فالطلب إما طلب فعل أو طلب ترك والمبالغة إما أن يكون على سبيل الجزم فهو الواجب، أو على غير سبيل الجزم فهو المندوب . وطلب الترك إما أن يكون على سبيل الجزم فهو الحرام، أو على غير سبيل الجزم فهو المكروه . ولم يعدم فيه طلب الفعل أو طلب الترك فهو المباح ولا شك أن صنيع الطوفى في هذا مضطرب . لأن ابن قدامة وإن لاحظ جانب الطلب أيضاً في تقسيمه إلا أنه أدخل ما لا طلب فيه بين ما طلب فعله وما طلب تركه كما أنه ذكر المكروه قبل الحرام والأولى ذكر الحرام أولاً لئلا يؤكد طلب الترك فيه .

وبالنسبة للفرق الثالث : ما ذكره الطوفى أتربهاً لأن معرفة كون المباح غير مأمور به مسألة لازمة لتوضيح حقيقته ، ومسألة الأعيان المنتفع بها قبل الشرع مسألة فرعية فكان حقها التأخير، وحق الأولى التقديم .

والفرق الرابع : يترجح فيه ما صنعه الطوفى إذ الأحكام التكليفية صفات لأفعال المكلفين فكان لا بد قبل الكلام فيها من بيان ما هو التكليف، ومن هو المكلف ثم بعد ذلك يجيء الكلام على أحكام أفعال المكلفين ، كما أن ذكر الحكم الوضعي بعد الحكم التكليفي أولى من الفصل بينهما لئلا يشتركان في مسمى القسم .

والفرق الخامس : يظهر منه أيضاً أولوية ما فعله الطوفى ؛ لأن معرفة اللغة وتقاسيم الكلام لازمة لمعرفة الأدلة ، فلا بد إذن من تقديم الكلام فيها على الكلام في الأدلة .

أما الفرق السادس : فقد ذكر فيه الطوفي نفسه ما يبرر صنيعة (١) وهو أنه إنما أخره إلى ما بعد مباحث السنة لأنه يلحق الكتاب والسنة معا . وهو تصرف له وجاهته .

أما الفرق السابع : فإننا نجد فيه صاحب روضة الناظر ذكر مراتب روايات الصحابي أول الكلام على السنة، ولم يقدم قبلها بيان من هو الصحابي ولا الكلام في عدالة، وكان الأولى فعل ذلك إذ أن معرفة مراتب روايته فرع معرفته، هو ومعرفة عدالة .

والكلام في تعريف الصحابي، وفي عدالة لا يحتاج إليه إلا بعد الكلام على الجرح والتعديل إذ لا بد حينئذ من بيان من يصح إسناد الجرح إليه . ولما كان الصحابة عدولا كان لا بد من تعريف الصحابي، وبيان عدالة حتى لا يظن أن مسألة الجرح شاملة لهم ثم إذا عرف الصحابي يأتي الكلام على مراتب روايته وقد رتب الطوفي الكلام على هذا النحو .

وكذلك صنيع الطوفي في الفرق الثامن ؟ الأولى : إذ أخر الكلام على الإجماع بعد بيان الكتاب والسنة والنسخ، حتى بين أحكام الأمر والنهي والمعم والخصوص لأن هذه تختص بالكتاب والسنة أما بن قدامة فقد ذكر الإجماع بعد الكتاب والسنة وأخر الكلام على الأمر والنواهي، والمعم والخصوص .

والفرق التاسع : اختلف فيه الترتيب اختلافا بينا بين الروضة ومختصرها
غير أن ترتيب الطوفي يبدو أكثر تناسقا، إذ أنه لا بد بعد إثبات حجية الإجماع من
بيان عدم اختصاصه بعصر دون آخر، وأنه لا يكفي في انعقاد قول الأكثر وأن قول
التابعي المجتهد معتبر في إجماع الصحابة، ثم يأتي بعد ذلك بيان عدم اشتراط
انقراض عصر المجتهدين، لانعقاد الإجماع، وهو أمر غير مختص بإجماع أهل
عصر دون غيرهم. هذا كله في الإجماع النطقي. ثم يأتي بعد ذلك بيان قسيم
الإجماع النطقي، وهو الإجماع السكوتي، والخلاف فيه.

ثم بعد ذلك يجيء الكلام على المسائل المختلف فيها، هل هي من الإجماع
أولا؟ قد جاء الكلام فيها متسلسلا أيضا، حيث ذكر مسألة اختلاف المجتهد بين
على قولين، وهل يجوز لمن بعد عصرهم إحداث قول ثالث؟ وهي مسألة لا تختص بعصر
دون عصر. ثم بعد ذلك مسألة تختص بالتابعين واتفاقهم على أحد قولي
الصحابة، ثم اتفاق الخلفاء الأربعة، ثم أهل المدينة ثم أهل البيت، ثم بعد ذلك
الكلام على مستند الإجماع وأقسامه.

ويترجح لي أن الطوفي لو قدم الكلام في مسألة انقراض العصر على مسألة اعتبار
قول التابعي في إجماع الصحابة لكان أولى، إذ هي من لواحق مسألة انقراض العصر
فكان حقها التأخير عنها.

قد اتفقت الروضة ومختصرها في ترتيب ثلاث مسائل مما تقدم، وهي مسألة عدم
انعقاد الإجماع بقول الأكثر، ومستند الإجماع، وأقسام الإجماع.

والفرق العاشر : يترجح في حق الطوفي، لأن تعريف الشيء المراد بحثه

يعين على تصويره فيكون بذلك الكلام في مباحثه واضحا إذ الحكم على الشيء فرع تصويره.

أما الفرق الحادي عشر : فيترجح فيصنيع ابن قدامة لأن المجمل من أقسام الكلام فكان ذكره في باب اللغات أقرب وإن كان صنيع الطوفي له وجهه، إذ أن البيان من التخصيص .

وذكر الطوفي للأوامر والنواهي بعد النسخ، وقبل الإجماع - في الفرق الثاني عشر - له وجهته أيضاً، لأن الأوامر والنواهي تختص بالكتاب والسنة فحقها أن تكون لاحقة لها .

أما بالنسبة للفرق الأخير : من هذه الفئة وهو الفرق الثالث عشر ، فقد جاء ترتيب الطوفي فيه أقرب من ترتيب صاحب الروضة ، ذلك أنه بعد تعريف القياس وإثباته على منكره ، لابد من بيان أركان القياس ، وشروطها ، وأكثر أركان القياس مباحثاهو: العلة فكان حقها التأخير عن بقية الأركان ، ولما كانت العلة يلزم من وجودها وجود الحكم كان لابد من بيان الحالات التي يتخلف فيها الحكم عن علة - عند من يقول به -

ولذلك جاءت المسألة التالية لبيان أضرب يتخلف الحكم عن العلة ، ويتحقق بها أيضاً المستثنى من القياس ، لأنه مما يتخلف فيه الحكم عن علة . ثم بعد ذلك تعليل الحكم بعلمتين والنهي على العلة .

والخطأ في القياس يعود إلى العلة من ناحية معرفتها أو معرفة كل أوصافها أو التحقق من وجودها في الفرع ، ولذلك كانت المسألة التالية أوجه تطرق الخطأ إلى القياس وتأتي بعد مسألة إلحاق السكوت عنه بالمنطوق ، لأنها تتعلق بالعلّة، إذ الإلحاق معتمده المعنى الجامع ، وهذا المعنى الجامع لابد من طريقة لتعرفه فجاءت المسألة

التالية : طرق معرفة العملية ، ولما كانت المناسبة إحدى هذه الطرق وكانت معرضة للانخرام بلزوم مقعدة مساوية أو راجحة لها جاءت مسألة انخرام المناسبة • والقياس ينقسم إلى قياس علة وقياس شبه • وقياس دلالة • وقد تقدم بيان قياس العلة فلا بد من بيان قياس الشبه وقياس الدلالة وقد تكفلت به المسألة التالية •

ثم القياس بجميع أقسامه يعتمد على وجود الوصف الجامع (العلة) فكان لا بد من بيان الأشياء التي يصح كونها علة •

ولما كان القياس غير جار في كل شيء • فقد جاءت المسألة التالية لبيان الأشياء التي يجوز فيها القياس • والأشياء التي اختلفت في جواز جريان القياس فيها وهي الأسباب والحدود والكفارات •

ثم جاءت أخيراً مسألة القواعد في القياس لتبين الأمور التي يعتبر وجودها مخالفاً لصحة القياس حتى يجتنبها القائسون •

ولم تتفق الروضة ومختصرها في ترتيب مسائل القياس إلا في أربع مسائل وهي :

- | | |
|---------------------------------|------------------------------------|
| ١- مسألة أضرب الاجتهاد في العلة | ٢- مسألة إثبات القياس على منكربه • |
| ٣- مسألة القياس في الأسباب | ٤- والقواعد في القياس • |

...

الفئة الثانية من الفرق : زيادات مختصر الطوفي عن أصله الروضة :

يوجد من هذه الفئة قرابة ستة عشر فرقا :

١ - عرف الطوفي أصول الفقه باعتباره لقباً واعتبار كل مفرد من مفرداته بينما لم يعرفه

ابن قدامة إلا بالاعتبار الأول . (١)

٢ - زاد الطوفي في مسألة تكليف المكره بيان سبب الخلاف فذكر بأنه النذر إلى مسألة

خلق الأفعال، من رآها خلق الله تعالى قال بتكليف المكره، إذ جميع الأفعال

واجبة بفعل الله تعالى فالتكليف بإيجاد الأمور به منها ترك المنهى عنه

غير مقدور وهذا أبلغ ، ومن لا فلا (٢) .

٣ - زاد الطوفي في مسألة تكليف الكفار بيان سبب الخلاف بين الآراء المتعارضة

فذكر بأنه يرجع إلى حصول الشرط الشرعي ، وهل هو شرط التكليف أو لا . (٣)

٤ - في مسألة التكليف بالمحال زاد الطوفي تحرير موضح النزاع بأن بين أن المحال ضربان

محال لنفسه ، ومحال لغيره فالأول مٌجمع على امتناع التكليف به والخلاف

في الثاني . (٤)

(١) انظر روضة الناظر ص ٧٠ وقد ذكرنا زيادة على ذلك تعريف الفقه، ولكنه لم يتعرض

لتعريف الأصول وانظر مختصر الطوفي ص ٦٠ ٧٠ .

(٢) انظر مختصر الطوفي ص ١٣

(٣) انظر مختصر الطوفي ص ١٣

(٤) انظر مختصر الطوفي ص ١٥٠

٥ - زاد الطوفى بعد ذكره لتصريف الكتاب بيان ما يصدق عليه الكلام عند كـ
من الأشعرية والحنابلة . (١)

٦ - زاد فى مسائل الكتاب أيضا مسألة القراءات السبع وأنها متواترة . (٢)

٧ - فى مسألة اشتغال القرآن على المجاز زاد الطوفى نقل ردّ المخالفين فى اشتغال
القرآن على المجاز حيث قالوا: بأنه يلزم من قرض وقوعه كون الله مُتَجَوِّزا . وقد
أجاب عن ذلك قائلا (وأجيب بالفرق، والتزامه، وإن مثله توقيفى) (٣)

٨ - زاد الطوفى فى مسائل المتواتر مسألة : هل يجوز الكذب على أهل التواتر أولا ؟ (٤)

٩ - عرف الطوفى بالجرح، والتعديّل، بينما لم يصرف بهما ابن قدامة (٥)

١٠ - ذكر الطوفى فى آخر مباحث الإجماع حكم منكر الإجماع ولم يذكره ابن قدامة . (٦)

١١ - ذكر الطوفى تعريف النهى ولم يذكره فى الرخصة . (٧)

١٢ - ذكر الطوفى بعد مسائل العام تعريف الخاص وبيان معنى التخصيص ولم يذكره
ابن قدامة . (٨)

(١) انظر مختصر الطوفى ص ٤٥ .

(٢) " ص ٤٦ .

(٣) " ص ٤٧ .

(٤) " ص ٥٣ .

(٥) " ص ٤٠ .

(٦) " ص ١٣٧ .

(٧) " ص ٩٥ .

(٨) " ص ١٠٧ .

- ١٣ - زاد الطوفى فى مسائل الإجماع مسألة إجماع أهل البيت . (١)
- ١٤ - زاد الطوفى فى المذاهب فى مسألة الاستثناء المتعقب للجمل المتعاطفة
 ذكر مذهب المعتزلى الشيعى، وأنه توقف توقفًا اشتراكياً ، والقاضى أبى بكر
 وأنه توقف توقفًا تعارضياً . (٢)
- ١٥ - ذكر فى المختصر عند الكلام على أركان القياس تعريف الأصل، والفرع بينما لم
 يصرحها فى الروضة . (٣)
- ١٦ - عند الكلام على ترتيب الأدلة زاد الطوفى ذكر تعريف الترتيب . (٤)
- أن تكون
 هذه أهم الزيادات التى زادها الطوفى تقريباً . وهى لا تعدو إما/تعريفاً لما أهمل
 ابن قدامة تعريفه، أو تحريراً لموضع النزاع فى مسألة ما . أو ذكر السبب خلاف أو زيادة
 لمسائل، أو مذهباً أو أدلة لم تذكر فى الروضة .
- ولا شك أن إيراد التعريفات فى صدر الكلام على المسائل أمر حسن ، إذ أنه
 يعين على تصورهما، فيجىء الكلام بعد ذلك مترابطاً، واضحاً، وهذا هو المألوف من عادة
 الأصوليين . وتحرير موضع النزاع فى مسألة ما يعطى انطباعاً عن مدى فهم المؤلف
 لفلك المسألة، وإحاطته بما يدخل تحتها ، وما لا يدخل، كما أنه يساعد على تركيب
 البحث وجودة التدقيق فيها .

(١) انظر المختصر ص ١٣٦.

(٢) انظر المختصر ص ١١٢.

(٣) انظر المختصر ص ١٤٥.

(٤) انظر المختصر ص ١٨٦.

ومعرفة سبب الخلاف في المسألة يساعد على فهم المسألة ببيان أصلها الذي نشأت منه ، كما أنه يربط المسائل المتعددة برباط واحد مما يعين على استحضار المذهب ويسهل الاستيعاب .

وذكر المسائل، والمذهب الجدي والأدلة التي لفت ذكر مستقبل يفيد زيادة علم بموضوعاتها التي ذكرت فيها، وإحاطة أكبر بجوانبها، لأن كل زيادة ^{على المبنى} تؤدي إلى زيادة في المعنى .

ولا يعني هذا أن كل زيادة لا بد وأن تكون كذلك، ولكن هذا من حيث الجملة أما التفصيل في صلاحية زيادة من عدمها فيعود إلى آحاد المسائل التي تذكر فيها الزيادة .

وقد زاد الطوفي زيادات لا يسلم له بعضها مثل بيانه لسبب الخلاف في تكليف المكره وأنه اختلاف النظر إلى مسألة خلق الأفعال ...

- في الفرق الثاني من فئة الزيادات - فإننا إذا نظرنا إلى المذاهب في تكليف المكره نجدها ثلاثة : الأول يرى أنه مكلف مطلقاً، والثاني يرى أنه غير مكلف مطلقاً، والثالث يفصل بين حالة الإلحاح وعدمها، فيرى أنه غير مكلف في الأولى ومكلف في الثانية . (١)

والمذهب الثاني من هذه المذاهب الثلاثة مذهب المعتزلة الذين يرون أن العبد خالق لفعله، والأول، والثالث مذهبان لأهل السنة، فإذا اعتمدنا ما ذكره الطوفي سبباً للخلاف هنا فإننا لا نجد أن من ينطبق إلا على القول الأول الذي يرى تكليفه مطلقاً، وعلى القول الثاني الذي يرى عدم التكليف مطلقاً . أما القول الثالث فمستبعد

(١) انظر مختصر الطوفي ص ٧ . كما تقدم .

أن القائلين به من أهل السنة الذين يرون أن الله خالق للعبد ولفعله ،
 إلا أنهم مع ذلك يفصلون بين حالة الإلجاء وعدمها فيرون أنه غير مكلف في الأولى
 ومكلف في الثانية، في حين أن القاعدة التي وضعها الطوفي تقتضي أن كل من قال بأن الله
 خالق لفعل العبد قال بتكليف المكروه .

ومن هذا يظهر عدم دقة كلامه هنا ولعله اجتهد فظن أن هذا هو سبب

الخلافاً وأعجب بما توصل^{إليه} / ثابته في كتابه كما أولعه وجد رأياً لشخص آخر فنقله
 بدون تحيين وإن كنت لم أجده منسوماً لأحد فيما تسر لي الاطلاع عليه .

الفئة الثالثة : انتقادات وجهها الطوفي واختيارات خالف فيها صاحب الاصل :

يوجد من هذه الفئة قرابة أربعة عشر فرقاً :

١ - ذكر صاحب الروضة في بدايتها مقدمة منطقية وقد استبعدها الطوفي من مختصره
وعلى لذلك بأمور ثلاثة :

أ - ما ثبت من رجوع ابن قدامة عن إدراج هذه المقدمة في كتابه بعد ما عاتبه
بعد علماء مذهبه، ولكن انتشرت منها نسخ تضمنت المقدمة المنطقية
ولذلك توجد هذه المقدمة في نسخة دون نسخة .

ب - أن النسخة التي اختصر منها لم تكن فيها مقدمة .

ج - اعترافه بأنه لا يحقق علم المنطق لاهو ولا ابن قدامة ، فلو اختصرها
لظهر التكلف عليها من الجهتين جهة ابن قدامة في اختصاره لها
من المستصفي وجهته في اختصارها من الروضة وهذا لا يعقل الانتفاع بها . (١)

٢ - انتقد الطوفي تعريف ابن قدامة للتكليف بأنه (الخطاب بأمر أو نهى)
واختار في تعريفه أنه (الإزام مقتضى خطاب الشرع) (٢)

٣ - يختار الطوفي رأي المعتزلة القائل بعدم تكليف المكروه مطلقاً ، وقد فصل اختياره
هذا في شرحه المختصر (٣)

(١) انظر شرح الطوفي على مختصره الورقة ٢١

(٢) انظر روضة الناظر ص ٤٧ ومختصر الطوفي ص ١١

(٣) انظر شرح الطوفي على مختصره الورقة (٦٣) والمختصر ص ١٣

٤ - انتقد الطوفي تحريف ابن قدامة للواجب بأنه (ما نوهذ بالعقاب على تركه) واختار أنه (ما ذم شرعا تاركه مطلقا) (١) .

٥ - اختار الطوفي في تحريف المندوب أنه (ما أثبت فاعله ولم يعاقب تاركه مطلقا) مخالفا لتحريف ابن قدامة للمندوب بأنه (ما مور لا يلحق بتركه ذم من حيث تركه من غير حاجة الى بدل) (٢) .

٦ - عرف ابن قدامة الشرط بأنه (ما لا يوجد المشروط مع عدمه ولا يلزم أن يوجد عند وجوده) .

وعرفه الطوفي بأنه (ما يلزم من انتفائه انتفاء أمر على غير جهة السببية) (٣) .

٧ - عرف ابن قدامة العزيمة بأنها : (الحكم الثابت من غير مخالفة دليل شرعي) .
وعرف الرخصة بأنها (استباحة المحظور مع قيام الحاضر) .

وعرف الطوفي العزيمة بأنها (الحكم الثابت لدليل شرعي خال عن معارض) ، والرخصة بأنها (ما ثبت على خلاف دليل شرعي لمعارض راجح) (٤) .

٨ - استوجه الطوفي مذهب بعض الظاهرية في جواز نسخ القرآن ومتواتر السنة بآخادها في زمن النبوة ومعه ٤ مخالفا في ذلك لابن قدامة ولجمهور الأصوليين (٥) .

(١) انظر روضة الناظر ص ٢٦ ومختصر الطوفي ص ١٩

(٢) انظر روضة الناظر ص ٣٥ ومختصر الطوفي ص ٢٥

(٣) انظر روضة الناظر ص ٥٧ ومختصر الطوفي ص ٣٢

(٤) انظر روضة الناظر ص ٤٠ ومختصر الطوفي ص ٣٤

(٥) انظر روضة الناظر ص ٨٦ ومختصر الطوفي ص ٨٢ .

٩ - قال ابن قدامة إنه لا يعتد بقول الأصولي الذي لا يعرف تفاصيل الفروع ولا النحوي إذا كان الكلام في مسألة تنبئ على النحو . وقد رجح الطوفي اعتبار قوليهما . (١)

١٠ - عرف ابن قدامة الأمر بأنه (استدعاء الفعل بالقول على جهة الاستعلاء)
 وقد لاحظ الطوفي على هذا التعريف بأن الفعل قد يستدعى بخير القول فلو أسقط (القول) أقبيل (بالقول أو مقام مقامه لاستقام) . (٢)

١١ - عرف ابن قدامة المجلد بأنه (ما لا يفهم منه عند الإطلاق معنى) وقد زاد الطوفي فيتعبد (معين) وذلك انتظم هكذا :

المجلد : ما لا يفهم منه عند الإطلاق معنى معين . وبين سبب زيادة هذا القيد بأنه خشية ألا يطل التعريف بالمشترك بخانه يفهم منه معنى غير معين . (٣)

١٢ - عرف ابن قدامة الاستثناء بأنه (قول متصل ذو صيغة تدل على أن المذكور معه غير مراد بالقول الأول .) .

وهذه الدارفي بأنه (اخراج بعض الجملة بإلا أو مقام مقامها) . (٤)

١٣ - ذكر ابن قدامة أن الأخبار ترجع على بعضها من ثلاثة أوجه :
 الأول : يتعلق بالسند وهو خمسة أمور :

(١) انظر روضة الناظر ص ١٣٦ ومختصر الطوفي ص ١٣٠

(٢) انظر روضة الناظر ص ١٨٩ ومختصر الدارفي ص ٨٤

(٣) انظر روضة الناظر ص ١٨٠ ومختصر الطوفي ص ١١٦

(٤) انظر روضة الناظر ص ٢٥٢ ومختصر الطوفي ص ١١١

- ١- كثرة الرواة
٢- أن يكون أحد الراويين معروفاً بزيادة التيقظ
٣- أن يكون أحدهما أروع وأتقى
٤- أن يكون
رواى أحدهما صاحب الواقعة
٥- أن يكون أحدهما باشر القصة •

الوجه الثاني : يتعلق بالمتن بأمر :

- ١- شهادة القرآن أو السنة أو الإجماع ، بموجب العمل على وفق الخبر، أو بعضه ، قياساً ، أو يعمل به الخلفاء ، أو يوافق قول صحابى •
٢- أن يتفق على رفع أحد الخبرين ، ويختلف فى وقت الآخر على الراوى ، فيقدم المتفق على رفعه •
٣- أن يكون راوى أحدهما قد نقل عنه خلافه فتعارض روايته ويسلم الآخر •
٤- أن يكون أحدهما مرسلًا والآخر متصلًا فالمتصل أولى •

الوجه الثالث : الترجيح لأمر خارج : بعدة أمور :

- ١- ترجيح أحد الخبرين بكونه ناقلًا عن حكم الاصل •
٢- رواية الإثبات مقدمة على رواية النفى •
ثم قال بعد ذلك وأما الترجيح لأمر خارج فلا ممرور :
١- أن يشهد القرآن أو السنة أو الإجماع بموجب العمل على وفق الخبر —
أو بعضه قياساً أو يعمل به الخلفاء ، أو يوافق قول صحابى •
٢- أن يختلف فى وقت أحد الخبرين على الراوى ويتفق على رفع الآخر •
٣- أن يكون راوى أحدهما قد نقل عنه خلافه فتعارض روايته ويبقى الآخر سليماً
عن التعارض •

٤ - أن يكون أحد هما مرسلا والآخر متصلا فالمتصل أولى . (١)

ويظهر مما تقدم اضطراب الكلام واختلاله، حيث ذكرت ترجحات تتعلق بالسند في الترجيحات المتعلقة بالمتن ومن ذلك كون أحد الخبرين متقا على رفعة والآخر مختلفا في رفعة، ووقفه حيث ذكرت في الترجيحات المتعلقة بالمتن . والرفع والوقف من أحكام السند لا من أحكام المتن . وكذا لكون أحد الخبرين مرسلا والآخر متصلا ذكرت في الترجيحات المتعلقة بالمتن مع أن الإرسال والاتصال تتعلق بالسند .

كما ذكرت ترجيحات تتعلق بالقرائن الخارجية في الترجيحات المتعلقة بالمتن ومن ذلك شهادة القرآن، أو السنة، أو الإجماع، أو القياس لأحد الخبرين دون الآخر ذكرت في الترجيحات المتعلقة بالمتن وحقها أن تكون في الترجيحات المتعلقة بأمر خارج إذ هذه الشهادة ليست من متن الخبر ولا في سنده .

وكذا لا ينبغي كون راوى أحد الخبرين قد نقل عنه خلافاً فتعارض روايته ويقضى الآخر سليماً من التعارض إذ أن نقل ما يعارض الرواية عن الراوى نفسه لا يعود إلى متن الخبر، ولا إلى سنده، وإنما هو أمر خارج .

وذكرت ترجيحات تتعلق بالمتن في الترجيحات المتعلقة بالأمر الخارجية، ومن ذلك ترجيح أحد الخبرين بكونه ناقلاً عن حكم الأصل، حيث ذكر في الترجيحات بالأمر الخارجية، وليس كذلك لأن هذا أمر يعود إلى ذات المتن .

وكذا للرواية الإثبات، وقد يسميها على رواية النفي ذكرت في الترجيحات لأمر خارج وهي مما يتعلق بالمتن .

يضاف إلى ذلك أن بعض المرجحات كررت في أكثر من موطن - ولعل ذلك خطأ من الناسخ - وذلك أصبح الكلام مشوشا •

ولكن الطوفي في مختصره قد صحح هذا الوضع وأعاد كل شيء إلى مكانه مرتبا لها على النحو التالي :

قال الطوفي : الترجيح اللفظي إما من جهة السند ، أو المتين ، أو القرينة • أما الأول : فيقدم التواتر على الأحاد ، لقطعية ، والأكثر رواية على الأقل • • • • • والمسند على المرسل إلا مراسيل الصحابة فالأمر أسهل لثبوت عدالتهم كما سبق • والمرفوع على الموقوف ، والمتصل على المنقطع ، والمتفق عليه في ذلك على المختلف فيه ، ورواية المتقن ، والأتقن ، والضابط والأضبط ، والعالم ، والأعلم ، والتقى ، والأتقى ، والورع ، والأروع ، على غيرهم صاحب القصة والملابس لها على غيره • باختصاص بمزيد علم ، والرواية المتسقة المنتظمة على المضطربة والمتاخرة على المتقدمة • •

وأما الثاني : فبيناه تفاوت دلالات العبارات في أنفسها فيرجح الأول منها فالأول ، فالنقص مقدم على الظاهر ، وللظاهر مراتب باعتبار لفظه أو قرينته فيقدم الأقوى منها فالأقوى بحسب قوة دلالتها وضعفها • والمختلف لفظا فقط على متحد ، ولدلالة اختلاف الفاظه على اشتهاه ، وقد يعارض • • • • • وذا الزيادة على غيره ، لا مكانها بذهول راوي الناقص ، أو نسيانه ، والمثبت على النافي إلا أن يستند النفي إلى علمه المدم ، لا عدم العلم فيستويان • وما اشتمل على حذر أو حيد على غيره احتياطا عند القاضي ، والناقل عن حكم الأصل على غيره وفيهما خلاف • • • • • وقوله صلى الله عليه وسلم على فعله - إذ الفعل لا صيغة له •

وأما الثالث : فيرجح المجرى على عمومه على المخصوص والمتلقى بالقبول على مادخله التكبير وعلى قياسه : ما قل تكبيره على ما كثر ، وما عنده عموم كتاب أو سنة أو قياس شرعي ، أو معنى عقل على غيره . . وما ورد ابتداء على ذي السبب لاحتمال اختصاصه بسببه . . (١)

وترتيب الطوفى هذا تضمن أيضاً زيادة في المرجحات في كل وجه من وجوه الترجيح :

فقد زاد في المرجحات المتعلقة بالسند ، تقديم الرواية المتأخرة على المتقدمة .
وزاد في المرجحات المتعلقة بالمتن : تقديم النص على الظاهر ، وتقديم أفراد الظاهر على بعضها ، باعتبار مراتب دلالة لفظها ، وتقديم قوله صلى الله عليه وسلم على فعله .
إذ الفعل لا صيغة له .

وزاد في المرجحات المتعلقة بامر خارج تقديم المجرى على عمومه على المخصوص والمتلقى بالقبول على مادخله التكبير ، وما ورد ابتداء على ذي السبب .

هذه هي أهم الفروق التي توجد تحت هذه الفئة وهي في الغالب تعود إلى أحد أمور ثلاثة :

الأول : تغيير لبعض التعريفات التي أوردها ابن قدامة في الرخصة أو تصحيح لها

بزيادة قيد ونحوه .

الثاني : مخالفة لابن قدامة في اختياراته في بعض المسائل .

الثالث : تصحيح وترتيب لبعض ما اضطرب فيه كلام ابن قدامة .

وقد وفق الطوفي في الأمر الأول منها ، في إصلاح تعريف الأمر وتعريف المجمع كما أن التعريفات التي غيرها كان ضيعه فيها سديداً في الغالب وإن يكن ضنيع ابن قدامة في بعضها يمكن تأويله ليوافق المراد من تعريف الطوفي كما في تعريف العزيمة والرخصة .

إلا أن تعريف ابن قدامة للاستثناء أضبط وأوضح من التعريف الذي جاء به الطوفي ؛ ذلك أن الطوفي عرفه بأنه (إخراج) بعض الجملة بالإلام أو مقام مقامها () والتعريف بالإخراج غير مرضي عند بعض الأصوليين (١) كما أن ابن قدامة أشار في تعريفه إلى شرط الاتصال وإلى أن الاستثناء صيغة حيث قال في تعريفه بأنه (قول متصل ذو صيغة تدل على أن المذكور معه غير مراد بالقول الأول) والطوفي لم يذكر أن الاستثناء صيغة تدل عليه وإنما أشار إلى بعض أفراد الصيغة وهو وإن فهم منه بالتأويل أن الاستثناء صيغة إلا أن الأولى ما صنعه ابن قدامة إذ التعاريف تبين على الإيضاح والبيان .

أما الأمر الثاني : المتعلق بالاختيارات فإننا نجد أن الطوفي خالف ابن قدامة أولاً في حذف المقدمة المنطقية واعتذر ربما بتقديم .

(١) انظر المستصفى ٢ : ١٢٨ ووجهه في ذلك أن رفعها سبق دخوله في الكلام محال فإذا قال رجل لزوجته انت طالق إن دخلت الدار فمعناه أنك عند الدخول طالق فكانه لم يتكلم بالطلاق إلا بالإضافة إلى حال الدخول .

وابن قدامة وابن تاج المستصفي في إثبات هذه المقدمة ، إلا أنه لم يرتكب شططا
إذ المقدمة المذكورة تتعلق بالتأليف في عدة فنون من أهمها أصول الفقه فهم
تحدث عن الحدود والأقيسة والبراهين وأشكالها، والنظر ، والعلم ، وما إليهم
وكل هذه الأمور يرد ، ويتكرر الكلام عنها في ثنايا مؤلفات أصول الفقه . وقد ذكر
عدد آخر من الأصوليين شذرات من هذا الفن مما يحتاج إليه في علم الأصول في مقدمات
كتبهم . (١)

واختيار الطوفى لرأى المعتزلة في القول بعدم تكليف المكروه مطلقا فيه نظـر
إذ لو سلم له القول بعدم تكليف المكروه الملجأ إلى الفعل فلا يسلم له القول بعدم
تكليف غير الملجأ لأن مثل هذا النوع من الإكراه يبقى معه الاختيار، ويمكن احتمال
الأثر الناتج عنه في الغالب .

أما استحسانه لرأى بعض الظاهرية في جواز نسخ القرآن ومتواتر السنة بأحاديثها مطلقا
في زمن النبوة ومعه ففيه نظر أيضا؛ إذ أن جواز النسخ بالآحاد في زمن النبوة أمر
محقول؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث الآحاد إلى أطراف البلاد لتبليغ
الأحكام ، ومنها الأحكام الناسخة ، إلا أن الناس في ذلك الزمن كانوا متمكنين من التأكد من
صحة ما ينقله الآحاد إليهم لوجود الرسول عليه السلام ، وتنزل الوحي عليه ، وكونه
لا يقر على الخطأ . أما بعد عصر النبوة فالمسألة تختلف لعدم إمكان التأكد من صحة
الفعل بانقطاع الوحي وإن كان التخصيص والبيان قد يقمان بخبر الواحد .

وتفصيل الطوفى في اعتبار أهل الأصول وأهل النحو في الإجماع جيد ، وله وجهته

ولعل ما منهاه النظر إلى تجزؤ الاجتهاد .

(١) انظر شرح مختصر المنهاج ٣٩: ١ - ١١٥ وشرح الكوكب ١٥ - ٢٨ .

أما الأمر الثالث : فيتملق بتصحيح الطوفى وترتيبه لكلام ابن قدامة وأهم ما فيه تصحيحه للمرجحات المتعلقة بالأخبار وقد كان موقفا فيها إلى حد كبير كما يتضح ذلك من مقارنة الترتيبين •

ويمكن القول بعد كل ما تقدم أن الطوفى التزم إلى حد بعيد بالمنهج الذى وضعه فى بداية مختصره فقد ضمنه زيادات عما فى الروضة فى مواطن مختلفة، منها ما يعود إلى المسائل، ومنها ما يعود إلى المذاهب، ومنها ما يعود إلى بيان سبب الخلاف وغير ذلك كما أنه أزال اللبس فى بعض المواطن، ومخالفته لترتيب ابن قدامة لا تنجح فيه بأنه لم يلتزم منهجه الذى رسمه لنفسه وهو أنه يقر ابن قدامة على ترتيبه ذلك أنه ذكر بأنه سيفصل ذلك الخلق، وأنه غير راضٍ عن ذلك الترتيب، وفى هذا إشعار بأنه سيغير منه • وهذا صدق على المختصر ما توقعه مؤلفه له من كونه حاويا لأكثر من علم الروضة فى دون شطر جزمها • ولكن بمن تأثر الطوفى فى الترتيب الجديد الذى رتبته فى بعض مواطن المختصر وخالف فيه ابن قدامة ؟ ومن استفاد تلك الزيادات التى مر ذكرها ؟ هذا ما سيتضح إن شاء الله فى المبحث التالى عند الكلام على مصادر الطوفى التى استفاد منها فى مختصره •

المبحث الثانى : مصادر الطوفى التى اعتمد عليها فى مختصره :

يعتبر كتاب روضة الناظر لابن قدامة المصدر الأول من مصادر هذا الكتاب ولا شك ذلك أنه مختصر منه إلا أن الفرق التى تقدمت فى المبحث الأول من هذا الفصل - والتى تدل على اختلاف فى ترتيب الموضوعات بين الروضة ومختصرها وهى وجود زيادات زادها الطوفى وانتقادات انتقد فيها صاحب الروضة - تدل على أن صاحب المختصر قد ضمنه أشياء أخرى استفادها من غير الروضة .

وقد وجدت الشيخ عبد القادر بدران الدمشقى فى كتابه المدخل إلى مذهب الإمام أحمد يقول فى وصفه لهذا المختصر (مختصر الروضة القدامية للعلامة سليمان الطوفى مشتمل على الدلائل مع التحقيق والتدقيق والترتيب والتهديب ينحصر من مختصر ابن الحاجب فى سلك واحد . . . وبالجملة فهو أحسن ما صنف فى هذا الفن وأجمعه وأنفعه مع سهولة العبارة وسبكها فى قالب يدخل القلوب بلا استئذان) (١)

ومثل هذا الكلام لا يلقى على عواهنه من عالم فاضل كالشيخ بدران، ولذلك فقد اعتبرت قوله فى وصف المختصر . (. . . ينحصر مع مختصر ابن الحاجب فى سلك واحد . .) الخيط الذى يقود إلى تمرر مصادر الطوفى فى مختصره ، فعمدت إلى الفرق التى توجد بين الروضة ومختصرها وقارنتها بما فى مختصر ابن حاجب فوجدت أن الطوفى قد تأثر به كثيراً فيما أضافه إلى المختصر .

ولما كان ابن الحاجب قد اعتمد على كتاب الأحكام لسيف الدين الآمدي فى كتابه (انتهى النصول والأمل فى علم الأصول والجدل) (٢) ، والذي اختصره فى مختصره المشهور فقد اعتبرت كتاب الأحكام الآمدي على جانب كبير من الأهمية فى هذا المضمار

(١) انظر المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٢٣٨ ٢٣٩

(٢) طبع هذا الكتاب بمصر فى عام ١٣٢٦ هـ بمطبعة السعادة .

وقمت بتتبع الفرق المقدمة بين الرخصة ومختصرها في كتاب الأحكام للآمدى أيضاً
 إذ قد تختلف أحياناً وجهة نظر ابن الحاجب عن وجهة نظر الآمدى ويترجح
 لدى الطوفى وجهة الآمدى فيميل إليها وإن يكن تأثره باليمن الحاجب أوضح .

وهذه هي الأشياء التى استفادها الطوفى من كل منهما :

١ - تابع الطوفى ابن الحاجب فى تقسيم الحكم التكليفى حيث ذكر أقسامه على النحو

التالى : الواجب - المندوب - الحرام - المكروه - المباح . (١)

٢ - تابع الطوفى كلام الآمدى وابن الحاجب فى ذكر مبادئ اللغة فى مقدمة
 الكتاب . (٢)

٣ - تابع الطوفى الآمدى وابن الحاجب فى ذكر الكلام فى عدالة الصحابة بعد الكلام
 فى الجن والتعديل . (٣)

٤ - تابع الطوفى الآمدى فى بيان كيفية الرواية حيث ذكر أن الراوى إما صحابى أو غيره
 ثم ذكر كيفية رواية الصحابى ، ومعدّها كيفية رواية غير الصحابى ، كما هو صريح
 الآمدى من قله . (٤)

٥ - اعتمد الطوفى عند بيان سبب الخلاف فى مسألة تكليف الكفار بالفرع ما ذكره
 ابن الحاجب سبباً فيها . (٥)

(١) انظر شرح مختصر المنتهى ١ : ٢٢٥ ومختصر الطوفى ص ١٨

(٢) انظر الأحكام ١ : ٥ ومختصر المنتهى ١ : ١١٥ ومختصر الطوفى ص ٣٦

(٣) انظر الأحكام ٢ : ٨١ وشرح مختصر المنتهى ٢ : ٦٧ ومختصر الطوفى ص ٦٢

(٤) انظر شرح مختصر المنتهى ٢ : ٨٦ ومختصر الطوفى ص ٥٣

(٥) انظر شرح مختصر المنتهى ٢ : ١٢ ومختصر الطوفى ص ١٤

٦ - تابع الطوفي الآمدى في تحرير موضع النزاع في مسألة الخلاف في التكليف بالمحال . (١)

٧ - زاد الطوفي في مسائل الكتاب (القرآن) مسألة كون القراءات السبع متواترة متابعا في ذلك لابن الحاجب . (٢)

٨ - زاد الطوفي ذكر إلزام من نفى وقوع المجاز في القرآن، وهو أنه يلزم من فرض وقوعه في القرآن كون الهاري جل و علا مجوزا ، ورد على هذا متابعا لابن الحاجب . (٣)

٩ - ذكر الطوفي في نهاية الكلام على الإجماع بيان حكم منكر الإجماع كما فعل ابن الحاجب . (٤)

١٠ - اختصار الطوفي تعريف ابن الحاجب للأمر وهو: (اقتضاء الفعل على جهة الاستعلاء) (٥)

١١ - عرف ابن الحاجب النهي بأنه (اقتضاء الكف عن الفعل على جهة الاستعلاء) وقد عرفه الطوفي بمثل ذلك بعد حذف قيد (عن الفعل) منه (٦)

١٢ - عرف الطوفي الشرط بما عرفه به ابن الحاجب فقال بأنه (ما يلزم من انتفاء انتفاء أمر على غير جهة السببية) (٧)

(١) انظر الأحكام ١ : ١٢٤ ومختصر الطوفي ص ١٥

(٢) انظر شرح مختصر المنتهى ٢ : ٢١ ومختصر الطوفي ص ٤٦

(٣) انظر شرح مختصر المنتهى ١ : ١٧٠ ومختصر الطوفي ص ٤٧

(٤) انظر شرح المختصر المنتهى ٢ : ٤٤ ومختصر الطوفي ص ١٣٧

(٥) " ٧٧ : ٢ " ص ٨٤

(٦) " ٩٤ : ٢ " ص ٩٥

(٧) " ١٤٥ : ٢ " ص ٣٢

١٣- عرف الطوفي الاستثناء بأنه (إخراج بعض الجملة بإلا أو إحدى أخواتها) متابعا في ذلك لابن الحاجب، (١)

١٤- تابع الطوفي الآمدى وابن الحاجب في تأخير الكلام على المجل والمبين إلى مخصصات المصمم .

وكما تآثر الطوفي كثيرا بان الحاجب فيما تقدم فقد تأثر به في طريقة البحث في موضوعات الكتاب حيث رتبها على مسائل ولم يتابع مؤلف الروضة في ترتيبها على أبواب وفصول بل كان يعنون بالموضوع نفسه كالأجتماع مثلا ثم يقول وفيه مسائل ثم يشع في بيانها واحدة تلو الأخرى . وهذا ما صنعه ابن الحاجب في مختصره وقد تقدم الكلام على أهمية هذه الطريقة . (٢)

ومن مصادر الطوفي أيضا كتاب المحرر لمجد الدين بن تيمية فقد نقل عنه في موضوع الاجتهاد عند الكلام على مسألتها اذا نص المجتهد على حكم لعله بينهما فذهب في كل مسألة وجدت فيها تلك العلة كذهب فيها . قال الأوفى : وقد رن في مذهبننا . قال في المخرر : فمن لم يجد الا شوا نجسا صلى فيه واعاد نص عليه (٣) ونص فمين حبس في موضع نجس صلى فيه انه لا يعيد فيخرج فيها روايتان (٤) .

هذه اهم المصادر التي استفاد منها الطوفي ويأتى بعدها الكلام على اهم مزايا الكتاب والماخذ التي تؤخذ عليه .

(١) انظر شرح مختصر المنتهى ٢: ١٣٢ ومختصر الطوفي ص ١١١ .

(٢) انظر ص ١٤١ من قسم الدراسة .

(٣) مراد بهذا الكلام الإمام أحمد .

(٤) انظر المحرر لمجد الدين ابن تيمية ١: ٤٤ ، ٤٥ ومختصر الطوفي ص ١٨١ .

المبحث الثالثمزايا مختصر الطوفى والمآخذ التى تؤخذ عليه١ - المزايا :

يتميز مختصر الطوفى بتحرير عبارته وجودة سبكه فبينما نجد ان ابن قدامة
 - فى الغالب - يأخذ عبارة المستصفي ثم يحذف بعض ألفاظها ويثبت الباقي
 مما يجعل الكلام مفككا صعب الاستيعاب نجد الطوفى على العكس من ذلك حيث
 انه لم يختزل ألفاظ الروضة فقط وإنما كان يعمد إلى صياغة نفس المعنى بـ الـ
 جديد من عنده بعيد عن الحشو والتعقيد، إضافة إلى أنه قد غير في ترتيب بعض
 الموضوعات وزاد فيه زيادات لا توجد فى الروضة فظهر بذلك مختصره جامعا مترابطا .
 وقد تميزت طريقته فى عرض المذهب والآراء وتصويرها بالاستيفاء والوضوح وجودة
 المناقشة .

وكان مع ذلك حرا جريئا إلى الحد الذى يجعله يخالف مذهبه فيما يترجح لديه
 بل إنه رجح فى مسألة تكليف المكره رأى المعتزلة على رأى أهل السنة قاطبة - كما تقدم -
 وفى كل ذلك كان ترتيبه للآراء التى ترد فى المسألة الواحدة - فى الغالب - منطقيا
 يقود فى كثير من الأحيان بالقارئ إلى الاقتناع بما يختاره هو حيث كان يـ مـ
 وجهات النظر المختلفة، ويناقشها واحد تلو الأخرى ثم يحدد ذلك يبين ما يختاره
 ويدعمه بالأدلة .

ولم يكن يسارع إلى تزييف كل تعريف أو رأى قبل البحث عما يصححه ويصلحه .
 وكان يحاول ربط المسائل بأسبابها التى أوجبت الخلاف فيها، وبيان أهمية المسألة
 وما يترتب عليها فإن كان الخلاف فيها لفظيا لا يترتب عليه شئ نبه على ذلك . هذه
 بإيجاز أهم ما يسجل للطوفى فى هذا الكتاب .

— المآخذ التي تؤخذ على الطوفى في مختصره :

يمكن إجمال هذه المآخذ في النقاط التالية :

١ — في كثير من الأحيان لا ينسب الطوفى المذاهب إلى أصحابها ، وإنما يذكرها بصيغة التمريض . فيقول مثلاً قيل : ونحوه ، أو يذكر في المسألة أكثر من قول بدون الإشارة إلى قائله . ثم بعد مناقشتها يورد الرأى المختار إن لم يرتض شيئاً منها .

ومعرفة صاحب الرأى لها أهمية كبيرة حتى يثبت القارىء من صحة الرأى ويسهل عليه الرجوع إليه في مظانه .

٢ — استفاد الطوفى كما تقدم من الآمدى كما استفاد من ابن الحاجب كثيراً ولكنه لم يشر إلى ذلك حتى في التعريفات التى نقلها عن ابن الحاجب وكان واجب الأمانة العلمية يقتضيه ذلك .

٣ — ذكر الطوفى فى مسألة رواية العدل عن الراوى وهل هى تعديل له أم لا ؟ أن فيها قولين أحدهما : هى تعديل له والآخر ليست تعديلاً له ، ثم قال (والحق أنه إن عرف من مذهبه عادة أنه أصرح قوله ، أنه لا يرى الرواية ولا يروى إلا عن عدل كانت تعديلاً ، وإلا فلا) (١) وصنيع الطوفى هذا يوهم القارىء بأن الرأى الأخير الذى يفصل من استنباطه هو حيث ذكر أن فى المسألة قولين ، بينما نجد أن ابن الحاجب الذى استفاد منه الطوفى وأطلع على مختصره يذكر أن فى المسألة ثلاثة أقوال : الثالث منها الرأى الذى يفصل . يقول ابن الحاجب (ورواية العدل ثالثها : المختار تعديل إن كانت عادته أنه لا يروى إلا عن عدل) . (٢)

(١) انظر مختصر الطوفى ص ٦١

(٢) انظر شرح مختصر المنتهى ٦٦/٢ .

فالأقوال ثلاث فاذن ١ أشار بالثالث منها إلى الأول والثاني • الأول يرى أنها
تعديل ٢ والثاني لا يرى ذلك ٣ والثالث يفصل ٤ وكان الأجدر بالطوفي أن يحتاط
لذلك •

٤ - تساهل الطوفي في نسبة بعض الأقوال وفي تحريرها ومن ذلك :

أ - نسبتهم إلى الحنفية قد رواه الفرع إذ أنكر الشيخ الحديث (١) وإنما هو قول
لبعض الحنفية وقد حرر صاحب الروضة هذا • (٢)

ب - متابعته لكثير من الأصوليين عند الكلام على المصالح المرسلة في نسبة القول
بجواز قتل ثلث الخلق لاستصلاح الثلثين إلى الإمام مالك رحمه الله
بدون تحر ولا تثبت مع أن نسبة مثل هذا إلى الإمام مالك لا تصح
ولا يوجد في كتب أصحابه ما يدل على ذلك • (٣)

هذه أهم ملامح منهج الطوفي في مختصره وأهم مزاياه والماخذ التي تؤخذ عليه
ويأتي الآن دور الحديث عن شرح الكناهي لمختصر الطوافي •

...

(١) انظر مختصر الطوفي ص ٦٧

(٢) انظر روضة الناظر ص ١٢٣

(٣) انظر ما نقله الدكتور حمد الكبيسي من كلام القرافي المالكى في نفائس الأصول

حيث أنكر بشدة هذه النسبة وبين أنها من كلام المخالفين للإمام مالك •

- شفاء العليل للخرال هامش ص ٢٤٧ •

(الفصل الثانى)

دراسة منهج الكنائسى فى شرحه

يشتمل هذا الفصل على المباحث التالية :

- * المبحث الاول : منهج الكنائسى فى شرحه •
- * المبحث الثانى : مصادره التى اعتمد عليها •
- * المبحث الثالث : بيان مزايا الكتاب والماخذ عليه •

المبحث الاول : منهج الكتاني في شرحه :

لم يبين الكتاني في مقدمة شرحه لمختصر الروضة منهجه الذي سيسير عليه كاملاً ، وإنما ذكر أن عمله عبارة عن إضافة توضيح إلى الفاظ المختصر حيث قال : (فاستخرت الله تعالى وأضفت إليه توضيحاً يتخلل سلك نظمه . .) (١) . وهذا لا يعطى تصوراً واضحاً عن مفردات منهجه ، ولذلك كان لابد من البحث عنها في ثنايا شرحه .

وقد تبعت الشرح فلاحاً لي أهم ركائز هذا المنهج وهي :

أ - خلط عبارة الطوفي صاحب المتن مع الشرح بحيث يصبح الكلام واحداً مترابطاً .
وقد تقدم الكلام على هذا في التمرير بشرح الكتاني كما تقدمت أمثله . (٢)

ب - من منهجه أنه يقرر كلام صاحب المتن ويوضحه على ما هو عليه ثم بعد ذلك يعقبه
أن كان هناك ما يقتضى ذلك ثم يأتي بما يختاره هو .
وقد تعقب الكتاني الطوفي في أكثر من عشرين موضعاً أهمها ما يلي :

١ - عرف الطوفي أصول الفقه بأنه (العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية) ، وقال الكتاني في شرحه : فالعلم كالجنس للأصول ، وبغيره من العلوم ، والقواعد عبارة عن صور كلية تنطبق كل واحدة منها على جزئياتها التي تحتها ، ومن ثم لم يُحتج إلى تقييدها بالكلية لأنها لا تكون إلا كذلك ، ثم بعد أن أكمل شرح التمرير على هذا النحو قال : وهذا الحد يعلم أصول الفقه أشبه منه بأصول الفقه لأن أصول الفقه : أدلته كما قال ، والعلم بالأدلة غير الأدلة فلا يكون دخلاً في ماهيتها ، وليس بدخلاً في الماهية لا يؤخذ جنساً في

(١) انظر الورقة (٢ / أ) من شرح الكتاني .

(٢) انظر من ١٧٧ - ١٧٧ من هذه القسم .

في حدها ، فظهر أن الأجود أن يقال : أصول الفقه / القواعد التي
يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الفرعية . (١)

٢ - اختار الطوفي في تعريف الحكم بأنه (مقتضى خطاب الشرع) وبين أن سبب
ذلك الفرار من اعتراض المعتزلة على تعريف الحكم بأنه (خطاب الله المتعلق
بأفعال المكلفين) حيث قالوا : بأن الحكم قديم عندكم فكيف يطل
بالملل الحادثة ؟ (٢)

قد تعقبه الكتاني بقوله (وفي هذا الإشعار بصحة إيراد المعتزلة ومقدم
اندفاعه عن التعريف الأول - وهو تعريف الحكم بأنه خطاب الله - إلا بما
ذكره وليس بجيد) فإننا لا نسلم أن علل الأحكام مؤثرات فيها بل معرفات
لها ولا يمتنع لحادث معرفاً للقديم (٣)

٣ - قال الطوفي في مختصره في مسألة الواجب الموسع عند الرد على المخالفين
في اشتراط وجوب العزم على فعل المباداة على من أخرها عن أول وقتها
(قلنا : ما لا يتم الواجب إلا به واجب) وأيضا لما حرم العزم على ترك الطاعة
حرم ترك العزم عليها وفعل ما يحرم تركه واجب (٤)

قد شرحها الكتاني هكذا (قلنا : ما لا يتم الواجب إلا به واجب وأنتم تسلمونه
وأيضا لما حرم العزم على ترك الطاعة حرم ترك العزم عليها وفعل ما يحرم تركه واجب

(١) انظر شرح الكتاني على مختصر الروضة الورقة ٤/أ.

(٢) مختصر الطوفي ص ١٨

(٣) شرح الكتاني الورقة ١٠/أ.

(٤) انظر مختصر الطوفي ص ٢٢

والحرام هنا ترك العزم فيكون تركه بفعل العزم فيكون واجبا . ثم قال
 بعد ذلك : هذا دليل وجوب العزم على ما اقتضت معيارته ^{في} في هذا الوضع غير
 واضحة لأن قوله : (وأيضا) بعد قوله (ما لا يتم الواجب إلا به واجب) يقتضى
 أن الثاني دليل آخر غير الأول ، وهو بين وجه الدلالة من الأول ، ولم يبين في الثاني
 وجه الملازمة بين تحريم العزم على ترك الطاعة وبين تحريم ترك العزم عليها .
 ولعل مراده : أنه لا يترك العزم على فعل الطاعة إلا عازم على تركها مطلقا
 وهو حرام ، وما لا يتم ترك الحرام إلا بتركه يكون واجبا . وهذا هو الظاهر ، ولكن
 انعكست عليه العبارة . على أن الآخر ممنوع . ولهذا إثمه بالتردد مبنى على
 وجوب العزم ، وإنما لم يعمد تأخير أول الوقت ، لأنه كفضاء رمضان ، وخصال الكفارة .
 فقوله (أيضا) حشو ، وما بعد ليس دليلا مستقلا وإنما هو تتممة لقوله (ما لا يتم الواجب
 إلا به واجب) ، ويان لكون العزم ما لا يتم الواجب إلا به . (١)

٤ - ذكر الطوفي في المختصر في الاستدلال على جواز جريان القياس في الأسباب

قوله (. . ثم قد نص جماعة من أهل اللغة على جوازه ، وقولهم حجة وهو

إثبات فيقدم) .

وقد أضاف إليه الكنانى توضيحا على النحو التالى (. . ثم قد نص جماعة من أئمة

اللغة كابن جنى وغيره على جوازه ، وقال المبرد : ما قيس على كلامهم فهو ممن

كلامهم ، وقولهم حجة وهو إثبات فيقدم على قول من منع منهم) .

ثم تعقبه بقوله (قلت : المسألة نظرية وقول أحد الخصمين فيها لا يكون حجة

على مخالفه والإثبات ، إنما يقدم على النفي فيما طريقة النقل ، أما ما طريقه
النظر والاستدلال فلا ، حينئذ يجرى البحث المتقدم وهو أنه إن كان
أهل اللسان نصوا على الإلحاق فهو موضوع لاقياس وإلا امتنع كونه ممن
لغتهم . (١)

٥ - عرف اللطوفى الظاهر بأنه (اللفظ المحتمل معنيين فأكثر هو في أحدهما أظهر) .
قال الكتاني (وهو تعريف للشيء بنفسه حيث أخذ في الحد لفظه (أظهر)
فلو قال (أرجح) كان أحسن) . (٢)

٦ - بعد أن ذكر اللطوفى في المختصر تعريف النسخ ، وأنه الرفع والإزالة ذكر
بأنه قد يراد به ما يشبه النقل ، قال : (واختلف في أيهما هو حقيقة والأظهر
أنه في الرفع) .

وقد شرحها الكتاني هكذا (. .) واختلف في أيهما هو حقيقة فقال القاضى
أبو بكر وغيره : هو حقيقة فيها بالاشتراك . قال القفال وجماعة : بل في النقل
فقط . والأظهر أنه حقيقة في الرفع - أى لإطلاقه بمعنى الإزالة . والأصل
في الإطلاق الحقيقة فيلزم أنه مجاز في النقل ، وإلا كان مشتركاً والمجاز أولى منه .
ثم تحقبه بقوله : (وفي كلامه نظر من وجهين :

أحدهما : أنه جعل ضمير التثنية في أيهما (راجعاً إلى الرفع والنقل وهو لم يذكر
(النقل) فأعاد الضمير إلى غير مذكور وحكم عليه . لا يقال : إعادة على ما يشبه
النقل ، لأن ما يشبه النقل ليس بنقل ، فيكون إطلاقه بمعنى (النقل)
مجازاً قطعاً فلا وجه لإجراء الخلاف فيه . فإن قيل إذا كان مجازاً في النقل

(١) انظر شرح الكتاني الورقة (٢١ / ب)

(٢) انظر شرح الكتاني الورقة (٢٥ / أ) .

ففيما يشبهه أولى • قيل : قياس في اللفظة ثم هو يختص النقل بعلاقة التجوز دون ما يشبهه، فلا يصح إطلاقه عليه مجازاً لعدم العلاقة •
 الثاني : أنه لا يخلو إما أن تكون الإزالة مرادفة للرفع ولا ، والأول ظاهر كلامه، ولذلك أضرب عن ذكرها اكتفاءً بذكر الرفع، وجعل الخلاف دائراً بينهما وبين النقل وليست مرادفة كما بيناه فيما تقدم • وعلى تقدير مرادفتها يكون ذكرها تكراراً محضاً لا فائدة فيه، فيصان عنه الحد، وقد تقدم أن الإزالة أعم من الرفع (١) •

٧ - قال الطوفي في مخصصات المصوم : (• • • • •) وصحة تناول العام محل التخصيص ممنوع •

وقد تحقّق الكنانى بقوله (• • • • •) ومن ثم يتبين لك أن قول المصنف: صحة تناول العام محل التخصيص ممنوع ليس بجديد وإن لا شك في تناول من حيث الوضع؛ للاتفاق على دخول ذاته المقدسة في قوله تعالى " وهو بكل شيء عليم " ، وللقطع بأن الصبيان والمجانين من الناس وإلا لما توجه إليه التخصيص إذ التخصيص : إخراج بعض ما تناوله اللفظ • • • • • فالمتنع إرادة الصورة المخصوصة من العام، لا دخولها تحت العام بحسب الوضع ولا تنافى بين الدخول تحت اللفظ لغة، وبين عدم إرادة ما نسب إليه ويكون العام هنا عاماً أريد به الخصوص لاعاماً مخصصاً • (٢)

٨ - قال الطوفي بأن مستند الإجماع يجوز أن يكون قياساً ورد على المخالف الذى يرى أن القياس مختلف فيه ولا إجماع مع الخلاف بقوله (قلنا : نفرضه قبل

(١) انظر شرح الكنانى الورقة ٤٣ / أ.

(٢) انظر شرح الكنانى الورقة ٦٢ / أ.

الخلاف فيه ، أو يستند المخالف فيه إلى مدرك لا يعتقده قياساً ، أو يظن —
القياس غير قياس كالعكس) .

وقال الكنانى قسًى شرحها (قلنا : إعتباره بغرضه زمن الصحابة قبل وقوع
الخلاف فيه ، فالمخالف صحيح بإجماع الصحابة قبله ، أو نقول : جاز أن يستند
المخالف فيه أى : فى القياس إلى مدرك من مدارك الاجتهاد لا يعتقده —
قياساً وهو فى الحقيقة قياساً ويظن نوعاً من القياس كالتنبيه وتنقيح المنطاط
ونحوهما غير قياس ، وهو معنى قوله : كالعكس) .

ثم تعقبه بقوله : (وفى كل من الجوابين نظر . أما الأول : فلا يستلزم
مانع القياس إليه خطأ كان منعه ، أو صواباً ، ومضمون الثانى : أنه إنما انحقق
عن قياس ، فهو الأول بعينه ولا أثر لتسمية الدليل بخير اسمه فالكلام فيه
كالاول — فان قيل : التنبيه وتنقيح المنطاط ونحو ذلك ليس بقياس قلنا : استحالت
المسألة ، إذ هى مفروضة فى إجماع ينحقد عن قياس مختلف فيه لا فى إجماع
ينحقد عن قياس عند بعض المجتهدين وعن غير قياس عند الآخرين ؛ إذ لا يلزم
من اتفاقهم على اتحاد الحكم اتفاقهم على اتحاد طريقه . (١)

٩ — قال الطوفى فى مسألة القول بالموجب فى الأسئلة الواردة على القياس : (وفى
لزوم المحترض إبداء مستند القول بالموجب خلاف الإثبات لئلا يأتى بسـ
نكدا وهناداً ، والنفى ، إذ بمجرد إثباته يتبين عدم لزوم حكم المستدل بما ذكره . والأول
أولى . (٢)

وقد تعقبه الكنانى بقوله : (أعلم أن مقتضى كلام المصنف أن هذا الخلاف جار

(١) انظر شرح الكنانى الموقرة ٨٨ / أ .

(٢) انظر مختصر الطوفى ص ١٧٢ — ١٧٣ .

فى قسمى القول بالموجب (١) . والآمدى وغيره إنما حكموا الخلاف فى القسم الأول، وهو ظاهر كلامه فى الرضة . والظاهر اختصاصه بذلك كما حكموا ؛ لأن إنكار مأخذ المسألة أكثر وأغلب من احتمال إنكار حكمها . وذلك لخفاء المأخذ الذى بنى كل مجتهد مذهبه عليه فى كل مسألة اجتهدا به بخلاف محال الخلاف، فإنها مسطورة فى الكتب، قل ما يتفق الذهول عن الأحكام فتبعد دعوى المعترض حكما بخلاف مذهب (٢) .

ج نهج الكتانى أيضا على إضافة بعض التعريفات اللغوية وزيادة بعض الاقوال والأدلة، ومن أمثلة ذلك ما يلى :

- ١ - تعريفه للحقيقة والمجاز والمجمل والاستثناء وغيرها لغة . (٣)
- ٢ - زاد فى مسألة الاستدلال على تكليف الكفار بالفرع قوله : (ومن المأخذ المسماة فى المسألة : الإجماع على أن الرسول صلى الله عليه وسلم دعا الناس كافة إلى جميع ما جاء به من أصول الإسلام وفروعه) (٤)
- ٣ - ذكر الطوفى أن الأمر يرد لعدة معان غير الإيجاب وهى النذب والإباحة والتعجيز والتسوية، والاهانة والإكرام، والتهديد ، والدعاء، والخبر، والتمنى .
- وقد زاد الكتانى ذكر معان آخر منها : التأديب، والتكذيب، والمشورة والاعتبار (٥)

(١) هذا ان القسمان هما : أ - تسليم الدليل مع منع المدلول . ب - تسليم مقتضى

الدليل مع دعوى بقاء الخلاف - انظر مختصر الطوفى ص ١٢٢ .

(٢) انظر شرح الكتانى الورقة ١٢٦ ب .

(٣) انظر شرح الكتانى الورقة (٢١/ب ، ٢٣/أ ، ٧٠/ب ، ٧٤/أ)

(٤) انظر شرح الكتانى الورقة (٨/أ)

(٥) انظر شرح الكتانى الورقة (٥١/أ) .

٤ - زاد الكنانى فى مسألة الشرط فى مخصصات الموقوف له (تنبيه : ماتضمن معنى الشرط من الجار والمجرور نحو : على أنه ، أو يشترط أنه أو من شرطه كذا ، كالشرط اللفظى فى عوده إلى ما تقدمه من الجمل المتعلقة بالكلام دون الاسم . (١)

٥ - وأخيرا فإن من منهج الكنانى إيراد فروع فقهاء فى مواطن متعددة لتوضيح المسائل الأصولية ومن أمثلة ذلك :

١ - عرف الطوفى الأداء بأنه (فعل المأمور به فى وقته المقدر له شرعا) .
قال الكنانى عند شرحه لقوله (فى وقته المقدر له) ليخرج القضاء والم يقدر له وقت كإنكار المنكر ، إذا ظهر ، وإنقاذ الخريق إذا وجد ، والجهاد إذا تحرك العدو ، والنوافل المطلقة و تحية المسجد وسجدة التلاوة . (٢)

٢ - وقال فى مسألة اقتضاء الأمر التكرار : قال أبو العباس : اختلف المذهب فى قوله : طلق نفسك مع الإطلاق . هل تملك به الثلاث ؟ لكن طلق نفسك وتزوجى ، واختارى إذاً وإباحة لا أمر . فإن كانت صيغة (افعل) إذا أريد بها الإباحة كقوله (كلوا واشربوا) تختلف فى إفادتها التكرار كما فيما إذا أريد بها الأمر فمأهوب بيمين . (٣)

٣ - ذكر أن القول بالاستحسان مشهور مذهب أحمد واستدل لذلك بقوله
(قال فى رواية بكر بن محمد فيمين غصب أرضا فزرعها : الزرع لرب الأرض وعليه

(١) انظر شرح الكنانى الورقة ٧٢ / ب.

(٢) " " ٧٩ / ب.

(٣) " " ٨٣ / ب.

النفقة • وليس هذا بشيء • يوافق القياس • ولكن أستحسن أن يدفع إليه نفقته •

وقال في رواية صالح في المضارب إذا خالف فاشتري غير ما أمر به صاحب المال فالربح لصاحب المال • ولهذا أجره مثله إلا أن يكون الربح بأجره مثله فيذهب وكنت أذهب إلى أن الربح لصاحب المال ثم استحسننت • (١)

٤ - قال في موضوع القياس عند الكلام على القسم الثامن أقسام تخلف الحكم عن العلة :

قال في المسودة قال القاضي (المختصر من جملة القياس يقاس عليه

ويقاس على غيره • أما الأول فإن أحمد قال في رواية ابن منصور / إذا نذر ذبيح نفسه يفقدى نفسه بكبش • فقام من نذر ذبيح نفسه على من نذر ذبيح ولده • وإن كان ذلك مخصصاً من جملة القياس وإنما ثبت بقول ابن عباس •

قال الشيخ : بل هو على وفق القياس في أن نذر المعصية ينمقد وموجب البذل الشرعي أو كفارة اليمين •

وأما قياسه على غيره فإن أحمد قال في رواية المروزي : يجوز شراء أرض السواد

ولا يجوز بيعها • ثقيل له : كيف تشتري ممن لا يملك ؟ فقال : القياس

كما تقول ، ولكن استحساناً •

واحتج بأن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رخصوا في شراء المصاحف

وكرهوا بيعها ، وهذا يشبه ذلك فقد قاسه خصوصاً من جملة القياس على مخصص

من جملة القياس • (٢)

٥ - قال في مسألة تعارض أصليين في موضوع التعادل والتراجع :

فمن قد ملفوفاً نصفين ، وادعى موته وادعى وليه حياته فهنا تعنا دل أصلاً :

(١) انظر شرح الكنانى الورقة ٩٣ / أ •

(٢) " " " " ١٠٥ / أ •

حياته وراء ذمة الجاني • فللمجتهد أن يجتهد في الترجيح • (١)
هذه ملامح منهج الكتاني في شرحه، ولا بد بعدها من بيان مصادره التي اعتمـد
عليها • وهذا ما سيوضح بإذن الله تعالى في البحث التالي :

(١) انظر شرح الكتاني الورقة ١٣٧ - أ •

المبحث الثاني : مصادر الكتاني في شرحه

استعان الكتاني في شرحه بمصادر عديدة من أهمها :
- المصادر الأصولية ومنها :

١- شرح الطوفي على مختصره :

استفاد الكتاني كثيراً من هذا الشرح في غالب أبواب الكتاب ، غير أنه لم يصرح بالأخذ عنه إلا في بعضها ، والبعض الآخر تدرأه استفادته فيه من شرح الطوفي بمقارنة الشرحين في المواطن نفسها .

ومن أمثلة المواطن التي صرح فيها بالأخذ عن الطوفي :

أ - مسألة ما لا يتم الواجب إلا به حيث صرح في نهايتها بقوله كذا في الشرح ومقارنته بما في شن الطوفي وجد كما ذكر . (١)

ب - في مسألة توارد الأمر والنهي على محل واحد عند الكلام على الصلاة في الدار المفصومة حيث ذكر رأى الطوفي ورد عليه . (٢)

ومن المواطن التي استفاد منها من شرح الطوفي ولم يشر إليها :

أ - في تحريف أصول الفقه بأنه أدلته وبيان المراد بالأدلة وترتيبها في الشرح لافي البعثة . (٣)

ب - مسألة تكليف السكران عند الرد على من قال بتكليفه . (٤)

(١) انظر شن الكتاني الورقة ١٣/ب - ١٤/ب وشن الطوفي الجزء الأول الورقة (١١٢ - ١١٥) .

(٢) انظر شن الكتاني الورقة (١٦) . وشن الطوفي الجزء الأول الورقة (١٢٥/أ) .

(٣) انظر شرح الكتاني الورقة ٤/أ . وشن الطوفي الجزء الأول الورقة (٢٦/أ) .

(٤) انظر شرح الكتاني الورقة (٦/ب) وشن الطوفي الجزء الأول الورقة (٥٩/أ) .

ج - في مسألة قبول خبر الواحد فيما نضم به البلوى ، عند الرد على جميعهم —
الحنفية المانحين لقبوله . (١)

وقد استفدت كثيرا من شرح الطوفى في تصحيح بعض المهارات ، واستكمال كثير
من مواضع السقط في شرح الكنانى ، نظرا لما تبين لى من اعتماده عليه . ومن أمثلة ذلك :

أ - في مسألة وقوع المجاز في القرآن عند الرد على من قال : إنه يلزم من ذلك أن يكون
الله سبحانه متجوزا حيث وجد بياض بشرح الكنانى يقارب السطر . (٢)

ب - سقط من شرح الكنانى تفسير المخابرة عند الكلام على المرتبة السادسة من
مراتب رواية أصحابى وهى : كنا نفعل ، وكانوا يفعلون حيث قال : " والمخابرة
... ولم يذكر تفسيرها . وقد أكملت لها من شرح الطوفى (٣)

ج - في مسألة تصحیح الحكم دون اللفظ استدلال بقوله تعالى " وعلى الذين يطيقونه
غدية طعام مسكين " وعند بيان وجه الاستدلال من الآية سقط قرابة سطرين
وأكمل هذا السقط من شرح الطوفى . (٤)

د - عند الكلام على اقتضاء النهى الفساد أو البطلان ذكر أن المختار إن كان النهى
عن الشيء لذاته ، أو لوصف لازم له فهو مهطل له ، وإن كان لأمر خارج فهو
غير مهطل له ، لكن سقط من شرح الكنانى تحليل رأى المختار وأكمل
من شرح الطوفى . (٥)

-
- (١) انظر شرح الكنانى الورقة ٤١/ب . وشرح الطوفى الجزء الثانى ١٢٤/ب .
(٢) انظر شرح الكنانى الورقة ٢٢/ب . وشرح الطوفى الجزء الثانى الورقة ١٢٩/ب .
(٣) " " " " ٣٢/ب " " " " ٦٦/أ .
(٤) " " " " ٤٥/ب " " " " ١٨١/ب .
(٥) " " " " ٥٨/ب " " " " ٢١٤/ب .

هـ - عند ذكر الخلاف في حجية العام بعد التخصيص، والرد على المخالفين في حجية بدعوى أنه أصبح مجازا بالاستعماله في غير ما وضع له أولا بحيث سقط الرد على هذه الدعوى بكامله وهو يقارب خمسة أسطر، وأكمل من هذا شرح الطوفي (١).

٢ - المسودة لآل تبيينة :

استفاد الكنانى من المسودة في نقل روايات المذهب الحنبلى ، وفى نقل كلام الأصحاب الحنابلة ، ومخاصة آراء القاضى أبى يعلى ، وابن عقيل ، وأبى الخطاب فقد كانت المسودة واسطة الكنانى فى النقل عن هؤلاء ، واستفاد منها أيضا فى تحرير بعض مواطن النزاع ، وفى نقل الفروع القهية التى يوردها عند الكلام على المسائل الأصولية ، ومما استفاده منها ما يلى :

أ - عند الكلام فى مسائل السنة على مسألة إيدال الراوى لفظ أخبرنا بحدوثنا ونحوه حيث نقل عن المسودة تلخيصا للأقوال فيها . (٢)

ب - عند الكلام على نسخ اللفظ دون الحكم فى مسائل النسخ ، ذكر تغريعا تقيهيها عليها ، وهو أنه هل يجوز للمحدث من اللفظ المنسخ ؟ وهل يجوز للمحدث تلاوته ؟ ثم ذكر قولين أحدهما المنع ، والآخر الجواز ، ونقل عن المسودة أن القول بالجواز هو الصحيح . (٣)

ج - ذكر فى مسألة النسخ المنطوق وأنه نسخ للمفهوم ولما ثبت بعلمه أو دليل خطابه قولاً بمنع نسخ ما ثبت بدليل خطابه وذكر أنه رأى ابن عقيل على ما ذكر فى المسودة . (٤)

(١) انظر شرح الكنانى الورقة ٦٦ / أ . وشرح الطوفي الجزء الثانى الورقة ٢٣٢ / أ .

(٢) انظر شرح الكنانى الورقة ٣٨ / أ .

(٣) " " " " ٤٥ / ب .

(٤) " " " " ٥٠ / أ .

د - في مسألة الحمل بالعام قبل البحث عن مخصص نقل عن المسودة أن فيها ثلاث روايات عن أحمد، ثم ذكر الفاظ تلك الروايات عنه . (١)

هـ - في مسألة استصحاب حال الإجماع في محل الخلاف حيث نقل عن المسودة أنه يجوز استصحاب الحال الأولى غير أنها لا تكون إجماعاً، بل يجوز تركها بسائر الأدلة كاستصحاب البراءة الأصلية . (٢)

و - نقل في بيان أركان القياس عن المسودة أن الأصل يطلق على العلة أيضاً . (٣)

ز - في مسألة القياس على أصل ثبت بقياس ذكر فيها قولين : ونقل عن المسودة أن القول بالمنع قول طائفتين أصحاب أحمد . (٤)

ح - في مسألة تكون الحق في قول واحد من المجتهدين وأنه لا يتعدد نقل هذا عن المسودة ثم ذكر عن القاضي أنه رواية عن أحمد . (٥)

٣ - المقنع لابن حمدان :

هذا الكتاب على درجة من الأهمية بالنسبة لشرح الكنانى لأنه من أوائل الكتب التى درسها فى فن الأصول ، وقد ذكر فى ترجمته : أنه حفظ هذا الكتاب أول مقدمه القاهرة ، ولم يتيسر لى الاطلاع عليه ، ولا معرفة مكان وجوده على الرغم من البحث والتقيب . وقد استفاد منه فى عدة مواطن منها :

(١) انظر شرح الكنانى الورقة ٦١ / أ .

(٢) " " " ٩٠ / أ .

(٣) " " " ٩٥ / ب .

(٤) " " " ١٠١ / ب .

(٥) " " " ١٣٠ / أ .

أ - عند الكلام على تعريف الإعادة وأنها الفعل ثانيا في وقت الأداء لخلل في الأول، نقل عن ابن حمدان أن الإعادة تكون أيضا فيما فعل تاما في وقتها ثم فعل ثانيا . (١)

ب - اختار في تعريف المراجعة ما ذكره ابن حمدان . وهو أنها : ثبوت حكم حالة مقتضية مخالفة مقتضى دليل يعمها . (٢)

ج - في مسألة إفادة خبر الواحد العلم عند من يقول به ، نقل عن ابن حمدان ، أن القاضي حمل كلام أحمد في إفادة خبر الواحد العلم على اقترانه بقرينه (٣) .

د - في مسألة التحليل بالعدة القاصرة إذا لم ينع ، أو يجمع عليها نقل عن ابن حمدان أن الإمام أحمد يرى صحة التحليل بها . (٤) .

٤ - الإحكام لسيف الدين الأمدي :

وقد نقل عنه الكنانى في أماكن متعددة منها :

أ - نقل عنه اختياره لقبول مرسل الصحابي . (٥)

ب - نقل عنه في مسألة نسخ اللفظ دون الحكم القول بعدم جواز من المحدث لللفظ المنسوخ ، وعدم جواز تلاوته للمحدث . (٦)

(١) انظر شرح الكنانى الورقة ١٩/أ .

(٢) انظر شرح الكنانى الورقة ١٩/ب ولم يشر الكنانى إلى أن هذا التصريف لابن حمدان

وإنما وجدته في شرح الكوكب منسوبا لابن حمدان في المقنع . انظر شرح الكوكب ص ١٥٠ من الزيادة .

(٣) انظر شرح الكنانى الورقة ٣٠/ب .

(٤) انظر شرح الكنانى الورقة ١٠٣/ب .

(٥) انظر شرح الكنانى الورقة ٤٠/ب .

(٦) انظر شرح الكنانى الورقة ٤٥/أ .

ج - ذكر أن من ضمن الأقوال التي وردت في بيان المقصود بالأصل في القياس :
أنه الصرف الجامع، ثم نقل عن الآمدى الاتفاق على أن هذا المعنى غير مراد
من الأصل في القياس . (١)

د - في مسألة الأمر بعد الحظر وأنه للإباحة نقل عن الآمدى أن هذا قول أكثر
الفقهاء . (٢)

هـ - ذكر في درجات دليل الخطاب : أن تعليق الحكم على شرط يفيد انتفاء عند
انتفاء الشرط . ثم ذكر أن قوما خالفوا في هذا . وقالوا بعدم انتفاء الحكم
لانتفاء الشرط المعلق عليه . ونقل عن الآمدى اختياره له . (٣)

٤ - مختصر ابن الحاجب :

نقل عنه الكنانى في مواطن منها :

أ - في مسألة التعليل بعلمتين نقل عن ابن الحاجب أن المخالف فيه يرى أن المنع
منه مطلقاً سواء أكانتا متعاقبتين أم معاً . (٤)

ب - نقل عن ابن الحاجب المنع من القياس في الأسباب والكفارات والحدود . (٥)

ج - في مسألة ترجيح الحكم الثبوتى على الحكم العدمى نقل عن ابن الحاجب
اختياره له . (٦)

(١)	انظر شرح الكنانى الورقة ٩٥/٤
(٢)	٥٢/أ
(٣)	٨١/أ
(٤)	١٠٦/ب
(٥)	١١٢/ب
(٦)	١٤١/ب

٥ - أصول ابن مفلح :

يظهر أن ابن مفلح قد استفاد من المقنع لابن حمدان، وقد وجدت تشابها بين كتابه وبين شرح الكنانى فى المواظن التى أخذها الكنانى عن ابن حمدان ولذلك فقد اعتبرته من مراجع التحقيق، واستفدت منه فى تصويب بعض الألفاظ، وتصحيح بعض العبارات . ولم يشر إليه الكنانى كثيرا غير أنه نقل عنه أن إنكار المجاز فى اللغة قول بعض الحنابلة . (١)

هذه أهم المصادر الأصولية التى استعان بها الكنانى .

ومن المصادر الفقهية كتاب المحرر لمجد الدين ابن تيمية ، فقد نقل عنه قوله :
بوجوب نية قضاء العبادة على من سقط عنه أدائها فى الحال لعذر .

واستفاد كذلك الكنانى من الصحاح للجوهري فى بعض التعريفات اللغوية، ومن بعض كتب الحديث كالمسند للإمام أحمد وسنن ابن ماجه، والدارقطنى، وغيرهم .

هذه لمحة موجزة عن أهم مصادر الكنانى فى شرحه، ويأتى بعدها الحديث عن مزايا الكتاب والمآخذ التى تؤخذ عليه .

(١) انظر شرح الكنانى الورقة ٢٤/ب

(٢) " " " ١٩/ب .

المبحث الثالثمزايا شرح الكنانى والمآخذ التى تؤخذ عليهأ - المزايا :

- ١ - حلول الكنانى توضح عبارة الكتاب ويبلغها فى قالب سهل ، حتى لا يمل القارئ ، وفى سبيل ذلك لم يفصل المتن عن الشرح ، وإنما دمج به تسميها لتربط الفكرة وتسلسلها . وقد وفق فى هذا توفيقا كبيرا .
- ٢ - كان ينقل رأى الإمام أحمد وآراء أصحابه فى المسألة الواحدة غالبا وهذا مما يزيد التصرف بجوانب المسألة ، ويستند كل فريق ، كما أنه يشير إلى السرائر المعتمد فى المذهب .
- ٣ - أورد كثيرا من الفروع الفقهية عند الكلام على المسائل الأصولية . وهذا جهد مشكور ، إذ أنه يربط الأصول بالفروع ويوضح القول بعد الأصولية بشكل عملى .
- ٤ - وفى كل ذلك كانت شخصية مديونة لا يسلم بكل ما ينقل بل كان ينتقد ويوجهه ويرجع ، وهو وإن أكثر من النقول فى كتابه إلا أنه يحسن اختيار ما ينقل ويضعه فى موضعه فى الغالب ، واختيارات المرء دليل على عقله - كما قيل -
- ٥ - تحرير النقل عن المذاهب كما فى مسألة إنكار الشيخ الحديث وهل تجوز روايته أولا ؟ حيث ذكر الطوفى فى مختصره أن الحنفية منحو من روايته فجاء الكنانى وبين أن المانعين هم بعض الحنفية ، وليسوا كلهم ، وإسناد القول بالمنع إلى بعض الحنفية هو الصحيح كما تدل عليه كتبهم .
- ٦ - كثرة استدلالها بالحديث ، وهذا أمر ملحوظ ، فى كل موضوعات الكتاب ، وهو ولا شك مما يزيد فى قيمته ، وإن كانت بعض الأحاديث ضعيفة إلا أنها قليلة ، والغالب عليها الصحة .

ب - الماخذ التي تؤخذ على الكتاب :

١ - الاستطراد في التفريعات التقهية أحيانا إلى الحد الذي يخرجها عن الموضوع ومن أمثلة ذلك :

أ - عند الكلام على الواحد بالجنس أو النوع وهل يصح أن يكون موردا للأمر والنهي ، مثل ذلك بالصلاة في الدار المخصصة وبعد ذلك استطراد فذكر هل تصح توبة الخارج من أرض النصب أولا ؟ وأورد عن بعض الحنابلة أنه نظرها بتوبة المبتدع الداعي إلى بدعته وذكر فيها روايتين (١) .

ب - في مسألة الأمر بما علم الأمر انتفاء شرط وقوعه وهل يصح ؟ رجح صحته وبين فائدته وهي عزم المكلف على الامتثال فيطيع . .

ثم ذكر استطرادا طويلين جامع صحيحا ثم مرض ، أو جن ، أو حائض أو نفست ، وأن الكفارة لا تسقط عند أحد ، وذكر مستنده فيه ثم نقل عن الاصحاب الحنابلة ما يوضح هذا أيضا (٢) .

٢ - استفاد الكتاني من شرح الطوفي على مختصره ، كثيرا كما استفاد من غيره غير أنه لم يعز إلى الكتب التي استفاد منها في أحيان كثيرة ، وكان الواجب عليه فعل ذلك .

٣ - ركاكة العبارة وتشويشها في بعض الأحيان ولعل عذره في ذلك أنه لم يتمكن من تبسيط كتابه بصورة نهائية ، وأن الناسخ لم يكن من أهل العلم - كما تدل على ذلك كتابته - ولذلك كثرت فيه الأخطاء والتحريفات .

(١) انظر شرح الكتاني الورقة ١٦/ب

(٢) " " " " (٢) ٥٧/ب

هذه أهم الموء اخذات التى تؤخذ على الكتاب • وهى لاتنفص من قيمته
ولا تفقده اهميته فانها قليل فى جانب منيعه الحسن •

وقبل أن أضع القلم • أود ان اختتم هذا الباب باعطاء نبذة
عن شئ الطوفى على مختصره حتى تتبين مزايا كل من الكتابين •

((خاتمة))

في الحديث عن شرح الطوفى على مختصره

يبدو أن الطوفى لم يستطع أن ينطلق بحرية كما يريد وهو مختصر كتاب روضة الناظر، ذلك أنه مقيد بمسائله ومنهجه في الثالب .
ولذلك حاول في شرحه أن يؤكد شخصيته الأصولية، وأن يخرج عن قيود المختصر بحسب ما تسمح به الحال ، وقد جاء شرحه ضافياً ، أبان عن مقدار تمكنه في هذا الفن .

وقد اعتمد فيه على كتب متعددة من أمهات هذا العلم كالواضح لابن عقيل والمستصفي للنجاشي، والمحصل للرازي والإحكام للامدى ومختصر ابن الحاجب وأصول ابن الصيقل الحراني ، وشرح تنقيح الفصول للقرافى والفروق له وغيرها .
وفي هذا الشرح انتقد بشدة تقسيمات الأصوليين للمصلحة إلى معتبرة وملغاة ومرسلة وإلى ضرورية وغير ضرورية كما تقدم * ومن ملامح هذا الشرح ما يلي :

١ - الاهتمام باستيفاء الأقوال وأدلتها ثم مناقشتها بالتفصيل (٢) .

٢ - الاهتمام بدقائق علم اللغة والنحو ومن ذلك :

أ - عند شرحه لمباراة (مفيض الجود) من مقدمة المختصر قال :

مفيض : اسم فاعل من افاض افاضة فهو مفيض * وجقيقته في الماء ونحوه

من المائعات يقال : فاض القدح والانااء اذا صببت فيه حتى امتلأ وجعل

(١) انظر ص ٨٢ من هذا القسم .

(٢) انظر على سبيل المثال شرح الطوفى الجزء الاول من الورقة ٥٨ ب - ٦٠ أ /

ومن (١١٩) - ١٢٠ ومن (٢٠١ - ٢٠٤ / أ) .

يتبدد من حافته واستعماله في المعاني نحو : افاض الخير والعطاء ،
وافاضوا في الحديث وافاض الحاج من منى الى البيت للطواف مجاز
وهذه المادة بالضاد . أما قولهم : فاظت نفسه ففيه معنى الفيض
إلا أنه بالظاء إما ملاحظة لمعنى آخر أو فرقا بين فاض الماء وفاظت نفسه (١)

ب - قال عند رده على تفسير العلم (بالظن) عند شرح تعريف الفقه بأنه
لا يجوز مجازاً لأن ظننت يتعدى بنفسه نحو : ظننت الأمر ، ولا يقال :
ظننت بالأمر بخلاف (علمته) لأنه يتعدى بنفسه وحرف الجر نحو :
علمت الشيء ، و علمت الشيء ، فلذلك جاز أن يقال : العلم بالأحكام
ولم يجز الظن بالأحكام (٢)

٣ - التنبيه على دقائق علم المنطق ، ومن ذلك :

قوله في الرد على من قال : إن ، تعريف الشيء بـ (ما) غير صحيح :

(. . إن الحذاق لا يطلقون لفظ (ما) في التعريف إلا معقينة تدل على الجنس
الغريب ، والقارئ كاللغاة ، بل أبلغ في الإفهام ، إذ قد تكون القرينة
عقلية قاطعة واللفظ مجملاً فتكون القرينة أدل منه . .) (٣)

٤ - التصحيح لبعض ما في المختصر . ومن ذلك :

(١) انظر شرح الطوفي الجزء الأول الورقة ٥ / أ .

(٢) " " " ٤٥ / ب

(٣) " " " ص ٢٧ .

أ - أنه قال في المختصر عند ذكر الخلاف في صحة الصلاة في الدار المفصولة
 (قالوا - أي الذهن صححوا هذه الصلاة - المنهي إما راجع إلى ذات
 المنهي عنه فيضاد وجهه، أو إلى خارج عن ذاته فلا يضاده، أو إلى
 وصف المنهي عنه . . . فهو باطل عندنا وعند أبي حنيفة هو فاسد . . .)
 وقال في الشرح : إن قوله في المختصر (أو إلى وصف المنهي عنه فقط
 مع قولي بعد ذلك : إن المنهي عنه ليس هذه الصفة بل الموصوف بها
 ظاهر التناقض لأنه متى كان المنهي عنه الموصوف لم يكن المنهي راجعاً
 إلى وصفه فقط . . . والصواب فيه أن يقال : إذ المنهي عنه لوصفه ، وهو :
 تضمنه التفرير . . .) (١)

ب - قال في المختصر في مسألة الجرح والتعديل عند الكلام على العمل
 بخبر الراوي إذا لم يكن هناك مستند غيره وهل يعتبر تعديل له
 أولاً : (. . . أو بالحكم بروايته وهو أقوى من التعديل القولي . . .)
 أو بالعمل بخبره إن علم أن لا مستند للعمل غيره وإلا فلا، إلا لفسق
 العامل . . . (٢) . وقال في الشرح : (واعلم أن عبارة المختصر
 في هذه الجملة فيها نوع إشكال لا شتمالها على صيغة الاستثناء مرتين
 فلا بأس أن نوضحها بعبارة أخرى فنقول : العمل بخبر الراوي إما أن يكون
 مع العلم بانحصار مستند العمل فيه أولاً فإن كان فهو تعديل له وإلا لفسق
 العامل لكونه تلبساً ، وإن لم يكن مع العلم بانحصار مستند العمل فيه
 لم يكن تعديلاً لجواز استناد العمل إلى دليل آخر) (٣)

(١) انظر شرح الطوفي على مختصره الجزء الأول الورقة ١٢٨ / أ

(٢) انظر مختصر الطوفي ص ٦١

(٣) انظر شرح الطوفي على مختصره الجزء الثاني الورقة ١٦٢ / أ

٥ - إضافة بعض الزيادات إلى ما في المختصر من ذلك :

أ - قال في نهاية الكلام على الحكم الضحى (تنبيه : يتضمن فوائد كالتكلمة

لما في المختصر إحداهن : في الكلام على السبب والشرط ، والمناسخ
ثم ذكر تعريفها عند الأمدى وشرحها وناقشها •

الثانية : في الفرق بين الحلة والشرط •

الثالثة : في بيان أقسام الموانع الشرعية • (١)

ب - قال في المختصر عند الرد على قول المحترقة بعدم اشتراط الاستعلاء

في حد الأمر لقول فرعون لمن دونه " ماذا تأمرؤن " :

(وهو محمول على الاستشارة ••) (٢)

وقال في الشرح : إن الاستدلال به من وجهين : أحدهما المذكور في المختصر

وهو الاتفاق على تحقيق العبد الأمر سيده •

الوجه الثاني : أن عادة الملوك إذا ورد عليهم أمر مهم أنهم

يستشيرون من حضرهم من وزراءهم، ونداءهم لا أنهم يصيرون لهم غيبة

يأتمرون بأوامرهم، فهذا يدل على أن قول فرعون لمن حوله : ماذا تأمرؤن ؟

استشارة لا ائتمار ••) (٣)

ومن محاسن هذا الشرح أيضا : أن مؤلفه ذكر في أوله مقدمة ضافية

عن مناهج الأصوليين ونقدتها نقدا دقيقا ثم أشار إلى المنهج الذي يختاره (٤)

(١) انظر شرح الطوفي على مختصره الجزء الأول الورقة ١٤٧ ب - ١٤٩ ب •

(٢) انظر مختصر الطوفي ص ٨٤

(٣) انظر شرح الطوفي الجزء الثاني الورقة ١٩٧ ب •

(٤) انظر شرح الطوفي الجزء الأول الورقة ٢٠ - ٢٥ •

لكن يؤخذ على الطوفى فى شرحه هذا كثرة الإسهاب، وخاصة فى النواحي اللغوية وحسبك أنه قد شرح مقدمة المختصر فى عشرين ورقة، كما أنه يستطرد أحيانا استطرادا بعيدا عن الموضوع، ومن ذلك كلامه على نسب النبی صلی اللہ علیہ وسلم والخلاف بين النسابين فى ذكر النسب بعد عدنان، وذلك عند شرحه فى مقدمة المختصر لقوله (محمد سيد ولد محمد بن عدنان) (١) .

وان اعدنا الى شرح الكنانى نجد أنه أخذ أحسن ما فى شرح الطوفى واجتنب كثيرا مما يؤخذ عليه، حيث ابتعد عن الإسهاب فى الأبحاث اللغوية فى الغالب، وعندما جاء إلى المصلحة لم يعالجها كما عالجها الطوفى، وإنما ذكر أقسامها، وشرحها على طريقة أهل الأصول المعهودة، إضافة إلى أنه قد استفاد من غيره من كتب الأصول المعتمدة، وذكر فروعا تقهية تتعلق بمسائل أصولية متعددة تطبقا عليها .

والى هنا ينتهى هذا القسم . والله أعلم .

الفهارس

- ١ - فهرس الآيات .
- ٢ - فهرس الأحاديث .
- ٣ - فهرس الأعلام .
- ٤ - فهرس الموضوعات .

(٢٠٠)

فهرس الآيات

<u>رقم الآية</u>	<u>الآية</u>	<u>رقم الصفحة</u>
	" الفاتحة "	
١	الحمد لله رب العالمين	٩٥
	" آل عمران "	
٢٨	لا يتخذ المؤمن الكافرين أولياء . . .	٦٣
	" النساء "	
٢٤	والمحصنات من النساء . . .	٦٣
٨٢	ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا . . .	٨٤
	" المائدة "	
٦	ولكن يريد ليظهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون .	٧١
	" الانعام "	
١٦٤	وهو رب كل شيء	٩٥
	" الانفال "	
١١	ليظهركم ويذهب عنكم رجز الشيطان . . .	٧١
	" التوبة "	
٤٠	الا تنصروه فقد نصره الله . . .	٥٧

<u>رقم الآية</u>	<u>الآية</u>	<u>رقم الصفحة</u>
	" هود "	
١٥	كتاب أحكمت آياته ثم فجّلت ...	٩٦
	" ابراهيم "	
١	كتاب أنزلناه اليك لتخرج الناس من الظلمات الى النور ..	٩٦
	" الاسراء "	
١٥	وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا	٩٧
	" الحج "	
٥ - ٧	يا أيها الناس ان كنتم في ريب مما نبعث ... وان الله يبعث من في القبور .	٩٧
	" النمل "	
١٦	ورث سليمان داود ...	٥٦
٣٤	ان الملوك اذا دخلوا قرية ...	٦٩
	" الاحزاب "	
٣٢	يا نساء النبي لستن كأحد من النساء	٦٧
٣٣	انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس ..	٦٤
	" الزمر "	
٣٧	من يهد الله فما له من مضل ..	١١١

<u>رقم الآية</u>	<u>الآية</u>	<u>رقم الصفحة</u>
	" غافر "	
٣٣	من يغفل الله فما له من هاد	١١١
	" محمد "	
٣٥	وأنتم الاعلون والله معكم	٥٨
	" الفتح "	
١٦	فأنزل الله سكينته عليه	٥٨
	" الواقعة "	
٧٥ ٧٦ ٧٧	فلا أقسم بمواقع النجوم • وانه لقسم لو تعلمون عظيم • انه لقرآن كريم •	٦٩
	" التحريم "	
٤	وان تظاهروا عليه	٥٧

فهرس الأحاديث

<u>الصفحة</u>	<u>الحديث</u>
٦٥	اللهم اهد قلبه وسدد لسانه
١٣٥	أريد من قریش كلمة تدین لهم بها العرب
٥١	أكتبوا لابی شاة
٦٠	اللهم ان تهلك هذه العصابة فلن تعبد
٦٦	انى تارك فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا...
٧٢	حديث مناسك الحج
٦٨	الصلاة يا أهل البيت ...
٦٦	فاطمة بضعة منى ...
٥١	قيدوا العلم بالكتابة
٧٦ ٥ ٧٥ ٥ ٥٢	لا ضرر ٥ ولا ضرار
٧٢	لا يرث المسلم الكافر ٥ ولا الكافر المسلم
٨٥ ٥ ٧٨	لا يصلين أحدكم العصر الا فى بنى قريظة
١٣٧	لانكاح الا بولى مرشد ...
١٣٧	لانكاح الا بولى وشهود
٧٨	لولا قولك حد يشوعهد بالاسلام ..

الصفحة

الحديث

٥٥	ما تركنا صدقة
٧٩	من قال لا اله الا الله دخل الجنة
١٠٥	نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزاينة ..
٩٨	ينزل الله من السماء ماء فينبثون به كما ينبت الهقل •

<u>الصفحة</u>	<u>الترجمة</u>
٧٢	أبان بن عثمان بن عفان رضى الله عنه
١٨	ابراهيم بن على بن يوسف ٥ ابواسحاق الشيرازى
١٢٥	ابراهيم بن لاجين الاغرى ٥ " البرهان الرشيدى "
١٢٧	أحمد بن أبى طالب بن نعمة " الحجار "
٢٦	أحمد بن أبى محمد بن قدامة " شيخ الجبل "
١٩	أحمد بن أحمد بن نعمة المقدسى
٣٤	أحمد بن ادريس بن عبد الرحمن القرافى المالکى
١٢٢	أحمد بن حمدان بن شبيب النمى الحرانى
٢٧	أحمد بن سلامة بن أحمد الاسكندرى المالکى
٤٦٦٣٥٦١٥٦١٣	أحمد بن الحليم بن تيمية
١٢٧	أحمد بن عبد الله بن أحمد ابن المحب
١١٣	أحمد بن عبد الله المسكرى
١٢٦	أحمد بن على الجزرى
٤٩ ٦ ٤١	أحمد بن على المسقلانى " ابن حجر "
٤٥	أحمد بن على بن عبد الله ابن أبى البدر " ابو بكر ابن القلانسى "
١٠	أحمد بن على القبى " الحاكم بأمر الله "

<u>الصفحة</u>	<u>الترجمة</u>
٢٧	أحمد بن القاسم بن خليفة الخزرجي " ابن أبي اصيحة "
٣١ و ٢٣	أحمد بن محمد بن خلكان
٣٦	أحمد بن محمد الفيضى
١١٨	أحمد بن نصر الله الكنانى
٦١	أحمد بن يحيى " ابن الراوندى "
١١٣	أحمد بن يحيى النجدى
	أبو اسحاق الشيرازى = ابراهيم بن على بن يوسف
٢١	أسد الدين شيركوه
٤٧	اسماعيل الحنبلى " مجد الدين الحرانى "
٤٥	اسماعيل ابن الطيال
٣٧	اسماعيل بن كثير الشافعى " ابن كثير "
١٠٠	الافضل بن صلاح الدين
٣٠	اق سنقر الفارقانى
١١٦	امرى القيس " الشاعر "
٣٠	نجم الدين أيوب " الملك الصالح "
	" ب "
١٢٩	بدر الدين ابن حبيب الحلبي

<u>الصفحة</u>	<u>الترجمة</u>
٣٦	بدر الدين ابن مالك
٤٩	بدر الدين الحبال " أحد الولاة "
	برهان الدين المرافي = محمود بن عبد الله
	البرهان الرشيدى = ابراهيم بن لاجين الأغر
	الهملى = محمد بن أبى الفتح
	ابن البوقى = على بن محمد المصرى
١١ ٥ ٩ ٥ ٨	بيبرس

" ت "

	تقى الدين الزيرائى = عبد الله بن محمد بن أبى بكر
	ابن التقى = يوسف بن محمد
٩	توران شاه " ابن صلاح الدين "
	ابن تيمية = أحمد بن عبد الحليم
	" = عبد الحليم بن عبد السلام
	" = عبد السلام بن عبد الله

" ج "

	الجزرى = أحمد بن على
	الجزرى = محمد بن الأثير

ابن جماعة = عبد المزيز بن محمد بن ابراهيم
 جمال الدين القاسم = محمد جمال الدين القاسم
 ابن جنى = عثمان بن جنى ، أبو الفتح الموصلي
 ابن الجوزي = يوسف بن أبي الفرج
 جوهر المقلبي

٢٨

ح

ابن الحاجب = عثمان بن عمر الرويشي
 الحجار = أحمد ابن أبي طالب بن نعمة
 ابن حجر = أحمد بن علي الحسقلاني
 الحرانسي = عبد الرحمن بن سليمان
 الحسن بن علي بن اسحاق " نظام الملك "
 الحسن بن محمد بن سليمان المقدسي
 حسن المقدسي الجهلي
 ابن حمدان = أحمد بن حمدان بن شبيب النمري
 أبو حيان = محمد بن يوسف الفرناطي

١٨

٢٦

٢٦

خ

الخرقي = عمر بن الحسين

المفحة

الترجمة

ابن خلدون = عبد الرحمن بن محمد

ابن خلكان = أحمد بن محمد

خليل بن كيكلي الملائي

الدمياطي = عبد المؤمن بن خلف

٣٥

" ذ "

الذهبي = محمد بن أحمد

" ر "

ابن الراوندي = أحمد بن يحيى

ابن رجب = عبد الرحمن

الرشيدي ابن أبي القاسم = محمد بن عبد الله

رشيد الدين الفارقي = عمر بن اسماعيل

رشيد رضا

ابن رشيقي = محمد ابن أبي الحسين الرضوي

٨٢

" ز "

أبوزهرة = محمد

زينب بنت الكمالي

١٢٧

زين الدين ابن المنجا الحنبلي

٢٠

الترجمةالصفحة

زين العابدين = علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب
 الزواوي = عبد السلام بن علي

" سي "

السبكى = عبد الكافي بن علي
 السبكى = علي بن عبد الكافي
 ٤٧ سعد الدين ابن احمد بن مسعود الحارثي الحنبلي
 ابن سلامة = أحمد بن سلامة الاسكندري
 ٤٦ سليمان بن حمزة بن أحمد بن قدامة المقدسي
 ٥٢ السكاكيني " شيخ الرافضة "

" ش "

شبل الدولة = كافور الحسامي
 شجاع الدين والدولة = صادر بن عبد الله
 ٩ شجرة الدر
 ابن الشماع = محمد بن عبد الكريم

" ص "

٢٤ صادر بن عبد الله
 صلاح الدين = يوسف بن أيوب

" ط "

ابن طرخان = عز الدين ابن ابراهيم السويدى

ابن طرخان = محمد بن أحمد بن يعقوب الزينبى

ابن طولون = شمس الدين محمد بن على

" ع "

٢٢

الملك العادل سيف الدين

٤٢

عبد الحى ابن العماد الحنبلى

١٩

عبد الرحمن بن ابراهيم بن سباع الشافعى " الفرکاج "

٤٩ ٥ ٤٢ ٥ ٤٠

عبد الرحمن بن رجب

٤٥

عبد الرحمن بن سليمان بن عبد العزيز الحرانى

١٢٤

عبد الرحمن بن عبد المهادى بن قدامة

٣٧

عبد الرحمن بن محمد " ابن خلدون "

٤٢

عبد الرحمن بن محمد " العلى "

٢٩

عبد الرحيم بن على الهمسانى " القاضى الفاضل "

١٩٠ ٥ ١٦٩

عبد السلام بن عبد الله " مجد الدين ابن تيمية "

٢٧

عبد السلام بن على بن عمر الزواوى

١٢٣ ٥ ١٢٢

عبد العزيز بن محمد بن ابراهيم الكتانى " ابن جماعة "

١١٩

عبد القادر بن محمد النعمى

<u>الترجمة</u>	<u>الصفحة</u>
عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي الشافعي	١٥ ٦ ٢٣
عبد الله بن علاء الدين الجندی	١٢٠
عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن اسماعيل بن أبي البركات	٤٤
عبد الله بن محمد الحنبلي	١٢٠
عبد الله بن المستنصر بالله " آخر خلفاء المماليك في العراق "	١٧
عبد الله بن يوسف بن أحمد " ابن هشام المصري "	٣٦
عبد المؤمن بن خلف " الحافظ الدمياطي "	٣٣
ابن عبد الهادي = عبد الرحمن بن قدامة	
عثمان بن جني ٥ ابو الفتح الموصلي	٤٢
عثمان بن عمر الرويش المالكی " ابن الحاجب "	٢٧ ٣٣ ٥ ١٦٨ ٥ ١٦٩
المريض	١٢٥
عز الدين ابن ابراهيم بن طرخان السويدي	٣٧
الحزب بن عبد السلام	١٢ ٥ ٣٤
المسكري = أحمد بن عبد الله	
الحلاء القونوي = علي بن اسماعيل التبريزي	
الحلاشي = خليل بن كيكليدي	
علي بن اسماعيل بن يوسف التبريزي " الحلاء القونوي "	٢٣
علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب " زين العابدين "	٧١
علي بن الحسين بن موسى " الشريف المرتضى "	٦٠

الترجمةالصفحة

٣٥	على بن عبد الكافي السبكي
٤٤	على بن محمد الصرصي المعروف بابن الهقي
	المليبي = عبد الرحمن بن محمد
	ابن العماد = عبد الحى الحنبلى
١٩	عمر بن اسماعيل بن مسعود النحوى
١٢٢	عمر بن الحسين ، ابو عبد الله الخرقى
٢٢	عيسى بن الحادى أبى بكر بن أيوب
٢٢	غازان بن أرغون بن أبغا " ملك التتار "

" ف "

	الفركاج = تاج الدين عبد الرحمن بن ابراهيم بن سباع
	الفيوسى = أحمد بن محمد

" ق "

	القاضى الفاضل = عبد الرحيم بن على
	القبسى = أحمد بن على
	ابن قدامة = أحمد بن أبى محمد شيخ الجبل
	ابن قدامة = تقى الدين سليمان
	ابن قدامة = عبد الرحمن بن عبد الهادى
	ابن قدامة = أبو نصر محمد بن أحمد

القراقى = أحمد بن ادريس

القزوينى = جلال الدين محمد بن عبد الرحمن

٩

قطر " السلطان "

ابن القلانسى = أبو الحزم محمد بن محمد

ابن القيم = محمد بن أبى بكر

" ك "

٢٤

كافور الحسامى " شبل الدولة "

الكنانى = أحمد بن نصر الله

الكورى = محمد زاهد

" ل "

٢٥٦

مالك بن أوس بن الحدثان

ابن مالك = محمد بن عبد الله

مجد الدين ابن تيمية = عبد السلام بن عبد الله

٢٠

مجد الدين الماردانى

ابن المحب = أحمد بن عبد الله

١٢٦

محمد بن ابراهيم العثمانى " ولى الدين الطوى "

٨٢ ٥ ٧٣ ٥ ٥٢

محمد أبوزهرة

١٢٤ ٥ ٣٦ ٥ ١٥

محمد بن أبى بكر ابن القيم

الصفحةالترجمة

٨٢٦ ٥٧٦ ٥٢

محمد جمال الدين القاسمي

٣٠

محمد بن أبي الحسين بن عتيق الرمي " ابن رشيق المالكي "

١٠٠

محمد بن الاثير الجزري

٢٥

محمد بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن قدامة

٣٣

محمد بن أحمد بن عثمان بن قايمار الذهبي

١٢٧

محمد بن أحمد بن يعقوب الزينبي " ابن طرخان "

٤٤

محمد بن الحسين الموصلي المعروف بابن وحشي

٨٢٦ ٥٢

محمد زاهد الكوثري

٢٣

محمد بن عبد الرحمن القزويني

٣٥

محمد بن عبد الرحيم الارموي " الصفي الهندي "

٢٠

محمد بن عبد الكريم بن عثمان الحنفي

٢٠

محمد بن عبد الله بن زين الدين " ابن المرجل "

٤٥

محمد بن عبد الله بن عمر بن أبي القاسم البغدادي

٢٣

محمد بن عبد الله بن مالك النحوي

١١٩

محمد بن علي بن طولون

٣٢

محمد بن علي بن وهب القشيري " ابن دقيق العيد "

١٨

محمد بن محمد بن محمد الطوسي " الفزالي "

١٢٠

محمد بن محمد " أبو الحزم ابن القلانسي

<u>الصفحة</u>	<u>الترجمة</u>
٢٦	محمد بن مفلح المقدسى
٣٦	محمد بن مكرم بن منصور
١٢٣ و ٤٨	محمد بن يوسف بن على الفوناطى " أبوحيان "
١٩	محمود بن عبيد الله بن عبد الرحمن " برهان الدين ابن المرافى "
١١٠ و ٣١ و ١٢	محيى الدين النسوى
	ابن المرجل = محمد بن عبد الله
	المرتضى = الشريف على بن الحسين بن موسى
	المزى = يوسف بن عبد الرحمن
	المستعصم بالله = عبد الله بن المستعصم
٥٣ و ٤١	مصطفى زبد
٢٨	معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه
	ابن مفلح = محمد بن مفلح المقدسى
٣٠	الملك المنصور قلاوون
	الملوى = محمد بن ابراهيم العثمانى
	الموصلى = محمد بن الحسين
	موفق الدين = عبد الله بن محمد الحنبلى
١٢٥	الميدومى

الصفحةالترجمة" ن "

٨	الملك الناصر بن العزيز بن الظاهر
٤٥	النصر الفاروقى
	النصيرى = عبدالقادر بن محمد
٢٢	نور الدين بن محمود زنكى

" ه "

٧	هولاكو
---	--------

" ي "

٢٩	يوسف بن أيوب
٢٥	يوسف بن أبي الفتح عبدالرحمن بن الجوزى
٤٦ ٥ ٣٢	يوسف بن عبدالرحمن " الحافظ المزى "
٢٦	يوسف بن محمد بن التقي المرداوى

فهرس الموضوعات

<u>الصفحة</u>	
٥ - ١	المقدمة
٢	سبب اختيار الموضوع
٥ - ٣	خطة البحث
٦	تمهيد في أثر البيئة
١٣ - ٧	<u>الفصل الاول : الحالة السياسية</u>
١٥ - ١٤	<u>الفصل الثاني : الحالة الاجتماعية</u>
٣٨ - ١٦	<u>الفصل الثالث : الحالة العلمية</u>
١٨ - ١٧	- الحالة العلمية في بغداد
٢٨ - ١٩	- الحالة العلمية في الشام
٣١ - ٢٨	- الحالة العلمية في مصر
٣٨ - ٣١	- مؤلفون ومؤلفات
	<u>الباب الاول :</u>
١١٦ - ٣٩	نجم الدين الطوفي حياته ، وآثاره العلمية
	<u>الفصل الاول :</u>
٤٤ - ٤٠	مولده ، ونشأته ، وطلبه للعلم
	<u>الفصل الثاني :</u>
٤٩ - ٤٤	شيوخه
	<u>الفصل الثالث :</u>
٧٥ - ٥٠	الانتهاام الذي وجه الى الطوفى
٥٣	رد الدكتور مصطفى زيد على اتهام الطوفى بالتشيع

المفحة

- ٥٤ مناقشة الدكتور مصطفى زيد في دفاعه عن الطوفى
 ٦٢ - ٥٥ رأى الطوفى في الشيعة من خلال كتبه
 ٧٣ - ٦٣ مناقشة للطوفى في بعض ما نقله من آراء الشيعة
 واستدلالاتهم .
 ٦٤ - ٦٣ رأى الراجح في هوية الطوفى

الفصل الرابع:

- ٨٧ - ٧٥ الطوفى والمصلحة
 ٧٧ - ٧٥ خلاصة رأى الطوفى في المصلحة
 ٧٩ - ٧٧ أدلة على ما ذهب اليه
 ٨٢ - ٧٩ تحديد المصلحة التي يقصدها
 ٨٦ - ٨٢ أهم ما نقش به رأى الطوفى في المصلحة
 ٨٧ توضيح مجال تقديم النص على المصلحة عند الطوفى

الفصل الخامس :

- ١١٦ - ٨٨ آثاره العلمية
 ٩٢ - ٩٠ المبحث الأول : تعداد مؤلفات الطوفى
 ١١٦ - ٩٣ المبحث الثاني : التعريف بالموجود من مؤلفات الطوفى
 ٩٨ - ٩٣ الاشارات الالهية الى المباحث الاصولية
 ١٠٠ - ٩٩ الاكسير في قواعد التفسير
 ١١٠ - ١٠٠ البلبل في أصول الفقه
 ١١٢ - ١١٠ شرح الاربعين النووية
 ١١٤ - ١١٢ شرح مختصر الروضة
 ١١٥ - ١١٤ الصفة التفضيلية في الرد على منكري المربية
 ١١٥ مختصر الترمذى

الصفحة

الباب الثاني :

١١٧ - ١٣٩

علاء الدين الكنانى المسقلانى
(حياته وآثاره العلمية)

الفصل الاول :

١١٧ - ١٢١

اسمه ، مولده ، ونشأته

الفصل الثاني :

٢٢٢ - ١٢٨

طلبه للعلم وشيوخه

١٢٣

مؤلف الدين الحنبلى

١٢٣

أبوحيان النحوى

١٢٣

عز الدين ابن جماعة

١٢٤

ابن القيم

١٢٤

عبد الرحمن بن عبد الهادى

١٢٥

الموضى

١٢٥

الميدوسى

١٢٥

أبوالخزم القلانسى

١٢٦

أحمد بن على الجزرى

١٢٧

الحجار

١٢٧

أحمد ابن المحب

١٢٧

ابن طرخان

١٢٧

زينب بنت الكمال

الفصل الرابع :

١٣١ - ١٣٩

آثاره العلمية

١٣١

تعداد مؤلفاته

الصفحة

١٣٩ - ١٣٦

التعريف بشرح الكنانى لمختصر الروضة

الباب الثالث :

١٩٨ - ١٣٩

دراسة كتاب مختصر الروضة للطوفى وشرحه
وشرحه لعلاء الدين الكنانىالفصل الاول :

١٧٣ - ١٤٠

دراسة منهج الطوفى فى مختصره

١٦٦ - ١٤١

المبحث الاول : منهج الطوفى فى مختصره ومدى التزامه به

١٤١

الفروق بين الروضة ومختصرها

١٥١ - ١٤١

الفئة الاولى من الفروق

١٥٦ - ١٥١

الفئة الثانية من الفروق

١٦٣ - ١٥٦

الفئة الثالثة من الفروق

١٦٦ - ١٦٣

رأى فى منهج الطوفى

١٧٠ - ١٦٦

المبحث الثانى : مصادر الطوفى التى اعتمد عليها

١٧٣ - ١٧٠

المبحث الثالث : مزايا مختصر الطوفى ، والمآخذ التى

تؤخذ عليه .

١٧٠

أ - مزايا مختصر الطوفى

١٧٣ - ١٧١

ب - المآخذ التى تؤخذ عليه

الفصل الثانى :

١٩٣ - ١٧٣

دراسة منهج الكنانى فى شرحه

١٨٣ - ١٧٣

المبحث الاول : منهج الكنانى فى شرحه

١٨٣ - ١٧٤

ركائز منهج الكنانى

الصفحة

١٨٤ - ١٩١	المبحث الثاني : مصادر الكنانى التى اعتمد عليها
١٩١ - ١٩٣	المبحث الثالث : مزايا شرح الكنانى وما يؤخذ عليه
١٩١	أ - المزايا
١٩٢ - ١٩٣	ب - المآخذ
١٩٤ - ١٩٨	خاتمة : فى الكلام على شرح الطوفى على مختصره
١٩٤ - ١٩٧	منهج الطوفى فى الشرح
١٩٧ - ١٩٨	أهم مزايا شرح الطوفى مع مقابلتها بما غنى شرح الكنانى .

